حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية الحادية والثلاثون – 1431 هـ/ 2010 م

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر - تونس - طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلي الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)

د. ناصر الدين سعيدوني

قسم التاريخ كلية الآداب

جامعة الكويت

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي



الرسالة 318

الحولية الحادية والثلاثون

1431 هـ/ 2010 م

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر - تونس - طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلي الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)

د. ناصر الدين سعيدوني
قسم التاريخ كلية الآداب
جامعة الكويت

حوليات الآدب والعلوم الاجتماعية – الحولية الحادية والثلاثون – 1431 هـ/ 2010 م

المؤلف:

د. ناصر الدين سعيدوني

- دكتوراه دولة في الآداب والعلوم الإنسانية (التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية الآداب، جامعة اكس-آن-بروفانس، فرنسا 1988م.
- أستاذ مساعد بقسم التاريخ -كلية الآداب - جامعة الكويت.
- سابقاً أستاذ للتاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ -كلية العلوم الإنسانية - جامعة الجزائر.

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

1 - من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي (تراجم)، بيروت، 1999.

2 - أساسيات منهجية التاريخ، الجزائر، 2000.

3 - الجزائر، منطلقات وآفاق (قضايا ومفاهيم تاريخية)، بيروت، 2000.

4 - ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، بيروت، 2000.

5 - عصر الأمير عبدالقادر الجزائري، الكويت، 2000.

6 - دراسات في الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثة)، بيروت، 2001.

7 - دراسات أندلسية: مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، بيروت، 2003.

8 - قانون أسواق مدينة الجزائر (1695 -1705)، تحقيق وتقديم للمخطوط، بيروت، 2006.

9 - الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني (ق. 17 إلى 19م)، باللغة الفرنسية، الكويت، 2007.

10 - رحلة العالم الألماني ج. أو . هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1732)، بيروت، 2008 .

ثانياً– الأبحاث:

1- المدرسة. التاريخية الأوروبية في ق. 16 م (مجلة دراسات إنسانية، الجزائر، عدد 1-2001/2.

2- نحو مقاربة جديدة لتاريخ العرب الحديث : مفاهيم وتصورات (مجلة الخليج للتاريخ والآثار، عدد 2006/2).

3- مفهوم الحرب في عصر النهضة الأوروبية (مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 36، عدد 2007/2).

4- باريس نتاج عبقرية المكان وفاعلية الإنسان (مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 38، عدد 2010/3).

المحتوى

الملخص

تطمح هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الحياة اليومية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر - تونس - طرابلس الغرب) أثناء العهد العثماني (القرن العشر - الرابع عشر للهجرة / السادس عشر - التاسع عشر للميلاد)، من خلال عرض تاريخي شامل ومبسط، يتجاوز التاريخ الإقليمي لكل قطر، ليقدم صورة متكاملة للنشاط الاقتصادي والحركة الاجتماعية، على اعتبار أن هذه الولايات العثمانية بيئة بشرية متجانسة وفضاء ثقافي واحد وبنية اجتماعية متكاملة في نشاطاتها ومتشابهة في أوضاعها.

لقد فرضت علينا النظرة الإجمالية للتاريخ الداخلي لولايات المغرب العثمانية التركيز في دراستنا هذه على العوامل المؤثرة والمميزات الخاصة للنشاط الاقتصادي، من حيث نظام الملكية والجباية وأسلوب الإنتاج ونوعيته وطبيعة المبادلات التجارية، وما يرتبط بها من نشاط بحري، كما أوجبت علينا هذه المقاربة تحديد ملامح الوضع الاجتماعي من حيث كونه تركيبة بشرية تقوم على طوائف المدن وجماعات الريف وتتفاعل من خلال موازين القوى التي تنظم العلاقة بين الجماعات المحلية والسلطة المركزية، هذا دون أن نغفل التعرض للحياة الثقافية وما تتميز به من توجه روحي وإسهام معرفي صاغه وتحكم فيه القائمون على المؤسسة التعليمية والدينية من علماء وفقهاء ومرابطين. كل ذلك بالرجوع إلى أهم المصادر والمراجع المتعلقة بالعهد العثماني من تاريخ المغرب العربي.

تقديم

عرف المغرب العربي في مطلع العصور الحديثة (القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي) فترة عصيبة وعاش أحداثا خطيرة نتجت عن الانقسام الداخلي وما صاحبه من اضطراب اجتماعي وتراجع اقتصادي وانكماش ديموغرافي وتراجع الحواضر، وتحول قسم من السكان إلى حياة البداوة، فاستقلت الأقاليم الداخلية وبعض المدن الساحلية بشؤونها ولم تعد سلطة الدول الإقليمية تتجاوز العواصم والجهات القريبة منها، وظهر للعيان عجز دولة الحفصيين بتونس (625- 982/ 1287-1574) ودولة الزيانيين بتلمسان (633-737/ 1236-1554) ودولة المرينيين بفاس (628-956/1258-1550) عن وضع حد لحالة الانهيار هذه أو التصدي لطرد الأسبان الذين بدأوا في التوسع بسواحل المغرب بعد أن وضعوا نهاية للوجود الإسلامي بالأندلس وقضوا على آخر دولة به (بنو الأحمر) بالاستيلاء على غرناطة (898 هـ / 1492 م) فخضع لسلطتهم الكثير من المراكز والمدن الساحلية: مليلة 1497 والمرسى الكبير 1505 وحجر بادس 1508 وهران 1509 وبجاية وطرابلس الغرب 1510 والجزائر 1512 وهنين 1513 وتونس 1535، ولم يوضع حد لهذا الوضع الخطير الذي كان يتهدد بلاد المغرب العربي إلا بفضل تجنيد الفقهاء والمرابطين للسكان، للتصدي للتوسع الإسباني بالسواحل، وقد أدى ذلك إلى ظهور دولة السعديين بالمغرب الأقصى (1509-1641) والى نجاح الأخوين بربروسة (عروج وخير الدين) في تصفية المراكز الإسبانية في كل من الجزائر وطرابلس الغرب وتونس وباسترجاع حصن البنيون بالجزائر 1529 وطرابلس الغرب 1551 وحجر بادس 1553 وبجاية 1555 وتونس 1574.

وبذلك أصبحت كل من الجزائر وتونس وطرابلس جبهة جهاد متقدم للدولة العثمانية في تحديها للهيمنة الإسبانية على غرب المتوسط، وهذا ما اكسبها وضعا متميزا عن باقي الأقاليم

العثمانية بتنظيماته الإدارية والعسكرية وعلاقاته الخاصة مع مركز السلطة العثمانية (إستانبول) وحضوره الدولي بفعل الجهاد البحري سواء في الجزائر تحت حكم باي لارباي (1518-1588) والباشوات (1588-1659) ثم الأغاوات (1659-1671) أو في تونس أثناء تولي الباي لاربايات (1574- 1591) والدايات (1591-1613) ومن بعدهم البايات المراديون (1613-1702) في الوقت الذي حكم فيه طرابلس الغرب ولاة عثمانيون من رؤساء البحر وقادة الجيش (1551-1711م).

ومع ضعف الدولة العثمانية داخليا وعجزها عن مواجهة الدول الأوربية خارجيا مع نهاية القرن السابع عشر، وظهر حكم محلي قوي في أغلب الولايات العثمانية أثناء القرن الثامن عشر، مما ساعد ولايات الجزائر وتونس وطرابلس على تحقيق استقلال فعلي عن مركز الدولة العثمانية، فلم يعد يربطها في الواقع سوى وازع ديني ورابط المصلحة المتبادلة، الأمر الذي أدى إلى تبلور الكيانات السياسية لكل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب تحت حكم الدايات الباشوات بالجزائر (1710-1830) والبايات الحسينيون بتونس (1705-1882) وآل القرماني بطرابلس الغرب (1711-1835).

على أن عجز هذه الكيانات المغربية عن رعاية مصالح السكان والرقي الاقتصادي والتصدي لضغط الدول الأوربية جعلها تعيش أزمة ازدادت حدة بتراجع النشاط البحري، وانتهاج الحكام سياسة جبائية ثقيلة أدت إلى ازدياد بؤس سكان المدن والريف مما دفعهم إلى القيام بالعديد من حركات التمرد والعصيان، ولم يستهل القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي حتى عجزت الكيانات العثمانية في شمال أفريقيا عن التطور داخليا والتفاعل دوليا، فازدادت الأوضاع سوءا مع تراجع النشاط البحري وانتهاج الدول الأوربية وخاصة إنجلترا وفرنسا سياسة عدائية تهدف إلى تكريس الهيمنة الأوربية على البحر الأبيض المتوسط والتمهيد للاستيلاء

على أملاك الدولة العثمانية بحجة القضاء على القرصنة وإطلاق الأسرى المسيحيين وإلغاء الإتاوات (الهدايا الإلزامية) وقد دخلت هذه السياسة الأوربية حيز التطبيق مع قرارات مؤتمر فينا (1815) وايكس لاشبيل (1818) وهو ما مكن فرنسا من الاستيلاء على الجزائر، وخول لها بعد ذلك فرض حمايتها على تونس 1881 ولم يحل دون استيلاء إيطاليا أخيرا على طرابلس الغرب وليبيا رغم عودة الحكم العثماني المباشر لهما بين عامي (1835-1911).

وفي إطار هذه الأوضاع الدولية والظروف التاريخية التي عرفتها ولايات المغرب العثمانية منذ انضمامها إلى الدولة العثمانية، حتى خضوعها للهيمنة الأوربية (ق16-19م) يصبح تعرف الأوضاع الداخلية أمرا ضروريا لفهم التطورات وتحليل الأحداث، وهذا ما نحاول التطرق إليه في هذه النظرة الإجمالية للحياة الداخلية بمختلف أوجهها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الفنية.

الفصل الأول

الحياة الاقتصادية

أدى التطور الإداري لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس)، إلى بعث نشاط اقتصادي محلي، نتناوله من خلال التطرق إلى طبيعة الملكية ونظام الجباية ونوعية الإنتاج الزراعي والحرفي، ونوعية المبادلات التجارية والنشاط البحري .

1- ملكية الأرض وطريقة الإنتاج:

تندرج الملكيات الزراعية ببلاد المغرب ضمن إطار الأحكام الإسلامية المتعلقة بتنظيم الأرض واستغلالها والتي لم تخضع لتغييرات جذرية في العهد العثماني، إذ أبقى حكام الجزائر وتونس وطرابلس على الأوضاع السائدة، ولم يحاولوا تغييرها إلا عند الضرورة، فاقتصرت جهودهم على إخضاعها للمطالب المخزنية (1)، مما أبقى على أصناف الملكيات على حالها شأنها في ذلك شأن أنواع الأراضي الزراعية بالإمبراطورية العثمانية (2).

- فهناك الملكيات الخاصة المعروفة بأراضي الملك المستغلة مباشرة من أصحابها، وهي تتصف بعدم الاستقرار وصغر المساحة لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء، وأغلبها يقع بالقرب من المدن في ملكية ضباط الحامية العثمانية والأعيان، وبعض الميسورين من أتراك وكراغلة(3) وأندلسيين وحضر، كما هو الحال بفحوص طرابلس وصفاقس وسوسة وتونس وعنابة وقسنطينة والجزائر ومازونة وتلمسان، وقد كانت هذه الفحوص (4) في الغالب تستغل بواسطة المستأجرين في إنتاج الخضر والفواكه والحبوب التي كان سكان المدن في حاجة إليها، هذا ويوجد قسم من هذه الملكيات الخاصة بالمناطق الجبلية بحيث تخضع في استغلالها إلى التنظيم القبلي والعادات المتوارثة، كما هو الحال في بعض ملكيات جبل نفوسة، وفي بعض مناطق شمال قسنطينة والأوراس

وجرجرة والتيطري وبني مناصر والونشريس وطرارة وغيرها، وهي في الغالب تستغل في إنتاج الخضر والفواكه لتوافر الماء في بطون الأودية في هذه المناطق الجبلية (5).

- الملكيات المشاعة وأراضي القبيلة: تعرف بالعرش في الجزائر، وأراضي عربي بتونس، فيغلب عليها الطابع البدوي والتنظيم القبلي، إذ تستغل جماعيا حسب حاجة وقدرة أفراد القبيلة، وتحت مراقبة شيخ الدوار، الذي يحرص على ترك مجال مشترك للرعي ولجمع الخشب، ويتدخل بمساعدة أعيان القبيلة في إعادة توزيع الأرض عند شغورها أو ترك العمل بها، هذا وغالبا ما تستغل الملكيات المشاعة في إنتاج الحبوب باعتماد أسلوب الزراعة الواسعة الذي يقتضي ترك جزء من الأرض بورا لتتجدد خصوبتها، كما هو الحال بنواحي الجبل الأخضر ببرقة وسهل جفارة جنوب طرابلس وأراضي عربي بالوسط التونسي وأطراف بايليك قسنطينة وجنوب التيطري ودواخل وهران (6).

- ملكيات الدولة: تعرف محليا بأراضي المخزن أو البايليك، وهي الأراضي التي وقعت حيازتها من طرف الحكام بالشراء أو وضع اليد في حالة الشغور أو عند المصادرة وإجلاء السكان المقيمين بها، وقد عرف هذا النوع من الملكيات توسعا ملحوظا منذ أواسط القرن الحادي عشر الهجري (منتصف القرن السابع عشر الميلادي) مع تزايد الاهتمام بالدواخل وتطبيق سياسة جباية ثقيلة من قبل الدايات المراديين (مراد قورسو 1022- 1041 هـ/1613-1631 م ومحمد باشا 1041-1077 هـ/1631-1666 م) بتونس والدايات في كل من طرابلس والجزائر، مما أدى إلى تحول أراضي القبائل الخاضعة المعروفة بالرعية إلى ملكيات الدولة لا سيما تلك التي تقع بالقرب من طرق المواصلات الرئيسية أو توجد عند أطرافها مراكز الحراسة ومواطن فرسان المخزن (الصبائحية)، وقد تميز هذا النوع من الملكيات بخصوبة تربته وإنتاجه الوفير من الحبوب مثل نواحي طرابلس وجهات الشمال الشرقي التونسي وحوض مجردة وسهول عنابة

ونواحي قسنطينة وحوض سباو والشلف وسهول متيجة ووهران وغريس، حيث كان متولو تلك الجهات (قياد الأوطان) يستخدمون العمال المستأجرين (الخماسة) ويسخرون جماعات الرعية الخاضعة، وقد يضعون قسما منها تحت تصرف الموالين للحكام أو المتعاونين معهم من شيوخ الزوايا (المرابطين) وزعماء القبائل وعشائر المخزن الملتزمين بخدمة الحكام وإمدادهم بالفرسان (7).

– أراضي الوقف: وهي المحبسة على مقاصد خيرية والموضوعة باعتبارها وقفا خيريا تحت إشراف الوكلاء والنظار التابعين للمؤسسات الدينية التي تعود إليها الأراضي الموقوفة مثل مؤسسة الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) والجامع الأعظم (المسجد الرئيسي لأتباع المذهب المالكي) وسبل الخيرات (مساجد الحنفية) والمرابطين والأشراف وأهل الأندلس واليتامى والجند والعيون والسواقي، أو الأراضي التي ظلت في أيدي أصحابها باعتبارها وقفا أهليا أو ذريا تستغل عن طريق الكراء المؤبد المعروف بالعناء في الجزائر أو الإنزال والجزاء بتونس وطرابلس، هذا وقد دعم الوقف طريقة الاستغلال الزراعي غير المباشرة والتي حالت دون تطور الملكية وانتقالها، لكون المنتفع بالحبس لا يملك حق التصرف فيه لأنه يعود للمرجع الذي حبس عليه، وإنما يحق له فقط استغلاله أو كراؤه، وقد عرف هذا النوع من الملكيات الزراعية توسعا ملحوظا مع بداية القرن الثاني عشر للهجرة (نهاية القرن السابع عشر الميلادي) لتردي الأحوال الاجتماعية وانتشار الطرق الدينية ولحالة الفوضى والاضطراب، فأصبحت أراضي الوقف تؤلف الجزء الأكبر من الملكيات بأطراف مدن الجزائر وتونس وحتى طرابلس وقسنطينة وتلمسان، كما انتشرت بالأرياف، ووظف ريعها على الأضرحة والمزارات والزوايا، فكانت بذلك عاملا مساعدا على المحافظة على أملاك بعض الأسر ومصدرا دائما للإنفاق على الخدمات الاجتماعية والثقافية. ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بها، والتي تحول دون إجراءات المصادرة ووضع اليد من طرف الحكام، فإن السكان أقبلوا على وقف أراضيهم على مختلف المؤسسات الخيرية، وهذا ما جعل الأراضي الموقوفة على مؤسسة

الحرمين الشريفين تشتمل على أغلب البساتين بفحوص الجزائر حسب معلومات القنصل الفرنسي فاليار (Vallière) (1195 هـ/ 1731 م)(8). وقد بلغت مع نهاية الحكم العثماني بالجزائر (1246 هـ/ 1830 م) اعتمادا على إحصائيات الفرنسيين ما لا يقل عن 600 ملكية بين بساتين ومزرعة، أي ما يزيد عن نصف إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة المجاورة لمدينة الجزائر(9). وفي الساحل التونسي أثبت إحصاء عام 1256 هـ/ 1840م، أن أشجار الزيتون الموقوفة على المساجد والأضرحة ناهزت 4651 من مجموع 16016 شجرة كانت تشتمل عليها تلك المنطقة (10).

2 – نظام الجباية:

ارتبط هذا النظام بالملكيات الزراعية وتحكم إلى حد كبير في طريقة استغلال الأرض وفي تطور النشاط الزراعي والحرفي وحتى التجاري. فقد خضعت الملكيات لفريضة العشور عن المحاصيل والزكاة عن المواشي، فالعشور تحدد قيمته حسب عدد الجابدات أو المشيات، إذ يفرض مبدئيا على كل جابدة أو مشية صاع من القمح وآخر من الشعير(11)، مع إضافة حمولتين من التبن ومقدار من الزبدة في بعض النواحي، وهذا ما مكن خزينة كل ولاية من الحصول على مداخيل معتبرة من الحبوب، فمقاطعة التيطري بولاية الجزائر مثلا كان يوظف عليها من العشور في أوائل القرن التاسع عشر 20762 صاعا من القمح وملاها من الشعير (13). ومنطقة طرابلس والجبل كانت أعشارها تقدر في الربع الأول من القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) (1235 هـ/1820 م) بما لا يقل عن 150000 قرشا (13).

أما بعض الملكيات المشاعة فقد خضعت لعدة مطالب مالية اختلفت تسمياتها باختلاف الجهات مثل الغرامة والمعونة والخطية والمجبى، وهي تؤخذ عينيا من المحاصيل أو تدفع نقدا حسب

الظروف، وفي بعض الأحوال يطلب من قبائل الرعية الخاضعة بالأراضي المشاعة مساهمات إضافية لفائدة القياد والشيوخ والحكام مثل العادة والضيفة وخيل الرعية وحق البرنوس ومهر باشا والبشارة والدنوش والقانون وغيرها. وقد بلغت هذه العوائد (المطالب) المتنوعة وغير القارة مبالغ كبيرة في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) مع زيادة الضغط المالي على جهاز الإدارة لولايات المغرب العثمانية في استخلاص الضريبة على سكان الأرياف، لاسيما في عهد أحمد القرامانلي بطرابلس (1123-1158 هـ/1711-1745) و حمودة باشا بتونس (1196-1229 هـ/1732-1814 م) و الداي محمد عثمان بالجزائر 1179-1205 هـ/1766- 1791 م)، فبلغت المطالب المخزنية على سبيل المثال بناحية قسنطينة وحدها ما يقدر بـ 35700 ريال بوجو (14).

هذا، وقد تميزت أراضي الدولة "البايليك" بنظام ضريبي خاص إذ كان يؤخذ عليها كراء سنوي محدد يعرف بالحكور مع بعض المطالب العينية إذا أجرت الأرض، ويوظف عليها العشور ورسوم سنوية زهيدة إذا أعطيت أو منحت كإقطاعات لذوي النفوذ والمكانة مقابل الخدمات، وعوض الجرايات (15) وذلك تكيدا لملكية الدولة، وحتى لا تتحول الحيازة إلى المنتفع بها، هذا وقد يكتفي الحكام بأخذ جزء من المحصول إذا استغلت أراضي الدولة مباشرة باستخدام الأجراء "الخماسين"، وفي هذه الحالة عادة ما يسخر رجال القبائل لخدمة الأرض لفائدة الدولة حسب نظام التويزة أو التطوع الإجباري المتعارف عليه. هذا في الوقت الذي لا تخضع فيه أراضي الوقف لأية ضريبة نظرا للأحكام الشرعية للوقف مع أنها كانت تساهم بجزء كبير من الإنتاج بفحوص المدن خاصة (16).

هذا، ومما يلاحظ أن سياسة الحكام الجبائية انصبت أساسا على توسيع وتنويع المطالب المخزنية دون محاولة انتهاج أسلوب موحد كفيل بضمان مدخول قار ومحدد للخزينة، فالبايات

المراديون والحسينيون بتونس انصبت جهودهم على توسيع النظام الجبائي دون محاولة إصلاحه بهدف توسيعه لأكبر قسم من السكان بالأرياف والعمل على مضاعفة مردوده حتى تتحصل الدولة على مزيد من الإنتاج القابل للتصدير إلى الخارج، في الوقت الذي عجز فيه حكام طرابلس والجزائر على إخضاع كل الأراضي الزراعية للنظام الجبائي، وعندما حاولوا استعمال القوة العسكرية (فرق المحال) لم يحالفهم النجاح، ولم يحصلوا على المزيد من المحاصيل بعد أن تحول جزء من الأراضي الزراعية نتيجة الآفات الطبيعية وانعدام الأمن والأضرار التي تسببت فيها الحملات المفاجئة لفرق المحلة إلى المراعي، فتحولت ثلاثة أرباع من السهول الوهرانية إلى مراع لقطعان قبائل المخزن وتحول الجزء الأكبر من سهول الشلف ومرتفعات التيطري والسهول العليا القسنطينية إلى مراعي مع بعض الزراعات البسيطة، ولم تعد مساحة الأراضي الخاضعة للنظام الجبائي للدايات بالجزائر تتجاوز سدس الأراضي الزراعية المقدرة بخمسة ملايين هكتار في الربع الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (مطلع القرن التاسع عشر الميلادي) حسب التقارير الفرنسية لتلك الفترة (17). وفي ولاية طرابلس لم يكن من الممكن تطبيق النظام الجبائي سوى على جزء من الأراضي الزراعية بناحية طرابلس وبرقة بينما تحولت الأراضي إلى مراعي لقطعان القبائل البدوية (18).

في مثل هذه الظروف ظلت الضرائب الزراعية موجهة أساسا لسد حاجة الجهاز الإداري على مستوى المقاطعات، وفي مقدمتها مركز الولاية وتخصيص جزء منها للتصدير، كما أن هذه الضرائب لم تكن قارة ولا موحدة أو محددة، وهذا ما جعلها غير عادلة في تقدير كميتها وفي كيفية استخلاصها، فالإجراءات الجبائية المتعلقة بالضرائب الزراعية ظلت في أساسها تدفع لاعتبارات خاصة، فهي تقوم على المعاملة المفضلة وعلى منح الامتيازات للمتعاملين مع السلطة من مرابطين وشيوخ عشائر وأفراد قبائل المخزن المكلفين بمراقبة السكان الخاضعين في الوقت الذي ترغم فيه القبائل الخاضعة (الرعية) وجماعات الفلاحين الأجراء (الخماسون) على تقديم الضرائب

المختلفة والقيام بأعمال السخرة دون نيل ما يترتب عن ذلك من حقوق أو إعفاءات جبائية، فضلا عن هذا فإن الضرائب الزراعية ظلت تتصف بغياب التنظيم المحكم مع انعدام الديناميكية والمرونة التي بدونها لا يمكن تعرف الخلل وتصحيحه (19).

فقد فرض صالح باي قسنطينة (1187-1206 هـ/1771- 1792م) ضريبة موحدة على الأراضي الزراعية بمقاطعة قسنطينة (بايليك الشرق) عرفت بالجبري، وخصص قائدين لاستخلاصها، أحدهما يشرف على الجهات الشرقية، والآخر يختص بالنواحي الغربية، كما أن الحاج أحمد باي (1242-1253 هـ/ 1826- 1837 م) حدد بدوره رسما موحدا للجباية على أراضي الدولة بهذه المقاطعة الغنية عرف بـ "الحكور" (20)، وحاول الآغا يحيى قائد العسكر ومتولي مقاطعة الجزائر "دار السلطان" (1233-1244 هـ/1818-1828م)(21) ضبط أمور الجباية وتحسين مردودها.

واهتم علي باي (1172-1196 هـ/1759 -1782 م) في تونس بإصلاح الجباية، فأبطل بعض المظالم وألغى المشتري والسلفة التي كانت تقدمها الدولة للفلاحين وتأخذها إنتاجا بعد الحصاد، وجمع الغلة والتي أضرت الفلاحين، وأنقصت ما كان الأمناء والملتزمون يوظفونه على المزارع من كراء مرتفع، وأبطل المقادير الكبيرة التي كانت في ذمتهم وأعفاهم من تسديدها(22). وواصل هذه السياسة ابنه حمودة باشا (1196- 1229 هـ/ 1782- 1814) الذي اعتنى بأمور الجباية وأصدر عند توليه الحكم الأمر لأعوانه بتنظيم المجبى، إذ توجه إليهم بقوله: "قد طلبت منكم تدبيرا في شأن الجباية يناسب الوقت والحال، وأنا منتظره منكم" (23)، وقد أخذ باقتراح كاتبه حمود بن عبد العزيز لجعل الجباية تعتمد على تولية العمال على مشاركة مالية " الالتزام " وأوكل أمر المراقبة والنظر في ذلك للوزير يوسف صاحب الطابع، على أن هذه الإجراءات كانت تهمل واقع السكان، وتقتصر على التنظيمات الشكلية تقليدا لما جرى به العمل

في الدولة العثمانية، فلم تستطع رفع الإنتاج ولا تحسين الجباية، بل كانت حسب قول ابن أبي الضياف في " الإتحاف ": " جسرا لظلم الرعية" (24) ونفس الأوضاع كانت سائدة في ولاية طرابلس الغرب .

ولعل ما جعل الضرائب الزراعية بصفة عامة في غير صالح الدولة والفلاح هو تعدد أصنافها واختلاف أنواعها، فلم تعد منذ القرن الحادي عشر الهجري /السابع عشر الميلادي تقتصر على المطالب الشرعية من عشور وزكاة بل تعددت أنواعها وتنوعت مطالبها، فهناك اللزمة التي تفرض على القبائل الجبلية عادة والغرامة التي تؤخذ على القبائل الممتنعة البعيدة عن مرأى الحكام، والخطية والدية على القبائل التي ترتكب مخالفات أو تضطر لإعلان خضوعها وطاعتها للحكام والمعونات وحقوق التولية التي يتولى استخلاصها شيوخ وقادة القبائل لفائدة الحكام في العديد من المناسبات والمواسم (25).

هذا، ولعل أهم عامل حد من تطور مردود الجباية يكمن في نظام استخلاص العوائد من الأراضي الزراعية، فقد اتبع في ذلك طريقتين حسب وضعية السكان، إحداهما تقوم على التحصيل المباشر للضريبة من السكان الخاضعين لسلطة موظفي الدولة، وذلك عن طريق أعيان الدولة وشيوخ القبائل، وبتدخل من قادة العشائر وموظفي الدولة الآخرين كما هو الحال في الملكيات الخاصة والأراضي التابعة للدولة حيث تعيش القبائل الخاضعة (الرعية) وجماعات الفلاحين الأجراء "الخماسين". أما الطريقة الأخرى وهي تشتمل أغلب الأراضي الزراعية الواقعة بالدواخل، فكانت تعتمد على أسلوب القوة العسكرية، المعروف بنظام المحلة أو الأمحال لإرغام السكان على دفع ما يتوجب عليهم من مطالب مالية وإسهامات عينية، وقد كانت الحملات الفصلية لفرق الأمحال تقصد الأراضي الزراعية في أوقات الحصاد خاصة وأثناء الإقامة بالمراعي،

مع فصل الخريف، مثل هذه الأساليب وتلك الطرق زادت في شقاء الفلاحين وجعلت نظام الجباية في الأراضي الزراعية غير مفيدة للدولة أو الفلاح على حد سواء.

أما الجباية التي تتصل بسكان المدن، فهي تخص الحرفيين والتجار والموظفين وأفراد الطوائف والنقابات المهنية، فقد كان أصحاب الدكاكين التجارية والمحال الصناعية يدفعون رسوما يقوم عادة باستخلاصها الشواش تحت مراقبة شيوخ البلد، كما كانت النقابات المهنية التي تضم مجموع الصناع وكذلك الطوائف العرقية تدفع مغارمها عن طريق أمنائها، وفي مقدمتهم كبير أهل الأندلس ومقدم اليهود، فعلى سبيل المثال كانت جزية اليهود تقدر بـ 8000 قرش سنويا بالجزائر وبـ 4000 قرش بطرابلس الغرب. بالإضافة إلى ذلك كانت مكوس الأسواق ورسوم المرسى التي تفرض على دخول السفن، وكذلك حقوق الجمارك (القمرق) التي كانت تؤخذ على البضائع عند شحنها أو إنزالها إلى الميناء تشكل دخلا معتبرا للخزينة، فقد كانت مداخيل المرسى بالجزائر تقدر بـ 5000 قرش (ريال) وهي لا تقارب في قيمتها مداخيل مرسى تونس وطرابلس (26).

وحتى تضمن الخزينة العامة مداخيل قارة، التجأ حكام الجزائر وتونس وطرابلس إلى نظام الاحتكار والالتزام وذلك بإسناد المناصب مقابل رسوم شهرية أو سنوية محددة. فعلى سبيل المثال كان خوجة الجلد بالجزائر يقدم في شكل التزام سنوي 400 ريال بوجو مقابل الاحتفاظ بوظيفته (27)، مما سمح له بالحصول على مصادر دخل إضافية عوضت منذ مطلع القرن الثاني عشر الهجري (نهاية القرن السابع عشر الميلادي) غنائم البحر التي تضاءلت في وقت زادت فيه نفقات الجهاز الإداري والمؤسسات العسكرية.

وقد تدرج في إطار جباية المدن عائدات بيت المال من مردود الأملاك العقارية بالمدن ومن نصيب الدولة من التركات والغنائم أو الصدقات أو مما يقع حجزه عن طريق عمليات

المصادرة والتغريم التي كان يعمد إليها الحكام بين الحين والآخر لتدعيم مصادر دخل الخزينة بحجة الانتقام من خصومهم وإيقاع العقاب بالمناوئين لهم (28). هذا دون أن ننسى بعض الرسوم الخاصة التي كان يدفعها كل من الشاوش أو المزوار عن الحانات والنساء المنحرفات، والتي قدرت في مدينة الجزائر وحدها بـ 24000 فرنك (29).

يضاف إلى هذه المداخيل المختلفة مردود المقاطعات والأقاليم الذي كان يجمع بالمدن الرئيسية بولايات المغرب العثمانية، ويوجه منها إلى مراكز الإيالات (مدن الجزائر وتونس وطرابلس)، وهي تعرف عادة بتونس بالمجبى، وبالجزائر بالدنوش الفصلية أو السنوية. فقد كان حكام مقاطعات إيالة الجزائر (البايات) ملزمين سنويا بتقديم مطالب مخزنية محددة لداي الجزائر، بلغت حسب تقدير فانتور دو بارادي (Venture de Paradis) (1204 هـ / 1790 م) بـ 750900 قرشا إسبانيا في شكل نقود ومحاصيل عينية، ساهمت فيها مقاطعة قسنطينة بـ 228000، ومقاطعة وهران بـ 273000، ومقاطعة التيطري (المدية) بـ 67000، وأوطان دار السلطان (مقاطعة الجزائر المركزية) بـ 50000(30).

وكذلك كانت أقاليم ولاية طرابلس التي توجه إلى الباشا بطرابلس حسب تقرير القنصل الفرنسي مور (Mur) (1235 هـ/1820 م) تقدر بـ 549000 قرش ساهمت فيها غدامس بـ 50000 ومرزوق بـ 5000 وأوجلة بـ 50000 وبني غازي ودرنة بـ 50000 والباقي تتكفل به كل من مصراته والزاوية والسواحل (31).

أما غنائم البحر وإتاوات القناصل وعمولات الوكلاء والتجار الأجانب وهدايا الممثلين والمبعوثين الأوربيين، فقد كانت هي الأخرى تشكل مصدرا مهما باعتبارها ضريبة غير مباشرة تغطي نفقات الجهاز الإداري والعسكري بإيالات المغرب العثمانية، لا سيما في الفترة العثمانية الأولى (القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة /السادس عشر والسابع عشر للميلاد). لكنها ما

لبثت أن تناقصت مع مستهل القرن الثاني عشر للهجرة (نهاية القرن السابع عشر الميلادي) بفعل ضعف بحرية ولايات المغرب العثمانية واستحواذ الوسطاء اليهود والتجار الأوربيين على قسم مهم من مردودها عند إبرام صفقات شحنها بالموانيء الأوربية قد يناهز نصف قيمة الصفقات الإجمالية للغنائم، هذا فضلا عن صرف جزء منها في مقايضة وعتق الأسرى المسلمين. مع العلم بأن تضاؤل الغنائم يعود أيضا إلى التزام البحارة بعدم مهاجمة سفن الدول التي وقعت اتفاقيات سلام وتجارة مع بلدانهم.

كل هذه العوامل أنقصت من مردود الغنائم، فالجزائر التي ظلت تحافظ على نشاط بحري متميز لم تعد تتجاوز الغنائم التي يحصل عليها بحارتها ما بين عامي 1179 و 1206 هـ/ 1765-1792 م 581580 فرنكا، وحتى التحسن الملحوظ لمداخيل البحر في كل من تونس والجزائر وطرابلس بسبب الظروف الدولية الملائمة لانشغال أوربا بأحداث الثورة الفرنسية وحروب نابليون (1206 - 1230 هـ/ 1792 - 1815 م) لم يكن له تأثير كبير على تطور مداخيل إيالات المغرب العثمانية، ولم تخفف من الضغط المالي على ديوان الجزائر (حكومة الداي) رغم ارتفاع عائدات البحرية إلى ثمانية ملايين فرنك في السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن التاسع عشر(32).

هذا ومما يلاحظ أن الإتاوات والهدايا الإلزامية التي كانت تحصل عليها كل من الجزائر وتونس وطرابلس من الدول الأوربية هي في الواقع تعويض عن الفوائد التي كانت تحصل عليها في تعاملها مع إيالات المغرب العثمانية، وفي مقابل الأرباح التجارية لاحتكار شحن البضائع وتسويق المواد الأولية المحلية بأسعار زهيدة ورسوم جمركية متواضعة، ومن ثم فهي أبعد ما تكون عن الابتزاز المالي أو القرصنة كما تذهب إلى ذلك الكثير من المصادر الغربية التي تتغافل عن الفوائد المترتبة عليها بالنسبة للدول الأوربية.

هذا، وحتى نأخذ فكرة عن تلك الإتاوات السنوية والهدايا القنصلية التي تقدم عند إبرام الاتفاقيات والمصادقة على المعاهدات، والتي تختلف في قيمتها حسب قوة بحرية كل بلد مغربي وإمكانية التجارة معه، نذكر على سبيل المثال أن إسبانيا صرفت سنة 1204 هـ/1790 م من أجل إبرام معاهدة سلم وتجارة مع إيالات المغرب مقدارا ماليا حدد بـ 37973599 ريالاً إسبانيا (للجزائر : 35258977 ولطرابلس: 2141570 ولتونس: 573052)(33)، وأن البندقية ذات المصالح التجارية مع بلاد المغرب كانت تدفع مبالغ مالية في شكل إتاوات بالريال البندقي، للجزائر 50000 (1176 هـ/ 1763 م)، ولتونس 40000 (1206 هـ/ 1792 م)، ولطرابلس 35000 (1210 هـ / 1795 م)(34). وأن هدية قنصل فرنسا لديوان الجزائر قد ارتفعت من 13200 (1176 هـ/1763 م) إلى 48000 جنيه (1208 هـ/ 1791 م)، لتنخفض إلى 16000 جنيه (1226 هـ/1811 م)(35).

هذا، وقد كان لمصادر الدخل لا سيما ما يتصل بها من نظام الجباية تأثير مباشر على التنظيمات المالية والمعاملات النقدية وانعكاس على مستوى المعيشة لسكان المدن والأرياف على حد سواء. وهذا ما يتطلب الإشارة إلى النظام المالي لإيالات المغرب العثمانية والذي يقوم على مداخيل محددة وقارة، مثل العشور والزكاة والرسوم والمكوس وغيرها، ومصادر دخل غير محددة ظرفية، مثل اللزمة والغرامة والخطية وغيرها، وهي في مجموعها توجه أساسا إلى سد حاجيات الجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية، هذا وتمثل العملة أداة التعامل المباشرة، وهي متنوعة في أصنافها وأنواعها سواء منها المحلية الذهبية (السكة أو المحبوب أو السلطاني) أو الفضية (الدرهم الناصري وريال بوجو والأسبر) أو البرونزية (الفلوس والخروبة والصائمة)، وكذلك العملة الأجنبية لا سيما الإسبانية منها (ريال) والفرنسية (الجنيه والفرنك) والإنجليزية (الجنيه)(36).

لقد أضر بالتعامل النقدي بإيالات المغرب العثمانية ظهور العملات المزورة المصنوعة محليا ببعض المناطق كجرجرة (بلاد القبائل) أو المهربة من الموانيء الأوربية، وكذلك تحكم الوكلاء الأجانب وخاصة المحتكرين اليهود في تحديد قيمة النقود وترويج العملات الأجنبية مثل الدبلون والدوكة والقرش والدورو وخاصة الريال الإسباني الذي أصبح العملة المفضلة للتبادل التجاري منذ الربع الأول من القرن العاشر للهجرة (الربع الأول من القرن السابع عشر الميلادي) في كل من طرابلس وتونس والجزائر(37).

ساعد على شيوع التعامل بالعملة الأجنبية عوامل ظرفية مثل تفضيل الحكام لها عند تسلمهم عوائد الاحتكارات الفرنسية، وكذلك قلة مصادر العملة بعد أن ضعفت تجارة السودان وشحت الغنائم، وحرص الحكام على اختزان كميات من العملة الجيدة في الخزينة وإنفاقها بعيدا عن التداول، فخزينة الجزائر وجد بها الفرنسيون عند استيلائهم عليها (1246 هـ/1830 م) من العملات والمقتنيات الثمينة ما يقدر بثمانية وأربعين مليون فرنك فرنسي (38)، وقد أدى ذلك إلى نوع من الاختناق النقدي واختفاء النقود الصحيحة من السوق مما اضطر الباي حسين (1240 هـ / 1825 م) بتونس، وكذلك الداي الحاج علي باشا (1226 هـ / 1811 م) والداي حسين باشا (1235 هـ / 1819م) بالجزائر إلى إجراء تخفيض في قيمة النقود بإنقاص قيمة المعادن الثمينة عند إعادة ضربها، ونفس الظاهرة عرفتها طرابلس فقد أصدر يوسف باشا القرامانلي عملة بقيمة أقل مما تعارف عليه الناس (39).

هذا، وارتبطت الصعوبات المالية والاختناق النقدي أيضا بعجز ملحوظ في تسديد النفقات وتغطية وجوه الإنفاق منذ أوائل القرن الثالث عشر الهجري (نهاية القرن الثامن عشر الميلادي)، وهذا ما أدى إلى اختلال في الميزان التجاري، فخزينة الجزائر حسب معلومات القنصل الأمريكي شالر (W. Shaler) (1237 هـ / 1822 م) كانت في حالة عجز متزايد قدر بـ

937000 دولار(40). كما أن تجارة تونس كانت هي الأخرى تعاني عجزا ملحوظا منذ انتهاء سنوات الرخاء في عهد حمودة باشا (1179-1189 هـ/1765-1775م) وحلول المجاعة (1189-1191 هـ/ 1775 – 1777 م) وانتشار الوباء (1198- 1199 هـ / 1784- 1785 م)، قدر هذا العجز مع مرسيليا فقط عام 1201 هـ/1787 م بـ 610046 ليرة (41). وفي طرابلس أدت الضائقة المالية بيوسف باشا القرامانلي إلى حد بيع مسبق لمحاصيل الأقاليم لعدة سنوات لأكثر من متعامل واحد مما دفع رعايا طوسكانيا إلى المطالبة بتعديل اتفاقهم مع طرابلس (1247 هـ/ 1831 م) لاستخلاص قروضهم من الباشا عن طريق أخذ حصة من المحاصيل قبل نفادها (42).

3 – الإنتاج الزراعي:

عرف الإنتاج الزراعي تطورا ملحوظا طيلة القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة (السادس عشر والسابع عشر للميلاد) بفحوص طرابلس وسهل جفاوة وأودية جبل نفوسة وبعض الجهات من إقليم برقة وفحوص تونس، وجهات الوطن القبلي والساحل، وحوض مجردة، وفحوص مدن الجزائر والبليدة وقسنطينة وعنابة وتلمسان ومازونة، ومنحدرات جرجرة والأوراس والشمال القسنطيني والونشريس وطرارة، حيث زرعت الأشجار المثمرة وأصناف الخضر والبقول وأنواع الحبوب، وفي المناطق الداخلية التي تشح فيها الأمطار كان الإنتاج الزراعي يعتمد أساسا على ممارسة الزراعة غير المسقية (البعلية)، وقد يلتجئ إلى السقي بحفر الآبار واستغلال العيون مع ممارسة تربية الحيوانات والاشتغال بالرعي الموسمي، كما هو الحال بدواخل برقة وطرابلس وجهات الظهر التونسي والجريد ومناطق السهوب الجزائرية الممتدة على نطاق عرضي من تبسة شرقا إلى سبدو غربا حيث لا يتجاوز معدل التساقط السنوي 300 مم.

هذا، وقد ارتبط الإنتاج الزراعي الكثيف بالجهات الساحلية الخصبة حيث ينتشر العمران ويتكاثر السكان، وشجع عليه استقرار الحكم المركزي وكثرة الغنائم مما خفف الضغط الجبائي على سكان الأرياف وساعد على رفاهية سكان المدن وزيادة قدرتهم على الاستهلاك .

يعود الفضل في تطوير الإنتاج الزراعي وتنويعه في المناطق الساحلية للجزائر وتونس خاصة إلى المزارعين الأندلسيين الذين أحيوا الهناشير (المزارع والضيعات)، واستصلحوا الأراضي، وجففوا المستنقعات وأدخلوا أساليب ملائمة لخدمة الأرض، وأنشؤوا الطرقات، وأقاموا النوريات (النواعير)، ومدوا القنوات، وأنشؤوا العيون والحنايا والقناطر وحفروا الآبار والسواقي، فتوافرت بفضل جهودهم بجهات الوطن القبلي ومجردة الأسفل، وكذلك فحوص مدينتي الجزائر والبليدة شبكة مائية متطورة، فعلى سبيل المثال أمكن بفعل مهارة الأندلسيين وفي مقدمتهم الصانع أوسطى موسى (سنة 1019هـ/1610 م) توفير الماء المدينة الجزائر وسقي البساتين المحيطة بها بمد قنوات بعض أجزائها تحت الأرض من عيون التلاواملي وبير طريلية والزبوجة والحامة بلغ طولها الإجمالي 23228 مترا (43).

يلاحظ أن الأندلسيين نجحوا في إدخال مزروعات جديدة لبلاد المغرب لم تكن معروفة أو شائعة مثل النارنج والفلفل والبطاطس والباذنجان والزعفران والسبانخ والكريث والكرات والجلبان والملفوف والقرمز وأنواع الزهور والقطن، وتوسعوا في زراعات أصابها الإهمال مثل زراعة التوت لتربية دودة الحرير " دودة القز " والعنب والتين والزيتون، فقد عمل شيخ الأندلسيين مصطفى قردناشي على تجديد غابة الزيتون بتونس، وغرس 30000 عود زيتون بفحوص عنابة عندما قصدها هربا من مضايقات حاكم تونس علي باشا (44).

هذا وقد سعى بعض الحكام لزيادة الإنتاج الزراعي وذلك بالتخفيف من أعباء الجباية والاعتناء بأمور الفلاحة، فلم يبخلوا بتقديم إعانات مالية للفلاحين على أن يتم تسديدها بعد

الحصاد، وهذا ما يعرف بالمشترى (تونس وطرابلس) والسلفية أو الصارمة (الجزائر)، فقد ذكر في هذا الشأن ابن أبي الضياف أن سياسة الباي حسين ابن علي (1117-1153 هـ/1705-1740 م) الزراعية " قد سعدت بها المملكة وأهلها... وامتلأت أيديهم بالمكاسب، فأثاروا الأرض وعمروها بالحبوب والأشجار وخفف على الفلاحين من أثقال المغارم وما قوى به الأمل وأغرى على العمل ..." (45)، وذكر عهد علي باي (1172-1196 هـ/1759-1782 م) " أن الفلاحة لم تلبث أن نمت فيه في أسرع وقت نموا واضحا، وازداد دخل العشر على الدخل المعهود من " المشترى " زيادة كبيرة " (46). هذا وقد أشار حمودة بن عبد العزيز في الكتاب الباشي إلى وضع الفلاحة على عهد حمودة باشا بقوله: " وكثرت الفلاحة والزراعة كثرة لم تقف عند حد ولا بلغت إلى نهاية، وتزاحم الناس على الأرضين والفدادين شراء وكراء " (47).

على أن هذا الازدهار الزراعي الذي بقيت آثاره حتى فترة متأخرة ما لبث في الواقع أن بدأ يزول مع مستهل القرن الثاني عشر للهجرة (نهاية القرن السابع عشر الميلادي)، وقد ارتبط ذلك بانتشار الأوبئة وظهور المجاعات، وتناقص السكان، وزيادة الضغط الجبائي على الأرياف، وتطبيق سياسة إخضاع القبائل بالدواخل عن طريق شن الحملات العسكرية الفصلية "المحلات"، وتشجيع الصراع بين الأحلاف والعشائر فضلا عن انقطاع سبل الهجرة الأندلسية وانحسار أثرها في المناطق التي استقرت بها أثناء القرن الثاني عشر الهجري (القرن الثامن عشر الميلادي)، دون أن ننسى الآثار السلبية لهجمات الأساطيل الأوربية على المدن الساحلية وفحوصها أو نقلل من آثار التخريب الذي نتج عن حركات التمرد القبلي في المناطق الداخلية في وقت أصبحت فيه إيالات المغرب العثمانية مرتبطة بالأسواق الأوربية عن طريق حقوق التصدير والامتيازات التجارية (48).

كل ذلك حد من الإنتاج الزراعي وأضعف صلة الفلاح بالأرض، فانكمشت الأراضي الزراعية ولم تعد في الغالب تتجاوز فحوص المدن، وبعض الجهات التي ظلت تحافظ على تقاليدها الفلاحية العريقة مثل جهات الساحل التونسي أو التي كانت ملكا للدولة "البايليك" وتستغل تحت إشراف موظفي الدولة مثل نواحي قسنطينة، بينما تحولت أغلب الأراضي القبلية (المشاع أو العرش) إلى مراع تتنقل عبرها قطعان الماشية بالهضاب العليا وجنوب التيطري ودواخل تونس وإقليم برقة ومرتفعات غريان وجزء من سهل جفارة.

ولم يحد من هذه الظاهرة مؤقتا سوى الاستقرار النسبي الذي عرفته إيالات المغرب العثمانية في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر مع حكم علي باشا بطرابلس وحمودة باشا بتونس ومحمد عثمان باشا بالجزائر، والتي ساعد عليها إقرار الأمن بالبوادي والارتفاع النسبي في عدد السكان، وتجدد نشاط البحرية الجزائرية والتونسية والطرابلسية. وهذا ما يتضح لنا من خلال وصف الحسين الورتلاني أوضاع الفلاحة بولاية طرابلس عندما مر بها في حجته الأولى (1159 هـ/ 1746 م) بقوله: "... إن جهات بني غازي طيبة المزارع وبها بساتين وأجدابية زرعها طيب... وعين غزالة ومقرب بشرق برقة بها شجر التين والرمان والخروب ... وإقليم سرت به مزروعات كثيرة على البعل (بلا سقي)... وزليتن تكثر بها الأشجار... وساحل حامد به زيتون ونخل ... وسلالة بها زيتون عظيم وتوجرة وتاجوراء بها رمان ...." (49). كما أن هذا الإنتعاش الزراعي هو الذي جعل حمودة بن عبد العزيز يتولى استغلال بعض المزارع (الهناشير) مقابل 1500 قفيز قمح و 600 قفيز شعير حسبما وجد مسجلا في دفاتره عند وفاته (1201 هـ/ 1787 م)(50).

على أن هذا التحسن الظرفي في الإنتاج لم يلبث أن تلاشى بسبب تدهور الحالة الصحية والمعيشية منذ سنة 1198 هـ/ 1784 م، والتي زاد من حدتها تطبيق أسلوب الحملات

العسكرية في استخلاص الضرائب مع مستهل القرن الثالث عشر الهجري (نهاية القرن الثامن عشر الميلادي)، فلم يعد إنتاج إيالة الجزائر يتجاوز عشية الاحتلال الفرنسي (1246 هـ/1830 م) 7500000 كنتال، ولم تعد ملكيات الدولة بدار السلطان المعروفة بوفرة إنتاجها وكثرة مزارعها (929 مزرعة أو حوش)(51)، تقدم ما يكفي لتغطية الاستهلاك المحلي لمدينة الجزائر، مما اضطر الحكام إلى الالتجاء إلى محاصيل المقاطعات الأخرى، وهذا ما جعل الرحالة دي فونتان (Desfontaines) (1198 هـ / 1784 م) يصف سهل متيجة الخصب بقوله: "إن المياه الراكدة تجتاحه في فصل الشتاء وتتسبب في تلوث هوائه في فصل الصيف" (52)، كما أن حمدان خوجة وهو أحد كبار الملاك بهذا السهل لا يتردد في وصفه في كتابه " المرآة " بقوله: "أغلبه مستنقعات مضرة بالصحة في فصلي الشتاء والصيف"(53)، وهو لا يختلف في حكمه هذا عن صالح العنتري الذي يصف الفلاحة بالشرق الجزائري في هذه الفترة بقوله: " لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا... فقد كانت الحراثة زمن الترك ضعيفة ولم تتعلق بها أغراض الناس ..."(54).

4 – الصنائع والإنتاج الحرفي:

تركز النشاط الحرفي في المدن الرئيسية وفي مقدمتها مدن تونس والجزائر وطرابلس وقسنطينة وتلمسان وصفاقس وسوسة، حيث ظل الصناع يزاولون مهنهم معتمدين على المهارة اليدوية والتقاليد المتوارثة ومستخدمين المواد الأولية المتوافرة محليا مثل الصوف والجلود والأخشاب والمعادن، وذلك لتلبية الحاجيات الضرورية لسكان الأرياف وترضية المطالب الكمالية لسكان المدن، وقد ساعد على تركز الصنائع والحرف في مراكز إيالات المغرب العثمانية (مدن الجزائر، تونس، طرابلس) اعتناء الحكام وتشجيعهم ووجود الحرفيين الأندلسيين واليهود الذين اشتهروا بمهارتهم وجودة مصنوعاتهم، فتوزعت المشاغل اليدوية والورشات التقليدية في أزقة وحارات

(أحياء) عرفت بأسماء الصناعات التي اختصت بها ونسبت إلى أصحابها، مثل الشواشية (صناع القلانس) والبشماقجية أو البلاغجية (صناع الأحذية)، القزادرية (تبييض الأواني النحاسية) والمقايسية (صناع الأساور) والجشاقماجية (صناع البنادق) والسرارة (صناع الأسرة) والخرداجية (المشتغلين بالخردوات) والفراغية أو المقفالجية (صناع الأقفال) والخراطين والفخارين والخزافين والصباغين والجيارين والسراجين والنحاسين والسمارين والشماعين والحدادين والنجارين والرصاصين والعطارين وغيرها من الصنائع (55).

ومن أهم الصناعات المحلية التي عرفت رواجا بولايات المغرب العثمانية:

أ – صناعة النسيج:

اشتهرت بها الكثير من المدن مثل الجزائر وقسنطينة وتلمسان وبرشك وتونس وزغوان وسوسة والقيروان وجربة وتوزر وطرابلس ونالوت، وتنوعت إلى عدة صناعات أهمها صناعة الشاشية والأقمشة والأغطية والزرابي، فقد برع في صناعة الشاشية وأعمال الشبيكة (Dentelles) والتطريز والتوشيح (Brocart) والقفاطين والصدريات والسروايل والأحزمة وأغطية الرأس " البنيقة " والقردون أو الكوفية الصناع الأندلسيون في كل من تلمسان والجزائر وتونس وزغوان، فحسب رواية بايصونال (J.A. Peyssonnel) (1724 م) كانت مشاغل الشاشية بمدينة تونس تنتج سنويا 40000 زويجة وتشغل 15000 شخص(56). وبالرجوع إلى معلومات هايدو (D. de Haedo) (1012 هـ/1612)، فقد كان بمدينة الجزائر 300 نساج و 1200 خياط و 600 مربي دودة الحرير، أغلبهم من الأندلسيين (57).

وقد اشتهرت مدينة تونس بمصانع الكتان والحرير والصوف المنتشرة حسب وصف دي فونتان (Desfontaines) (58) في مختلف الأحياء، كما عرفت جزيرة جربة بالشالات الممتازة والبطانيات الصوفية الجيدة، وتوزر ومناطق الجريد بالمنسوجات الصوفية والبرانس، وقلعة بني راشد

ومعسكر بالأغطية، وندرومة وتلمسان بأقمشة الكتان والقطيفة، والبليدة بالمناديل، والجزائر وشرشال بالأقمشة الحريرية وبالمخمل (القطيفة)، وطرابلس ونالوت بالجرود والعباءات والبطاطين الصوفية، وعرفت زغوان بتحضير الصباغ من قشور السماك(Sumak) ، والبليدة بمعالجة القرمز (Kermès)المستعمل في صباغة الصوف. هذا دون أن نهمل نسيج الزرابي والمعلقات (Tapisserie) والأغطية التي اكتست أهمية خاصة واختلفت أشكالها وألوانها وتعددت رسومها حسب الأقاليم والمدن التي صنعت بها، فقد اشتهرت زرابي كل من قلعة بني راشد وعمور وميزاب وقرقور ووادي سوف والنمامشة والقيروان والساحل وطرابلس والجبل الغربي (جبل نفوسة)(59).

ب – صناعة الحدادة ومعالجة المعادن والأسلحة وتحضير البارود :

توزعت في ورشات المدن وانتشرت ببعض الجهات الجبلية والواحات الصحراوية، فعرفت طرابلس بصناعة نوع من السيوف والبنادق المحلية، وحول صناع شرشال فلزات مناجم حديد زكار إلى نوع جيد من الحديد يشبه الفولاذ استعمل خاصة في صنع البنادق والأبواب والشبابيك والشرفات والنوافذ، وتمكن سكان بوسعادة وجرجرة من استحضار البارود وصنع بنادق جيدة .(60)

هذا، وان أهم المسابك التي كانت تصنع بها الأسلحة والمعامل التي كان يحضر بها البارود توجد في كل من الجزائر وقسنطينة وتونس وطرابلس، فبالقرب من مدينة الجزائر (في حي باب الواد) بني فرن كان يعرف بدار النحاس حيث أمكن سبك أنواع بسيطة من المدافع الخفيفة بالاستعانة بالأسرى المسيحيين والالتجاء إلى تقنيين أوربيين منهم المهندسى الفرنسي دوبون .F) Dupont) الذي توقف المصنع انتهاء اشتغاله فيه سنة 1223 هـ / 1808 م(61)، وفي تونس كانت ورشة القصبة تصنع المدافع، وقد تستعمل في تصليح المدافع المعطلة. وقد جلب لها

علي باشا أحد الصناع الطولونيين سنتي 1156-1157 هـ/1743-1744 م، وقد تدعمت هذه الصناعة عندما أقام حمودة باشا مصنعا لنفس الغرض بأحد أجنحة قصر الحفصية ظل يعتمد على الخبرة الأوربية في صناعة الأسلحة (62).

جـ – صناعة الجلود :

كانت هذه الصناعة رائجة في المدن والبوادي وتستعمل الجلود المعالجة "الفيلالي" والمتوافرة محليا، وذلك لصناعة السروج والمحافظ "الشنط" والأحذية (الصناديل والبابوش) وأغمدة السيوف والقرب والأحزمة والدزدان (حافظة النقود) والجبيرة لحمل الأوراق والأشياء الثمينة، وقد اشتهر صناع كل من تلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس وطرابلس بجودة مصنوعاتهم الجلدية التي نافست ما كان يصنع في فاس ومراكش بالمغرب الأقصى، فقسنطينة – مثلا – التي كانت تعتبر مركزا رئيسيا لهذه الصناعة يجمع بين أساليب تونس وطرق الجزائر في صناعة الجلد نجد بها قبل الاحتلال الفرنسي (1243 هـ/1827 م) 33 مدبغة بها 150 عاملا و75 مشغلا للسروج به 2100 عاملا و 167 محلا لصنع الأحذية يعمل به 480 عامل جلد (بلاغجية)(63).

د – صناعة الخشب وبناء السفن:

كانت تعتمد على الأخشاب المحلية التي تصنع منها غالبا الأدوات المنزلية مثل الخزائن والصناديق والقصاع والموائد والأبواب والأسرة. وقد يلتجأ في بعض الأحيان إلى الأخشاب الجيدة المستوردة لبناء السفن الشراعية وصنع القوارب الصغيرة بورشات الجزائر وشرشال وعنابة وحلق الوادي وطرابلس، وذلك منذ القرن السابع عشر الميلادي. هذا، وقد تميزت ترسانة الجزائر وحلق الوادي وطرابلس ببناء سفن حربية متطورة... ففي ترسانة مدينة الجزائر أمكن صنع السفن المستديرة القادرة على الملاحة في أعالي البحار بفضل التقنية التي جلبها القرصان سيمون دانصا (Simon Dansa) سنة 1136 هـ / 1627 م وحافظ عليها المهندسون الأوربيون العاملون

بالترسانة مثل جوفروا (Geoffroy.f) (1207 هـ / 1793 م) وأنطونيو مايسترو (A. Maestro م). وفي تونس أمكن تعويض ترسانة غار الملح بدار صناعة سفن متطورة بحلق الوادي تم فيها صنع العديد من السفن ابتداء من سنة 1178 هـ / 1764 م بالاعتماد على الآلات والمواد التي كانت تقدمها فرنسا، وهذا ما جعل الأسطول التونسي على عهد حمودة باشا يزداد قوة بسرعة فائقة حسبما أشارت إليه مراسلة من القنصلية الإنجليزية بتونس إلى الحكومة الإنجليزية سنة 1205 هـ/1791 م، وفي طرابلس تم استقدام مهندس إسباني مع بعض التقنيين لتطوير ورشات بناء السفن على عهد يوسف باشا القرامانلي سنة 1212 هـ/1797 م(64).

هـ- صناعة الخزف والأدوات الفخارية:

كانت توفر الأدوات الضرورية للاستعمال المنزلي ولغرض البناء والزينة، وقد اشتهر بها صناع ندرومة وشرشال والجزائر وميلة وطرابلس، وتميز خاصة أهالي نابل وجربة وزرزيس بصناعة الجرار والصحون والخوابي والقلال والقصاع والقدور والفناجين التي عرفت إقبالاً كبيراً لجودتها. هذا، ولقد مهر الصناع الأندلسيون بالجزائر وتونس وبعض جهات الساحل والوطن القبلي بالإيالة التونسية في صناعة نوع جيد من الخزف المكسو بالطلاء المعروف بالزليج (Cèramique l'èmail) والذي كان يستعمل لتغطية أرضية المنازل وكساء الجدران وتزيين المساجد والعيون والأبواب. هذا، ويلحق بهذا النوع من الصناعة الفخارية الورشات العديدة بفحوص المدن الكبرى حيث يعالج الرخام ويحضر الجبس ويصنع الآجر والقرميد المجوف المستعمل في تغطية المنازل في الجهات الساحلية خاصة.

و - صناعة المجوهرات والحلي:

وتخص المجوهرات الذهبية والفضية ؛ فالذهبية عرف بها صناع المدن حيث يتوافر تبر السودان ويمكن الحصول على السبائك المستوردة من البلاد الأوربية والمشرق خاصة، وقد

اشتهرت بها العائلات الحضرية من الأندلسيين واليهود في كل من تونس وقسنطينة والجزائر وتلمسان وطرابلس والتي عرفت بدقة صناعتها وإتقانها، أما الأرياف فقد انتشرت بها خاصة صناعة الحلي الفضية، وقد مهر فيها صناع قرى وادي ميزاب ونواحي بوسعادة وجرجرة والجريد والجبل الغربي، وهي في الغالب كانت تتميز بجودة الصنع وبساطة الشكل، هذا ولعل أرقى صناعة الحلي كانت توجد في مدينتي الجزائر وتونس حيث كانت تصنع أنواع راقية من الحلي اشتهرت منها الأحزمة المرصعة والأساور المنقوشة (Bracelets) والخلاخل الرفيعة والأقراط ذات الشكل الهلالي المعروفة بالمشيرفة، هذا، دون أن ننقص من القيمة الفنية لبعض الحلي الفضية عند قبائل جرجرة (بني يني) حيث توارثت الأسر صناعة نوع ممتاز من الحلي الفضية المطعمة بالمرجان (65).

ز – صناعة المستحضرات والعقاقير:

انتشرت في المدن والبوادي، واشتهرت منها خاصة صناعة تقطير ماء الورد والزهر من الورود واللارنج في كل من الجزائر ومنطقتها (البليدة والقليعة وشرشال) وتونس ونواحيها (قرنبالية، سليمان، زغوان)، يضاف إلى هذه الصناعة التي توارثتها الأسر الأندلسية صناعة محلية أخرى، وهي تحضير الصابون الذي اشتهرت به بلاد القبائل (جرجرة) ونواحي تلمسان وجهات الساحل التونسي وطرابلس، وقد تميزت منطقة جرجرة بصنع نوع محلي من الصابون من نفايات الزيتون ورماد نبات الدفلة، هذا، وقد عرف الأسرى المسيحيون بتحضير الخل وصنع الخمر من العنب في كل من تونس والجزائر.

كل هذه الصناعات اليدوية والحرف التقليدية لم تعرف تطورا من حيث النوعية أو الكمية، وذلك لعدة عوامل منها: منافسة المصنوعات الأوربية المستوردة التي تتميز بانخفاض ثمنها وجودة صنعها، وكذلك ثقل الضرائب المفروضة على الصناع ودكاكين الحرفيين، الأمر الذي حد

من المردود ولم يشجع على تحسين طرق العمل. هذا، بالإضافة إلى أن جمود النقابات المهنية الذي كان يتمثل في حرص أمناء الحرف على الحد من الإنتاج والمحافظة على الأساليب التقليدية أدى بدوره إلى الإضرار بالصناعات المحلية، ولم يسمح بالزيادة في كميتها وتنويع أصنافها وتطوير أساليبها المتوارثة، وتوجهها لإرضاء الحاجيات الضرورية والمتطلبات اليومية للسكان دون أن تتجاوز ذلك إلى المبادلات التجارية على نطاق واسع مما يسمح بتطوير الإنتاج الصناعي، وقد يساعد على تعديل الميزان التجاري لصالح المدن المغربية.

5 – المبادلات التجارية:

تركزت التجارة وارتبطت بالأسواق الريفية التي تحولت إلى مراكز تجارية للجهات القريبة منها، وقد أصبحت المدن المهمة محاور رئيسية للنشاط التجاري، وقد ساعدها على ذلك كونها مقرا للجهاز الإداري المركزي والإقليمي، ولاستقرار قسم مهم من الجند والتجار بها، واتصالها بالخارج، فهي محطات للتصدير، ومستودعات للإنتاج المحلي، ومراكز لاستيراد البضائع والسلع من الخارج، وهذا ما ساعد على تطوير التجارة وانتشار الأسواق خاصة بعواصم الولايات، وهي مدن الجزائر وتونس وطرابلس.

فمدينة الجزائر أصبح القسم السفلي منها المحاذي للبحر مقصد التجار حيث كانت تنتشر به الأسواق والدكاكين والمخازن، مثل سوق الرحبة (البادستان) والسوق الكبير (القيصرية)، وسوق اللوح وسوق الزيت وسوق السمن وسوق الصوف ورحبة الزرع وغيرها(66).

كما أصبحت مدينة تونس هي الأخرى محورا للتبادل التجاري للإيالة التونسية، بعد أن اهتم الحكام بتطوير أسواقها المنتشرة داخل أسوارها وبالقرب من أبوابها، فقد أصلح الداي يوسف حي التجار بإزاء باب البنات واعتنى بسوق الغزل المجاور له، وأحدث سوقا جديدة (سوق الجزية)، وحسن ما كان موجودا مثل سوق البشامقجية (الأحذية) وسوق البركة (العبيد) وسوق

الترك المخصص للخياطين الأتراك، كما أنشأ مراد باي سوق القماش وأصلح محمد الحفصي سوق الشاشية، واعتنى حسين بن علي التركي بسوق السكاجين(67). هذا في وقت كانت فيه مدينة طرابلس بأسواقها العديدة مثل سوق الترك، وسوق الرباع، وسوق الخضر، وسوق المواشي، وسوق الجمعة، وسوق الثلاثاء، نقطة تجمع للحجاج المغاربة، ومحطة رئيسية للتبادل التجاري مع السودان، وميناء مهما لتصدير بعض المنتوجات المحلية مثل البلح والجلود وزعفران غريان نحو أوربا أو المشرق، كما كانت مركزا يتزود منه التجار الوسطاء من جالو وكانو ومن جربة وبني غازي وفزان وغيرها بما يحتاجونه من أقمشة وتوابل وسكر وقطع حديدية وسبائك فضية (68).

هذا، وقد ارتبطت أغلب المدن الرئيسية للولايات العثمانية مثل تلمسان والجزائر وقسنطينة وعنابة وورقلة وتونس وسوسة وصفاقس ونفطة وطرابلس وبني غازي وغيرها بالتبادل التجاري المحلي عن طريق القوافل التي جعلت منها محطات تنطلق منها نحو بلاد المغرب الأقصى وأقطار المشرق وأقاليم السودان، فمدينة تونس مثلا كانت بمثابة محطة مهمة لقافلة المغرب القادمة من مدينة فاس، والتي تصل إليها بعد ثلاثة أشهر بعد أن تمر على تلمسان والجزائر وقسنطينة، وتقدر قيمة ما تحمله من النقود الذهبية والتبر والسلع المختلفة بمئة لف جنيه استرليني، ولا تقل عنها أهمية القافلة الفصلية المنطلقة من قسنطينة والتي كانت تحمل إلى أسواق تونس كميات مهمة من الشمع والجلود المجففة وقطعان المواشي والغنم والأبقار التي تقدر قيمتها بحوالي 1221 هـ/1806 م بعشرة آلاف قرش إسباني (حوالي 535000 فرنك) تحصل في مقابلها على حمولات من الشاشية والأقمشة المصنوعة محليا أو المجلوبة من أوربا مع كميات مهمة من الحلي والعطور والأدوات الحديدية والتوابل، وغيرها(69).

أما مدينة طرابلس فقد حافظت هي الأخرى على صلات تجارية مع بلاد السودان، فحسب الكاتب الفرنسي ليون (Gf. Lyon) (1233- 1241هـ/1818- 1826م)

كانت القوافل التي تنطلق من طرابلس عبر الصحراء من كانو وبورنو وواداي تنقل إليها العبيد والعطور (الزبادي) والجلود وريش النعام والعاج وأقمشة السودان لتشتري مقابلها الأقمشة والأدوات الحديدية والأغطية والبرانس وغيرها (70).

هذا، وفي إطار التبادل التجاري الخارجي لولايات المغرب العثمانية أصبحت المدن الساحلية المهمة مثل الجزائر وعنابة والقالة وبنزرت وتونس وسوسة وصفاقس وطرابلس على اتصال مباشر مع العديد من الموانئ المشرقية لا سيما إستانبول وراغوسطة (دوبروفنيك) وإزمير وبيروت والإسكندرية، فعلى سبيل المثال وصلت من هذه الموانئ إلى تونس 29 سفينة تجارية ما بين سنتي 1206 و 1212 هـ/ 1792 و 1797م ، و 126 سفينة ما بين 1235 و 1241 هـ /1820 و 1826 م. كما حافظت المدن الساحلية المغربية على علاقات تجارية وثيقة مع المرافئ الأوربية الرئيسية على البحر المتوسط (مالطة، نابولي، ليفورن، جنوة، البندقية، مرسيليا، برشلونة، أليقانت، جبل طارق). وقد كان لكل من ليفورن ومرسيليا القسط الأوفر من هذه العلاقات التجارية، بعد أن استحوذ تجارها على جل المبادلات بحكم الاتفاقيات العديدة وعملا بنظام الامتيازات الذي خول لوكلاء مرسيليا وليفورن شراء المواد الأولية من حبوب وصوف وجلود وزيت وشمع وتمر ومرجان وإسفنج وغيرها، وسمح لهم بتصدير أغلب السلع والبضائع الأوربية، وهذا ما تؤكده حركة الملاحة التجارية بين كل من ليفورن ومرسيليا وبين مراسي مدن الجزائر وتونس وطرابلس. فقد وصل ميناء ليفورن ما بين سنتي 1208 و 1246 هـ/ 1794 و 1830 م 362 سفينة تجارية منها 133 من الجزائر ومثلها من تونس و 96 من طرابلس، كما استقبل ميناء مرسيليا في نفس الفترة 96 سفينة من تونس (71).

أما من حيث كمية السلع التي كان يحصل عليها تجار مرسيليا وليفورن من الجزائر وتونس وطرابلس فهي تؤلف نسبة كبيرة من صادرات هذه البلدان، فعلى سبيل المثال استوردت مرسيليا

من الجزائر عام 1168 هـ/ 1755 م 54170 قيسة لترتفع سنة 1193 هـ/ 1779 م إلى 177850، وتحصلت من تونس على 99433 كلغ زيت عام 1109 هـ / 1697 م، كما قدرت كمية الحبوب التي وصلتها ما بين 1103 و 1111 هـ / 1692 و 1699 م من البلاد التونسية بـ 6345596 كلغ ...(73).

هذا، وقد حد من تطور المبادلات التجارية لكل من الجزائر وتونس وطرابلس وحال دون تحقيق فائض تجاري لصالحها عدة أسباب أهمها ركود الإنتاج الحرفي وتضاؤل المحاصيل الزراعية، وصعوبة المواصلات الداخلية، وارتفاع كلفتها، فحمولة التمر مثلا من توغرت يرتفع ثمنها من 15 فرنكا إلى 400 عند نقلها إلى مدينة الجزائر (1246هـ / 1830م)(73). دون أن ننسى الأثر السلبي على تجارة بلاد المغرب من جراء تحول تجارة السودان عن محطات الصحراء إلى موانىء أفريقيا الغربية على الأطلسي وارتباطها مباشرة بالموانن الأوربية بعد أن انعدم الأمن في المناطق الصحراوية بسبب النزاع القبلي ولإهمال الحكام تأمين تنقل القوافل، هذا، وتكمن أيضا عوامل انكماش التبادل التجاري لولايات المغرب العثمانية في القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر الميلادي) في عدم الأخذ بنظام جمركي واحد يخدم التبادل التجاري، فقد أدت المعاهدات غير المتكافئة مع الدول الأوربية مثل التي وقعها حكام الجزائر وتونس مع إنجلترا (أواخر القرن السابع عشر الميلادي) إلى تخفيض الرسوم على البضائع الأوربية من 12 % إلى حوالي 3 % من قيمة البضاعة، وهي نسبة أقل مما كان يفرض على السفن العثمانية، وإلى إنقاص رسوم السفن، فلم تعد في بعض الأحيان تدفع مقابل الدخول إلى المرسى سوى 25 ريالا في وقت أصبحت فيه المبادلات مع أوربا تعتمد على تصدير المواد الأولية بأسعار زهيدة مقابل استيراد السلع المعالجة أو المصنعة بأسعار مرتفعة، مما أحدث خللا مزمنا في ميزان التبادل التجاري، حيث أصبح بالنسبة للجزائر يقدر قبل الاحتلال (1246 هـ/ 1830 م) بـ 937000 دولارا

إسبانيا (أي حوالي 5000000 فرنك) على اعتبار أن الصادرات حدلت بقيمة 273000 والواردات قدرت بحوالي 1200000 دولار(74)، وسجلت مبادلات تونس مع فرنسا سنة 1201 هـ/1787 م عجزا قيمته 610046 ليرة، إذ قدرت الواردات من فرنسا بـ 5239649 ليرة بينما لم تتجاوز الصادرات من تونس 4629603 ليرة (75).

أما المبادلات مع أقطار المشرق فقد كانت تعتمد في أساسها على المواد الكمالية التي يقبل عليها سكان المدن، فقد اشتملت صادرات الولايات العثمانية إلى المشرق على أنواع من الشاشية المحلية والزرابي والأغطية والحبال والبرانس الصوفية وبعض الأنواع من الإنتاج الزراعي، في حين اقتصرت الواردات من بعض الأقطار العثمانية على أصناف من الصناعات التقليدية مثل الزرابي الفاخرة والخناجر المطعمة وخيوط الحرير وسبائك الذهب والأقمشة الحريرية وبعض التوابل والعطور وكميات من الأرز والسكر(76).

ومما يلاحظ في إطار التبادل التجاري أن أسلوب منح الامتيازات التجارية للدول الأوربية واعطاء حقوق للتجار الأجانب والسماسرة اليهود الذي دأب الحكام في كل من تونس والجزائر وطرابلس على انتهاجه عملا بالتقاليد العثمانية بين سليمان القانوني وفرانسوا الأول (942 هـ/1535 م)، أدى إلى إلحاق أضرار بليغة بالنشاط التجاري وآثار سلبية على القدرة الاقتصادية لولايات المغرب العثمانية، وأدى إلى توتر وصراعات مزمنة بسبب اختلاف الرؤى، فقد نظر الإنجليز والفرنسيون خاصة إلى تلك الامتيازات على أنها حقوق مكتسبة بينما اعتبرها حكام الجزائر وتونس وطرابلس تسهيلات تجارية تخول للأوربيين شراء المواد الأولية وتصدير السلع الضرورية لفائدتهم، مما أدى إلى نقض الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين حكام ولايات المغرب العثمانية والدول الأوربية، هذا، ومما زاد الطين بلة تحول العديد من موظفي الجهاز الإداري بالجزائر وتونس وطرابلس إلى وكلاء تجاريين ووسطاء للمحتكرين الأجانب بهدف تحقيق أرباح

إضافية والحصول على مصادر مالية كانوا في حاجة إليها، وقد شجعتهم على ذلك سياسة بعض الحكام، مثل مصطفى باشا بالجزائر وحمودة باشا بتونس ويوسف القرامانلي بطرابلس، الذين حرصوا على شراء المواد الأولية من الفلاحين بأسعار بخسة ليتم شحنها وبيعها بالأسواق الأوربية من طرف المحتكرين الأجانب وبواسطة موظفي الدولة "البايليك" باسعار مرتفعة، فعلى سبيل المثال كان القنطار الواحد من الصوف يتحصل عليه ممثل البايليك في الجزائر بـ 15 صولدي ليبيعه إلى المحتكرين الأوربيين بـ 24 فرنكا، ليباع بعد ذلك في أسواق مرسيليا بما لا يقل عن 38 فرنكا(77).

ومنذ أوائل القرن الثالث عشر للهجرة (أواخر القرن الثامن عشر الميلادي) تمكن التجار اليهود من أصل ليفورني "يهود القرنة " والذين استقروا في الجزائر وتونس وطرابلس من التحكم في التجارة الداخلية والاستحواذ على المبادلات الخارجية، ذلك لمعرفتهم بالأسواق الأوربية ونيلهم ثقة الحكام، وقيامهم بدور الوسطاء أثناء الثورة الفرنسية وحروب نابليون (1203-1234 هـ/ 1789- 1815 م). وهذا ما أكدته رسالة موجهة من أحد التجار الفرنسيين إلى وزارة المالية على عهد حكومة تاليران (1215 هـ/ 1800 م) بهذه العبارة: " إن تجارة القمح أصبحت في يد اليهود وأن الداي بابا حسن يفضل التعاون معهم أيضا..." (78). كما أن هذا الواقع أيضا هو الذي دفع يوسف باشا القرامانلي بطرابلس إلى مصارحة أحد أشراف ودان اشتكى إليه حرمان المسلمين وغنى اليهود (1215 هـ/1800 م) بقوله: "إن ازدهار اليهود هو نتيجة اجتهادهم في العمل " (79)، متناسيا العوامل الحقيقية التي سمحت لهم بأن يصبحوا أغنى الجماعات، وأكثرها تأثيرا على الحكام .

بهذا العرض للنشاط الاقتصادي يمكن القول اعتمادا على طبيعة ونوعية الإنتاج الزراعي والحرفي واستنادا إلى الميزان التجاري ونوعية المبادلات والإجراءات المعمول بها بأن اقتصاد إيالات

المغرب العثمانية عرف نهضة عمرانية وتطورا ديموغرافيا لم يلبث مع حلول القرن الثاني عشر للهجرة (القرن الثامن عشر الميلادي) أن تحول إلى ركود نسبي يعتمد على اكتفاء ذاتي زراعي وحرفي وتوازن تجاري يقوم أساسا على مبادلة المواد الأولية الزراعية بالسلع الأوربية، الأمر الذي سوف ينتج عنه جمود في التقنيات وضعف في الإنتاج واختلال في الميزان التجاري سوف يؤدي مع القرن الثالث عشر للهجرة (مستهل القرن التاسع عشر الميلادي) إلى تبعية للأسواق الأوربية مثل باقي أسواق الولايات العثمانية الأخرى التي خضعت للمعاملات الرأسمالية الأوربية الناشئة، والتي سوف تكون الخطوة الأساسية في الهيمنة العسكرية للدول الأوربية ومرحلة ممهدة للقضاء على الوجود العثماني ببلاد المغرب .

الفصل الثاني

مجتمع ولايات المغرب العثمانية

يمكن تعرف الوضع الاجتماعي للولايات العثمانية وأخذ فكرة عن العلاقات الاجتماعية لمختلف الفئات والجماعات بالمدن والريف بالرجوع إلى العوامل المتحكمة في البنية الاجتماعية لكل فئة اجتماعية والتي كان لها تأثير على علاقات هذه الفئات والجماعات بالسلطة المركزية.

1 – العوامل المتحكمة في بنية مجتمع ولايات المغرب العثمانية:

تتمثل أساسا في الوضعية الصحية والحالة المعاشية، فقد عرفت كل من الجزائر وتونس وطرابلس فترات متعاقبة من الانكماش الديموغرافي الذي صاحبه انتشار الأمراض وحدوث المجاعات وانخفاض مستوى المعيشة مما كان له تأثير سلبي على النمو الديموغرافي والتوسع العمراني والرخاء الاقتصادي . فالفترات التي سبقت التحاق المغرب بالدولة العثمانية (القرنين الثامن والتاسع للهجرة /الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين) تميزت بصفة عامة بتقهقر سكاني ارتبط بحدوث أوبئة وكوارث متعددة كالجراد والزلازل والجفاف والفيضانات، فانكمشت المدن وأقفرت الأرياف وانخفض مستوى المعيشة، فتحولت الحواضر الكبرى إلى أنقاض أو مدن خربة مثل هنين وبرشك ودلس وبجاية والقيروان، حسبما يستنتج من روايات الرحالة والمسافرين، لكن الأوضاع لم تلبث أن تغيرت مع حلول القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) فتحسنت الأحوال المعيشية والصحية وتكاثر السكان وتوسعت المدن وانتشر العمران في الأرياف، واستمر هذا الوضع إلى منتصف القرن الحادي عشر للهجرة (أواسط القرن السابع عشر الميلادي). وقد ساعد على ذلك استقرار الحكم المركزي العثماني في كل من الجزائر وتونس وطرابلس وقلة حركات التمرد والحروب القبلية وقلة المطالب المخزنية وقدوم أعداد كبيرة من مهاجري الأندلس الذين أحيوا الأراضي، وعمروا الكثير من المدن، ساعدوا على ازدهار النشاط البحري بالمدن الساحلية،

بحيث لم يعد للأوبئة تأثير سلبي على الحالة الديموغرافية مثل الوباء الذي اجتاح البلاد التونسية على عهد الداي عثمان (1013 - 1015 هـ/ 1604-1606 م) والذي ذكره ابن أبي دينار في المؤنس بقوله: "اجتمعت ثلاث مسائل: الوباء والغلاء وتغير العملة (السكة) في زمن واحد" (80). هذا، وقد برز التطور الإيجابي لوضعية السكان المعيشية في توسع المدن القديمة التي ظلت محافظة على نشاطها مثل تونس، تلمسان، قسنطينة وطرابلس، وتجدد عمران المدن التي كانت مهددة بالاندثار مثل بجاية، شرشال، جيجل، بنزرت، القيروان، بني غازي، وتأسيس مدن، ومراكز ذات طابع أندلسي مثل البليدة (942هـ/1535 م) والقليعة (957هـ/1550 م) بالقطر الجزائري، وسليمان وقرنبالية والجديدة وزغوان وطبرية ومجاز الباب وتستور وقلعة الأندلس بالبلاد التونسية. هذا، ونجد في وصف الحسن الوزان المعروف بليون الإفريقي (JÁ Lèon (1'Africain الذي يعود إلى عام 935 هـ/ 1529 م ما يؤكد هذا التطور العمراني الذي عرفته المدن، فقد ذكر أن تلمسان أصبح بها 13000 موقد والجزائر 4000 وقسنطينة 6000 وبجاية 8000 وتونس 2100 موقد(81).

ومما يلاحظ في هذا الصدد أن عواصم الولايات المغربية أصبحت تمثل مناطق كثافة بشرية، فقد انتشر العمران بفحوصها وتعدلت المدن القريبة منها، فأصبحت مناطق سهل متيجة ومرتفعات الساحل القريبة من الجزائر تضم ما يقدر بـ 2000 منزل ريفي حسب وصف بايصونال (1138 هـ/1725 م)(82)، وتحولت البليدة والقليعة وشرشال ودلس والمدية ومليانة إلى مراكز عمرانية مهمة، كما أن التوسع العمراني أصبح الطابع المميز للجهات الشرقية والشمالية الشرقية للبلاد التونسية، وهي مناطق مجردة الأسفل والوطن القبلي حيث ظهرت المراكز الأندلسية التي سبقت الإشارة إليها(83). ونفس الظاهرة عرفتها طرابلس التي أصبحت منطقتها رغم ضآلة سكانها بالنسبة للجزائر وتونس تشتمل على أهم التجمعات السكانية بالولاية، ففي شرق

طرابلس مراكز زليتن والخمس وسرت ومصراته، وفي غربها تجمعات زوارة وزنزور والزاوية، وإلى الجنوب منها محطات ترهونة ونالوت وبني الوليد وغريان(84).

لكن الأوضاع لم تلبث أن تغيرت ابتداء من القرن الحادي عشر الهجري (منتصف القرن السابع عشر الميلادي)، فقد بدأ العمران في التراجع وانكمشت الحواضر، وقل سكان الريف، واستمر تناقص السكان ليتحول مع أوائل القرن الثالث عشر للهجرة (نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وبداية القرن التاسع عشر الميلادي) إلى انهيار ديموغرافي حاد صاحبه ترد للحالة الصحية وتدن للمستوى المعيشي لسكان المدن والأرياف على حد سواء، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها زيادة الضغط الجبائي على الأرياف الذي ارتبط بتجريد الحملات العسكرية على القبائل المعروفة بالمحلات، وبحدوث حركات تمرد واسعة النطاق ضد مظالم الحكام وتعسفهم في وقت تعددت فيه هجمات الأساطيل الأوربية على السواحل، وزاد ضغطها خاصة على مراكز السلطة وهي مدن الجزائر وتونس وطرابلس، كما تميز هذا التراجع الديموغرافي بحدوث القحط أثناء مواسم الجفاف، والتي أعقبها ظهور المجاعات وتكاثر الأوبئة (خاصة الطاعون) والتي ازدالت وطأتها بإهمال السكان لقواعد الصحة، وعدم أخذ الحكام بنظام الوقاية الصحية المعروف بالكرانتينا، والذي كان مطبقا بالموانىء الأوربية، فإذا استثنينا محاولة حمودة باشا بتونس (1197 هـ/ 1783 م) وصالح باي بقسنطينة (1201 هـ/1787 م) وعصمان باي بوهران (1208 هـ/ 1794م) التي ظلت محدودة وبدون نتائج ملموسة فإن إجراءات الحجر الصحي ظلت مهملة أو غير مطبقة (85).

وقد تضمنت وثائق الأرشيفات المحلية والأوربية وتقاييد العديد من الرحالة والمسافرين إشارات عديدة للحالة الصحية والمعيشية تمكننا من تحديد سنوات الأوبئة والمجاعات، وكذلك فترات الرخاء والغلاء التي عرفتها كل من الجزائر وتونس وطرابلس طيلة العهد العثماني، فبالاعتماد

على مثل هذه المصادر يمكن تحديد سنوات الأوبئة والمجاعات في فترة الانكماش العمراني والأزمة الديموغرافية ببلاد المغرب، والتي تبتدئ مع منتصف القرن الحادي عشر للهجرة (منتصف القرن السابع عشر الميلادي) لتزداد حدة في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري (نهاية القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي).

فالجزائر عرفت انتشار الأوبئة في سنوات: 1071- 1705 هـ/1661- 1664 م، 1111 هـ/ 1669 م، 1195-1201 هـ/1784-1787 م، 1206- 1214 هـ/ 1792-1799 م، 1232 – 1237 هـ / 1817 – 1822 م، وتضررت بحلول المجاعة والقحط العام الذي صاحبه ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في سنوات: 1062- 1067 هـ/1652-1657 م، 1201- 1203 هـ/1787 - 1289 م، 1209 هـ/ 1794 م، 1215- 1222 هـ/ 1800-1807 م، 1231 - 1234 هـ/ 1816- 1819 م، 1237- 1239 هـ / 1822- 1824 م (86).

وفي تونس انتشرت الأوبئة في سنوات: 1067- 1073هـ/1657-1663م، 1086- 1091 هـ/ 1675- 1680 م، 1099 – 1101 هـ/ 1688-1692 م، 1108 هـ/ 1696م، 1113-1118 هـ/ 1701- 1706 م، 1191- 1193هـ /1777- 1779م، 1198- 1199هـ/ 1784 - 1785م، 1204- 1217 هـ/ 1790- 1802 م، 1231 هـ/ 1816 م، 1237 هـ/1822 م، وعم القحط وتعرض الناس للمجاعة في سنوات: 1072 هـ/1662 م، 1082- 1089 هـ/1671-1678 م، 1112- 1115هـ/ 1700-1703م، 1171- 1177هـ/ 1785- 1763 م، 1211هـ /1796م، 1218-1220هـ / 1803- 1805 م (87).

أما طرابلس فقد انتشر الوباء بها في سنوات: 1088 هـ/ 1675 م، 1102-1106هـ/ 1691- 1695 م، 1113- 1118 هـ/ 1071- 1706 م، 1181 هـ/ 1697 م، 1198 - 1200هـ/ 1784-1786م، 1212هـ/1797م، 1241 - 1242 هـ/1826-1827 م. كما عم القحط، وارتفعت الأسعار، وأشرف الناس على الهلاك في سنوات: 1195 هـ/1781 م، 1198-119 هـ / 1784- 1786م (88).

هذا وبالمقارنة مع المعلومات التي تتضمنها العديد من المصادر يمكن القول بأن ولايات الجزائر وتونس وطرابلس تعرضت لأزمة حقيقية أدت إلى ضعف الإنتاج الزراعي، وأضرت بالتبادل التجاري والنشاط البحري وتسببت في هلاك أعداد كبيرة من السكان في سنوات: 1198هـ/1784 م، 1201 هـ/ 1787 م، 1206- 1214 هـ/ 1792- 1799م، 1232-1233 هـ/1817-1818 م.

وفي المقابل فإن سنوات 1108- 1213 هـ / 1697-1798 م بالنسبة لتونس، و 1184-1215 هـ / 1770-1800 م بالنسبة للجزائر، كانت بصفة عامة مواسم خصب وفترة رخاء نسبي وانتعاش اقتصادي مؤقت ونهوض ديموغرافي ظرفي، وإن لم يكن لها تأثير كبير على تحسين الأوضاع لاستمرار حدوث الأوبئة، ولتعرض الفلاحين بالريف والصناع بالمدن للمطالب المالية والجبائية وللضغوط العسكرية والإدارية. وهذا ما أدى في الواقع إلى تناقص السكان في المدن والريف (منتصف القرن الثالث عشر الهجري /الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي)، فانكمش عدد المجندين في الحامية، وقل النشاط التجاري، وتناقص عدد الحرفيين والصناع، وأقفرت الأرياف من الأيدي العاملة في الزراعة، فعلى سبيل المثال اضطر سكان سهل عنابة الخصب بسبب وباء عام 1200 هـ/1786 م إلى التنازل عن نصف المحصول لمن يقوم بحصاد حقولهم (89). وقد وصف هذه الأوضاع بعض الكتاب والرحالة، فالحسين الورتلاني في

رحلته (1181 هـ/1767 م) قد ذكر: " أن أهل برقة كانوا يموتون بالجوع موتا كثيرا عند أبواب البيوت، وهم يسألون العون والإغاثة ... وعرب التميمي أضر بهم الجوع إذ قل ميرهم، ووقع القحط فيهم سنين متعددة وبني غازي غلا سعرها غلاء فاحشا"(90)، ونفس الأوضاع يذكرها القنصل الفرنسي فاليير (Vallière) (1200 هـ/ 1786م) إذ يورد أن طرابلس بعد سبع سنوات من القحط قد تضاعف عدد الموتى بها والمهاجرين منها قبل أن ينتشر الطاعون، وتتحول إلى شبه صحراء مقفرة ..."(91).

هذا، ولم يكن حال تونس والجزائر أحسن من طرابلس، فقد ذكر صالح العنتري أن أوضاع الجزائر كانت سيئة (1215-1218 هـ/ 1800-1803م) "بسبب دوام القحط والشر... لمدة ثلاثة أعوام، نزول المجاعة والقحط في السنة الأولى، ولترادف الأفتان (الفتن) والأهوال في السنتين التاليتين، بحيث لم تطمئن نفوس الناس للحراثة" (92). كما أشار ابن أبي الضياف إلى مجاعة عام 1218 هـ/ 1803 م بقوله: "و في هذه المدة احتبس الغيث، ووقع قحط شديد، وتعسر الإتيان بالميرة لوقوع الحرب يومئذ"(93)، و قد اضطرت هذه المجاعة حمودة باشا إلى إرسال معاونه إبراهيم الرباحي لشراء الأقوات من المغرب على عهد السلطان مولاي سليمان .

نتج عن تردي الحالة الصحية والمعيشية وتراجع النمو الديموغرافي تناقص ملحوظ لعدد سكان ولايات المغرب العثمانية، إذ انكمشت المدن داخل أسوارها، فتضاءل سكان مدينة تونس، وهي أهم حواضر بلاد المغرب، فانخفض من 40000 (1117 هـ/1705 م) إلى 1000000 (1169 هـ/1756 م) ليصل إلى 80000 (1276 هـ / 1860م)، كما أن مدينة الجزائر، وهي أهم مركز سكاني بعد تونس عرفت نفس الظاهرة فتناقص سكانها من 100000 (1137 هـ/1725 م) إلى 73000 (1223 هـ/1808 م) ليصل إلى

45000 مع الاحتلال الفرنسي (1246 هـ / 1830 م). هذا، ولم يعد عدد سكان طرابلس يتجاوز 30000 مع حلول عام 1329 هـ/ 1911 م. ولم يقتصر هذا الوضع على المدن بل شمل الريف، فتحولت العديد من المزارع (الهناشير) إلى أنقاض، وأصبحت الكثير من القرى "الدشر" أماكن خالية من السكان، فبالاعتماد على ما أوردته التقارير الفرنسية بعد احتلال الجزائر (1246 هـ/ 1830 م) أن المسافر ما بين مدينتي الجزائر وقسنطينة عبر الأقاليم الزراعية الخصبة ولمسافة 80 مرحلة (أكثر من 400 كلم) لا يصادف أثناء عشرة الأيام التي يستغرقها السفر سوى 20 قرية (دشرة أو دوار) كل واحدة لا يزيد عدد مساكنها عن 10 إلى 15 مسكنا (أو كوخا) ويضم كل مسكن ما بين 8 إلى 10 أشخاص (94).

هذا، ومن الصعب تقدير عدد سكان الأقاليم المغربية العثمانية، وتحديد سكان المدن، وان كانت المعلومات المتنوعة والتي تعود في مجملها إلى أوائل القرن الثالث عشر للهجرة (مطلع القرن التاسع عشر الميلادي) تسمح لنا تجاوزا وفي حدود الترجيح فقط القول بأن سكان البلاد الجزائرية كانوا يقدرون ما بين 3500000 و4000000 وأن سكان البلاد التونسية كان عددهم الإجمالي ما بين 1200000 و 1500000 أن سكان البلاد الطرابلسية لا يقلون عن 300000 نسمة. هذا، وقد كان سكان المدن يؤلفون نسبة ضئيلة من مجموع السكان تتراوح ما بين 5 و 7 % من مجموع السكان تتمركز أساسا في المدن الرئيسية، فبالنسبة لإيالة الجزائر وحسب تقديرات عام 1246 هـ/ 1830 م كان عدد سكان المدن المهمة يقدر على النحو الآتي: مدينة الجزائر 73000 نسمة، قسنطينة 20000، تلمسان 15000، البليدة 15000، وهران 10000، المدية 8000، بجاية 7500، عنابة 4000، مستغانم 4000(95). وبالنسبة لولاية تونس وحسب تقديرات سنة 276 هـ/ 860 م كانت المدن الكبرى يقدر سكانها على النحو الآتي : مدينة تونس 80000، القيروان 15000، صفاقس

10000، سوسة 8000، بنزرت 5000، قابس 4500، الكاف 3000(96). بينما كان أغلب سكان ولاية طرابلس يتجمعون في مدينة طرابلس 30000 (1329 هـ / 1911 م)، في الوقت الذي لم يتجاوز سكان الزاوية ومصراته ودرنه وزليتن وتاجورة ألف ساكن لكل مدينة من هذه المدن (97).

2 – فئات المدن وجماعات الريف:

يتميز الواقع الاجتماعي لولايات المغرب العثمانية بوجود فئات مهنية وطوائف عرقية بالمدن وعشائر وجماعات قبلية بالريف حافظت على ترابطها الاجتماعي بفعل التقاليد المتوارثة والوظائف والمهام الموكلة إليها، وتحكمت في وضعيتها نوعية علاقاتها بالسلطة الحاكمة وطبيعة علاقاتها ببعضها البعض، فعلى الرغم من أن النشاط البحري لولايات المغرب أوجد بيئة متسامحة ومجتمعا متعاونا في إطار التقاليد والأفكار الإسلامية إلا أن تشكل التنظيم الاجتماعي تأثر إلى حد كبير بالقوة العسكرية والمقدرة الاقتصادية اللتين أصبحتا معيار المكانة والحظوة الاجتماعية ومقياسا للامتيازات والخدمات، فاندماج العناصر الأوربية " الأعلاج " (Renegats) في الطائفة التركية في الفترة الأولى للحكم العثماني على الرغم من الاختلاف اللغوي والتمايز العرقي يعود إلى قوتهم الحربية، وثرواتهم الطائلة من غنائم البحر، الأمر الذي سمح لهم بالتحكم في النشاط البحري بل بتولي مقاليد الأمور في عهد الباي لاربايات والدايات، كما أن جماعة الكراغلة (الكروغلو) ظلوا في الفترة الأولى للحكم العثماني بعيدين عن السلطة على الرغم من كونهم كانوا مولدين من آباء أتراك، وكانت لهم صلة وثيقة بالأهالي عن طريق الخؤولة، ويعود ذلك إلى افتقارهم إلى الثروات الضخمة وعدم تمكنهم من التحكم في الحامية، هذا دون أن ننسى أن جماعة اليهود وأهل الأندلس يعود الفضل في محافظتهم على مكانتهم الاجتماعية المرموقة إلى ثرواتهم التي اكتسبوها من مهاراتهم الصناعية وخدماتهم التجارية، كما أن قبائل المخزن لم يكن في

استطاعتها المحافظة على وضع متميز بالريف دون تقديم الخدمات الإدارية والقيام بالمهام العسكرية لفائدة الحكم المركزي .

هذا، وقد أخذ التنظيم الاجتماعي في كل من الجزائر وتونس وطرابلس نتيجة لتحكم القوة العسكرية والاقتصادية ترتيبا تفاضليا من الامتيازات والمكانة الاجتماعية، فهو أشبه شيء بهرم اجتماعي مقلوب تحتل قمته العريضة الشرائح المحظوظة من فئات المدن وجماعة المخزن بالريف، والتي قد لا تتجاوز نسبتها من مجموع السكان 8 و 10 % على الرغم من استحواذها على جل الامتيازات، بينما يحتل أسفل الهرم بكثرة مطالبه وقلة امتيازاته وحقوقه أغلبية السكان بالمدن والأرياف بحيث أصبحت اكبر الجماعات والطوائف عددا وأقلها حقوقا وأكثرها استغلالاً وأقل الجماعات عددا أوسعها امتيازات وأرفعها مكانة اجتماعية، وهذا ما يتضح لنا عند تعرف فئات المدن وجماعات الريف.

2 – 1 – فئات المدن :

تتكون من الأتراك والأعلاج والكراغلة والحضر واليهود والدخلاء (البرانية)، تتميز كل جماعة بوضعها الخاص :

أ– الأقلية التركية الضئيلة العدد والتي تتركز أساسا في عواصم الولايات والمدن الرئيسية، فبولاية الجزائر كان عدد الأتراك يقدر بـ 15000 فرد، منهم 8000 بمدينة الجزائر (1223 هـ/1808 م)، وبولاية تونس كانت جماعة الأتراك يصل عددها إلى أربعة آلاف فرد أغلبهم كان يقيم بمدينة تونس، وفي ولاية طرابلس وصل عددهم إلى عدة آلاف أغلبهم يشتغل في الجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية (98).

وعلى الرغم من قلة عدد العناصر التركية إلا أنها كانت تؤلف أساس القوة العسكرية والتنظيم الإداري، مما خولها احتكار المناصب العليا، ومكنها من تسخير موارد البلاد لصالحها وحسب حاجاتها.

ب- طائفة الأعلاج، وهم عناصر أوربية مسيحية أغلبهم من الرجال وبعضهم من النساء، جلبوا عن طريق الأسر قبل أن يعتنقوا الإسلام، ويفضلوا الاندماج بالطائفة التركية، وهذا ما جعل الأعلاج عنصراً دخيلاً ارتبط وجوده أساساً بنشاط البحرية، فقد تكاثر عددهم في فترة قوة البحرية في القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة (السادس عشر والسابع عشر الميلادي) ليقل عددهم بعد ذلك في القرن الثاني عشر والنصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي) عندما ضعفت البحرية وقل عدد الأسرى، ففي الفترة الأولى قدر عدد الأعلاج بمدينة الجزائر بـ 25000 شخص أي حوالي ربع سكان المدينة واشتهر منهم بثرواته علي بتشنين الإيطالي الأصل (Piccinino) وميزو مورتو الإيطالي أيضا في (1044 هـ / 1634 م) وفي تونس ناهز عددهم حوالي 4000 شخص عام (1064/ 1634 م) وأصبح لهم نفوذ كبير عندما تولى الحكم واحد منهم وهو أسطا مراد الذي استعان بـ 300 علج للقضاء على ثورة الجند التركي عام 1047 هـ / 1637 م(99).

ودون أن نأخذ في عين الاعتبار الأسرى المسيحيين العاديين الذين لم يندمجوا في الوسط المحلي مع بقية الأعلاج وإنما فضلوا المحافظة على وضعهم الخاص، فكانوا يتميزون بلباسهم الخاص، ويعرفون بشاشية حمراء يضعونها على رؤوسهم، وقد كانوا يلزمون بالإقامة ليلا في سجون عامة (Bagnes)، ويسمح لهم في النهار بالعمل في الحقول (الأحواش والهناشير) أو الاشتغال في ورشات البحرية وفي مشاغل الصناع وفي الدكاكين، ومنهم من كان يفضل القيام ببعض الأعمال الخاصة مثل الخدمة في الحانات والمقاهي العامة التي يرتادها الجند التركي وباقي الأسرى المسيحيين

(100). ومما يلاحظ أن عدد الأسرى في كل من الجزائر وتونس وطرابلس عرف تناقصا كبيرا مع انكماش النشاط البحري مع القرن الثاني عشر الهجري (القرن الثامن عشر الميلادي)؛ ففي مدينة الجزائر مثلا انخفض عددهم من حوالي 10000 (1136 هـ/1724 م) إلى 1632 (1231 هـ/1816 م) ولم يعد يزيد عن مئة وعشرين فردا مع الاحتلال الفرنسي (1246 هـ/ 1830 م)(101).

جـ- الكراغلة، وهم المولدون من آباء أتراك وأمهات مغربيات، عرفوا بأبناء العبيد (قول أوغلي) على اعتبار أن آباءهم الإنكشارية عبيد للسلطان العثماني، وظلوا مبعدين عن المناصب العليا في الإدارة على الرغم من وضعهم الاجتماعي المتميز، إذ كانت تجمعهم قرابة العمومة مع الأتراك ويشدهم نسب الخؤولة إلى أهالي البلاد، ولم يتمكن الكراغلة من فرض نفوذهم لقلة عددهم في الفترة الأولى من الحكم العثماني، وكذلك لعدم تحكمهم في الجند، وظلوا مبعدين عن الجهاز الإداري في مراكز الولايات، وهذا ما ساعد على حرمانهم من الامتيازات، وحتى عندما حاولوا منافسة الأتراك في نيل بعض حقوقهم أبعدوا بالقوة، وسلط عليهم العقاب في بعض الأحيان كما حدث في الجزائر عندما أخمد تمرد الكراغلة، وقتل جماعة منهم، ونقل بعضهم إلى وادي الزيتون (ناحية الأخضرية) سنة 1048 هـ/1639 م حتى يأمن الحكام الأتراك ثوراتهم.

على أن تكاثر الكراغلة، وقلة العنصر التركي، وتراجع نفوذ الأعلاج، وحاجة الإدارة إلى موظفين، سمح لبعض الجماعات من الكراغلة بالالتحاق بالجند، وتولي الوظائف المهمة منذ القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) فوصل بعضهم إلى مناصب حكام المقاطعات (البايليكات) كما هو الحال بالجزائر، وارتقى بعضهم إلى حكم الولاية، كما هو الشأن بالنسبة لأحمد القرامانلي وأسرته بطرابلس (103).

أقام أغلب الكراغلة بالمدن، وانضم بعضهم إلى الحاميات العسكرية (النوبة) وإلى جماعات الفرسان "المخزن " كما هو الحال بالمنشية (طرابلس)، وأصبحوا مع نهاية القرن الثامن عشر يشكلون نسبة كبيرة من سكان بعض المدن الرئيسية مثل تلمسان وتونس والجزائر وطرابلس.

لقد اقتصر تأثير الطائفة التركية، وجماعة الكراغلة في مجتمع ولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس) على تكيد التقاليد العسكرية التركية، والأساليب الإدارية العثمانية، دون أن تتعداها إلى نمط حياة السكان وأسلوب عيشهم، مما جعل التأثيرات التركية سطحية لم تلبث أن انمحت مع نهاية الحكم التركي بولايات المغرب .

د- الحضر، وهم غالبية سكان المدن الذين ظلوا مرتبطين بوسطهم المحلي ومحافظين على تقاليدهم العربية الإسلامية، وهم يتألفون من جماعة البلدية، وهي العائلات الأصيلة التي تعود في أصولها إلى الفترة الإسلامية السابقة، وتلحق بها جماعة الأشراف والمرابطين، وهؤلاء هم الأسر التي قدمت في الغالب من مواطن بعيدة وعرفت بنسبها الشريف وظلت تحظى بالاحترام والتقدير لدى عامة الناس. كما تدرج ضمن جماعة الحضر جماعة الأندلسيين، وهم مهاجرو الأندلس الذين ظلوا يتميزون عن غيرهم بنشاطهم الاقتصادي ومعارفهم الثقافية ومهاراتهم الفنية، وكان لهم نفوذ قوي وكلمة مسموعة اكتسبوها بفعل الخدمات التي كانوا يقدمونها والأعمال الفنية التي أوكلت إليهم، ساعدهم في ذلك ارتباطهم بالموظفين الأتراك عن طريق المصاهرة والاشتراك في الأعمال التجارية المربحة.

تزايد عدد أفراد الجالية الأندلسية في السنوات الأولى من القرن الحادي عشر للهجرة (مطلع القرن السابع عشر الميلادي) بفعل قرارات التهجير الإجباري (1018-1023 هـ/ 1609-1614م)، فاستقرت أعداد كبيرة منهم بالمناطق الساحلية لبلاد المغرب أين وجدت المساعدة والتشجيع من الحكام مثل الداي عثمان بتونس، فانتشر ما لا يقل عن 50000 أندلسي من

مجموع 80000 غادروا الأندلس سنة 1018هـ/ 1609 م بجهات الوطن القبلي ونواحي مجردة السفلى، وأنشؤوا مراكز عمرانية عديدة بحيث أصبحت تؤلف حزاماً من القرى يمتد من بنزرت وقلعة الأندلس شمالاً إلى قرنبالية وزغوان جنوبا وإلى تستور غربا، كما كان لهم بمدينة تونس حي خاص بهم قرب الحلفاوين يعرف بحومة الأندلس (103). وفي الجزائر لم تنقطع الهجرة الأندلسية منذ نهاية القرن التاسع الهجري (أواخر القرن الخامس عشر الميلادي) بفعل تشجيع الحكام الأتراك، فناهز عددهم بمدينة الجزائر وفحوصها سنة 1020 هـ/1611 م حوالي الثلاثين ألف نسمة، وأصبحت لهم بها أحياء خاصة وأماكن يعرفون بها مثل ناحية الثغريين بالمرتفعات المشرفة على المدينة، في وقت أصبح فيه مهاجرو الأندلس يشكلون أغلبية سكان المدن الساحلية، فاستقر حوالي لفين من الغرناطيين مدينة شرشال (حوالي سنة 897هـ/ 1492م) وقصدت جماعات أندلسية أخرى مدن تلمسان وتنس وبرشك ودلس وعنابة وغيرها، في الوقت الذي تمكنت فيه جماعات أندلسية أخرى من إنشاء مدينتي البليدة (942هـ/ 1535م) والقليعة (957هـ/ 1550م) (104).

ولم يكن هذا النزوح الأندلسي مقتصرا على تونس والجزائر، بل توجهت بعض الجماعات الأندلسية إلى طرابلس خاصة، في وقت ظلت فيه درنة بإقليم برقة محافظة على طابعها الأندلسي منذ استقرار الأندلسيين بها حوالي عام 1040 هـ/ 1630 م حسب رواية العياشي (105).

طبع الأندلسيون أساليب العيش وطرق الحياة لسكان المدن بطابعهم الخاص، وكان لهم تأثير واضح على لغتهم، فحدوا من تأثير اللهجة البدوية الغالبة على بلاد المغرب، وجعلوا سكان المدن الساحلية وخاصة بجاية وشرشال وتلمسان يتمثلون اللهجة الغرناطية المتميزة برقة مخارج حروفها ولطافة مفرداتها التي قد ينطق فيها القاف ألفا، كما ساعد الأندلسيون على انتشار اللسان

العربي، وانحسار اللهجات البربرية المحلية في بعض المناطق مثل الجهات الجبلية بزكار وبني مناصر وبني صالح القريبة من تنس وشرشال والبليدة (106).

وعلى الرغم من اندماج الأندلسيين في المجتمع الحضري بالمدن أثناء القرن الثاني عشر للهجرة (القرن الثامن عشر الميلادي) فإنهم ظلوا يتميزون بمستواهم الثقافي ومهاراتهم الحرفية والتجارية، وهذا ما ساعد أغلبهم على اكتساب الثروات والحصول على الوظائف واحتكار بعض المهن ذات المدخول المالي المرتفع. فلم يحد من هيمنتهم على الإدارة سوى جماعة الأتراك والكراغلة، ولم ينافسهم في احتكار الصنائع المربحة سوى جماعة اليهود، وقد اشتهرت منهم بعض العائلات ذات النفوذ مثل بوناطيرو وابن شاهد وابن عمار وابن المبارك والشريف الزهار بالجزائر، وابن عياد والجلولي والمرابط بتونس، وابن غلبون والورشفاني وولد المكي والدغيس وابن الفقيه بطرابلس. وحتى نتعرف مقدار ثروات هذه الأسر الأندلسية ومكانتها الاجتماعية نذكر على سبيل المثال أنه ورد في عقد زواج تم بين أبناء أسرتين أندلسيتين، هما سيدي الشريف الزهار بالجزائر وسيدي علي بن مبارك بالقليعة مؤرخ في 1139 هـ/ 1727م أن الصداق المتفق عليه حددت قيمته بـ 1001 دينار ذهبي وثلاثة قفاطين مذهبة وثلاثة معاصم وثلاثة قناطر صوف وأمتين للخدمة وثلاث أوقيات جواهر(107).

هـ - اليهود: بعد أن كان عدد اليهود قد تضاءل ببلاد المغرب (القرن السادس الهجري /الثاني عشر الميلادي) قدمت أعداد كبيرة من يهود إسبانيا مع مسلمي الأندلس، وأصبحوا في القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) يشكلون تجمعات مهمة بالمدن الرئيسية مثل تلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس وسوسة وطرابلس، قدرت في أوائل القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) ما بين 20000 و 30000 بالبلاد الجزائرية منهم 10000 بمدينة الجزائر،

وبأزيد من 30000 بالبلاد التونسية منهم 15000 بمدينة تونس، كما ناهز عددهم بمدينة طرابلس 2000 نسمة (108).

نجحت جماعات اليهود في تبوؤ مكانة متميزة بمجتمعات المدن بفضل الصنائع والأعمال التجارية التي كانوا يتقنونها، وهذا ما مكنهم من المحافظة على وضعهم الخاص في أحياء خاصة بهم تعرف بحومة اليهود، ومع القرن الثاني عشر الهجري (نهاية القرن السابع عشر الميلادي وأثناء القرن الثامن عشر الميلادي) بدأت عناصر يهودية تمارس النشاط التجاري تفد إلى مدن الجزائر وتونس وطرابلس من المدن الإيطالية. وقد نجح هؤلاء اليهود الوافدون من ليفورن والذين يعرفون بيهود القرنة من اكتساب الثروة عن طريق احتكار التجارة والاشتغال بالصيرفة وصناعة الحلي، وقد تمكنت بعض بيوتاتهم التجارية من التعامل مع الحكام، والتحكم في المبادلات التجارية مع البلاد الأوربية. ففي الجزائر أصبحت تؤجل الأعمال التجارية تحت نظر الوكلاء اليهود على عهد الداي بابا حسن والداي مصطفى باشا (1205- 1220 هـ/ 1791- 1805 م) وأصبحت وكالة بكري وبوشناق تحظى بامتياز تصدير المواد الأولية للجزائر، وأوكل لها استخلاص القرض الجزائري

لفرنسا، الأمر الذي أثار حفيظة السكان، وأدى إلى عدة حركات معادية لليهود بمدينة الجزائر، كان أخطرها انتفاضة 1220 هـ/1805 م التي قتل فيها الداي مصطفى باشا ومقدم اليهود نفتالي بوشناق وتسببت في هجرة ثلاثمائة أسرة يهودية إلى ليفورن وتونس (109).

أما في تونس فقد كان ليهود القرنة كذلك هيمنة على المعاملات المالية والمبادلات التجارية في مدن تونس والقيروان ومساكن المنستير وسوسة والحمامات وبنزرت وصفاقس وقابس والكاف.

ولم يختلف وضع اليهود في طرابلس عنه بتونس فحسب ما أورده كوستانزو برينا (P. Costanzo Bergna) فإن اليهود أصبحوا في العهد القرامانلي يحتكرون التجارة، ويعتبرون

أغنى الطوائف بمدينة طرابلس، وبذلك ظل اليهود في كل من الجزائر وتونس وطرابلس يشكلون طيلة العهد العثماني طائفة مميزة ذات وضع خاص اكتسبته بفعل تعاملها مع الأسواق الأوربية، ومهارتها في تصريف غنائم البحر، ومنتجات بلاد السودان وقدرتها على تلبية طلبات الحكام في مجال المعاملات المالية والصفقات التجارية، قبل أن يتحول غالبية أفراد الجماعة اليهودية مع استيلاء الأوربيين على بلاد المغرب إلى إدارة مساعدة ووسيلة فعالة في خدمة المستعمرين لتدعيم مكانتهم الاجتماعية وزيادة نفوذهم الاقتصادي .

و – البرانية أو الأغراب: وهم الذين قدموا إلى المدن من المدن الداخلية للإقامة والعمل، وقد ظلوا يعتبرون دخلاء ينتسبون إلى مواطنهم الأصلية، ويحافظون على أوضاعهم بالاشتغال بمهن وأعمال معينة لم تجد الإقبال عليها من طرف الحضر، وهي في الغالب مهن متواضعة وأعمال بسيطة.

يعود الإشراف على جماعات البرانية إلى أمناء أو مقدمين يختارون من بينهم، ويأتمرون في مهامهم بتوجيهات الموظفين المكلفين بمراقبتهم مثل شيخ البلد والقائد والمحتسب، هذا، وقد عرفت مدينة الجزائر بتنظيم محكم ومراقبة مشددة لجماعات البرانية، وذلك من حيث أماكن إقامتها، والأعمال الموكلة إليها والخدمات المكلفة بها. وقد فاق عددهم بمدينة الجزائر ستة آلاف نسمة (1246 هـ/ 1830 م)، منهم حوالي ألف فرد كانوا يشكلون جماعة " بني ميزاب " المشتغلين في الحمامات والمطاحن والمكلفين بذبح المواشي وبيع اللحم، وحوالي ألف وخمسمائة فرد يؤلفون جماعة الجيجلية العاملين في أفران تحضير الخبز، وبعض مئات من الأغواطيين والبساكرة المستخدمين في نقل الماء إلى المنازل والاعتناء بنظافة الأزقة وحراستها، وما يقدر بأربعة آلاف ينتمون إلى قبائل فليسة الذين يعملون في ورشات البناء وبعض الحرف اليدوية (111).

هذا، وقد اشتهرت جماعة الجرابة في كل من تونس وطرابلس وعرف أفرادها بمهاراتهم في الأعمال التجارية البسيطة، وجماعة العبيد (الوصفان) وهم في أغلبهم من رقيق السودان الذين استقدموا

عن طريق القوافل من بورنو وتومبكتو للخدمة في المنازل خاصة، وفي بعض الأعمال المتواضعة، وقد أصبح لهم وكيل يتصل فيما يخصهم بشيخ البلد يعرف بقائد الوصفان أو قائد العبيد عندما تزايد عددهم في كل من مدن الجزائر وتونس وطرابلس حيث كانوا يقدرون بالآلاف (حوالي 10000 بالبلاد الجزائرية منهم 3500 بمدينة الجزائر، و 7000 بالبلاد التونسية، و 3000 بولاية طرابلس في أوائل القرن الثالث عشر الهجري /التاسع عشر الميلادي)(113).

ز- الجالية الأوربية: وهي تتألف أساسا من التجار ورجال الدين المسيحيين والقناصل وبعض الرحالة والأطباء والصيادين، وهم في الغالب يقيمون بمراكز الولايات (مدن الجزائر وتونس وطرابلس) حيث لا يتجاوز عددهم عدة مئات، وهم في الغالب منعزلون عن بقية السكان، ويفضلون الإقامة بمنازل خاصة بهم في الضواحي القريبة من الطرق المؤدية إلى أبواب المدينة أو في فنادق معينة قريبة من الميناء أو غير بعيدة عن قنصليات بلدانهم، هذا، وقد حظيت الجاليات الأوربية بالإيالات المغربية العثمانية بمكانة خاصة، فقد تمتع أفرادها بامتيازات واسعة تتصل بأمور القضاء وشروط الإقامة والعمل خولتها لهم الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها دولهم مع حكام الجزائر وتونس وطرابلس، فعلى سبيل المثال كان التجار والحرفيون الأحرار والصيادون الفرنسيون يمنحون في إطار هذه الامتيازات الواسعة رخصة إقامة صالحة لعدة سنوات من الغرفة التجارية بمرسيليا تضمن لهم فوائد وأرباحا معتبرة، وتسمح لهم في حالات خاصة بمصاحبة أسرهم (113).

2 – 2 – جماعات الريف:

تصنف جماعات الريف إلى عشائر المخزن وجماعات الرعية والقبائل الحليفة والممتنعة، وذلك حسب الامتيازات التي كانت تحظى بها والخدمات التي كانت تقدمها والعلاقات التي كانت

تربطها بالحكام والصلات التي كانت تشدها إلى سكان المدينة. وهذا ما يتبين من وضعية كل جماعة على حدة.

أ – عشائر المخزن: ظهرت في الفترة الإسلامية التي أعقبت حكم الموحدين، وحافظ عليها الحكام الأتراك وأعطوها صلاحيات واسعة منذ أوائل القرن الثاني عشر الهجري (أواخر القرن السابع عشر الميلادي) بهدف القيام بخدمات ومهام كانوا في حاجة إليها مثل ضمان الأمن والاستقرار، واستخلاص الجباية من سكان الريف. وهذا ما جعل عشائر المخزن تقوم بدور الدركي، فهي قوة عسكرية تتألف في الأساس من مجموعات من الفرسان المعروفين بالمزراقية أو الصبائحية أو المكاحلية أو القوم، توكل لها مراقبة السكان، ويطلب منها المشاركة في الحملات العسكرية (المحلات) الفصلية التي تقوم بها فرق الحامية المنظمة (اليولداش)(114) مقابل نيل الأراضي وحيازة المراعي، والإعفاء من الضرائب غير الشرعية ؛ إذ لا يوظف عليها سوى العشر والزكاة، ولهذا الغرض أقر حكام الجزائر وتونس وطرابلس قبائل المخزن بالقرب من المدن المهمة وفي الأماكن المتحكمة في المواصلات، والتي يسهل منها مراقبة تحركات القبائل الجبلية والعشائر البدوية مثل جهات طرابلس ونواحي برقة ودواخل تونس ومناطق الهضاب العليا القسنطينية وإقليم دار السلطان والتيطري وسهل الشلف ووهران. ومن أهم هذه القبائل: مخزن المنشية بطرابلس ومخزن المزارقية بتونس ومخزن عمراوة بحوض سباو والزمول والدوائر بنواحي وهران والعبيد والدوائر بالتيطري(115).

ب – جماعات الرعية: تؤلف غالبية سكان الريف الذين يقومون بممارسة الزراعة، فأفراد جماعات الرعية يقومون بخدمة أراضي الدولة كأجراء أو خماسين أو باستغلال الأراضي الخاصة بهم (أراضي عربي بتونس وأراضي عرش بالجزائر)، هذا، ونظرا لخضوع جماعات الرعية لموظفي الدولة فهي مطالبة بتقديم أنواع عديدة من الجبايات والمساهمة بخدمات إلزامية (التويزة) لمصالح الدولة

وموظفيها وأعيانها، كما أنها ملزمة بتنفيذ تعليمات موظفي الجهاز الإداري المركزي من شيوخ القبائل وقادة العشائر، فالشرق الجزائري مثلا كانت قبائل الرعية به تخضع إلى 24 قائدا و 11 شيخا(116).

جـ- القبائل البعيدة عن نفوذ الحكام: وهي المقيمة في الجهات النائية، وهي عادة المناطق الجبلية والأقاليم الصحراوية سواء منها القبائل المتعاونة أو المعادية للسلطة المركزية وهي تشكل تجمعات قبلية كبيرة تعرف بالأحلاف أو المشيخات أو النجوع، تتصرف حسب مصالحها ومنطلق موقعها ومكانة زعمائها، وهذا ما جعلها ترتبط بعلاقات خاصة مع الحكام تضمن لها الاستقلال الفعلي والانتفاع بالتسهيلات التي يوفرها الحكام لها مثل تصريف إنتاجها إلى المدن وشراء حاجاتها من الأسواق، هذا وعندما تضطر إلى دفع المطالب المخزنية (اللزمة) فهي لا تلتزم بها خضوعا أو تبعية، وإنما لتتجنب الآثار المدمرة للحملات الفصلية (المحلات) أو مقابل حيازة أراض زراعية ومراع إضافية أو للحصول على تسهيلات في التبادل التجاري، ولهذا فهي لا تتردد في إعلان العصيان والقيام بالتمرد في حالة إقدام الحكام على محاولة الحد من نفوذها أو الانتقاص من مكانتها، كما هو الحال بالنسبة للقبائل الجبلية بالأوراس والحضنة وجرجرة والونشريس والطرارة بالجزائر والقبائل القاطنة بجبال خمير والظهر التونسي، أو التي توجد بالجبل الأخضر وبالجبل الغربي بطرابلس أو بالنسبة للعشائر البدوية القوية بالهضاب الوهرانية وجنوب التيطري ومواطن الحنانشة والنمامشة بالجزائر أو بنواحي الجريد أو بدواخل طرابلس وبرقة وفزان(117).

3 – نوعية العلاقة بين السلطة المركزية وسكان ولايات المغرب العثمانية:

تحكمت العلاقة بين السكان في المدن والريف وبين السلطة المتحكمة في الجهاز الإداري والمعتمدة على المؤسسة العسكرية في نوعية الإجراءات الجبائية وطبيعة التعامل، فقد كانت هذه العلاقة تقوم أساسا على إقرار النظام والمحافظة على الأمن اللذين يترتب عليهما خضوع السكان

واستخلاص الضرائب. فالتعامل مع طوائف المدن كان يقوم على مبدأ التفاضل في الامتيازات حيث تحتل الطائفة التركية المكانة المفضلة وعلى الالتزام بالخدمات التي كان يقع أغلبها على كاهل الأغراب (البرانية والأسرى والعبيد)، بينما الحضر والأندلسيون واليهود كانوا يحظون ببعض الامتيازات مقابل بعض المهام الموكلة إليهم (118).

أما في الريف فقد كانت العلاقة في أساسها تعتمد على تحكم عشائر المخزن، وتبعية جماعات الرعية وعلى تعامل يخضع للظروف مع القبائل الممتنعة أو المتعاونة سواء عن طريق تبادل المنافع أو محاولة فرض التبعية بالقوة. هذا ومرد الاختلاف في هذه العلاقات بين السلطة والسكان يعود إلى تصرف المؤسسة العسكرية وعلى تطبيق الإجراءات الإدارية التي ليس في مقدورها الاستغناء عن العنصر التركي الذي يقوم عليه نظام الحكم في أساسه كما ليس في استطاعتها عدم الالتجاء إلى فرسان المخزن لكونهم حلقة الوصل والأداة الفعالة لبسط نفوذ الحكام بالريف، فضلا عن أن هذا الاختلاف في العلاقة وما يرتبط به من امتيازات وخدمات كان الأسلوب الملائم لكونه يحقق مطالب الحكام وحاجات الجهاز الإداري بأقل تكلفة ممكنة (119). وقد استعمل الحكام في فرض نفوذهم على طوائف المدن وجماعات الريف عدة وسائل وطرق مختلفة منها:

أ – وضع الحاميات العسكرية بالمدن وإقرار فرسان المخزن بالريف، فقد وزعت فرق الجند بمختلف الحصون والثكنات بالمدن الكبرى، ولاسيما عواصم الولايات (الجزائر، تونس، طرابلس) ووضعت قبائل المخزن بالأماكن المهمة بجوار الطرق والأسوار، وفي الحصون وعند الممرات والجسور التي كان يوجد أغلبها محاذيا للمناطق الجبلية أو متاخما للجهات الصحراوية، وذلك حتى يمكن لها المحافظة على المناطق الخاضعة، ورد القبائل المعادية عنها، فأغلب الحاميات وأهم فرق المخزن كانت موجهة لمراقبة الكتل الجبلية والمناطق الممتنعة مثل طرارة والونشريس وجرجرة

والأوراس وشمال قسنطينة ونواحي الزيبان بإيالة الجزائر، وجهات خمير والوسط التونسي والجريد بإيالة تونس، ومناطق نفوسة والجبل الأخضر وفزان بولاية طرابلس (120).

وتقدم لنا منطقة جرجرة والبابور (منطقة القبائل) في هذا المجال نموذجاً متكاملا لهذا النظام الذي يقوم على استخدام قبائل المخزن في فرض سلطة الحكام، فقد أحيطت هذه المنطقة الجبلية الحصينة شرق مدينة الجزائر بالعديد من الأبراج والحصون (أم نائل، سباو، تيزي وزو، بوغني، حمزة، سور الغزلان، برج بوعريريج، زمورة، سطيف ...) وأقرت حولها قبائل مخزن عمراوة وحرشاوة والزواتنة وواد يسر وأم نائل والخشنة وهاشم وأولاد مقران... الأمر الذي سمح لحكام الجزائر بإخماد تمرد القبائل الجبلية بجرجرة ووادي الصومام والبيبان والبابور (1219 هـ/ 1804 م، 1225 هـ/ 1810 م، 1239 هـ/1823 م)(131).

ب- التعاون مع العائلات الكبرى بالمدن والمشيخات الوراثية بالريف لتكون عونا للحكام في تعاملهم مع السكان، ففي تونس انصب الاهتمام على رعاية بعض الأسر لتأكيد نفوذها على السكان، وذلك بإسناد الوظائف الدينية وبعض المهمات الإدارية إليها، فقد تولت عائلتا الأصرم وبن عاشور الوظيفة الدينية وأسر آل الجلولي وبن عياد ونويرة والمرابط وابن عبد العزيز الأعمال التجارية والجبائية فأصبح منهم قياد اللزمة وكبار التجار. وفي الجزائر حيث لم تستطع العائلات الحضرية فرض نفوذها على الجهاز الإداري، دأب الحكام على تأييد ومساندة المشيخات الوراثية المتحكمة في القبائل بالريف مثل آل المقراني بمجانة وابن عاشور بفرجيوة وأولاد قاسم بالهضاب العليا وابن قانة بالزيبان وأولاد أورابح بالصومام وابن زعمون بجرجرة وابن كانون بالبيبان، وذلك للحاجة إلى خدماتها التي تتمثل أساسا في تأمين المواصلات، وتوفير المدد والوقوف في وجه كل مناهض للسلطة في حيز نفوذهم القبلي، ونفس الوضع كانت عليه ولاية طرابلس، فقد ظل أولاد سليمان بسرت يتمتعون بامتيازات تجارية من طرف الحكام، كما كان لرؤساء العشائر الكبرى

كلمة لدى الحكام مثل الشيخ خليفة بن عون المحمودي شيخ المحاميد المناصر ليوسف باشا في صراعه على الحكم ضد أخيه علي (1204 هـ/1790 م) وشيخ الجبل ببرقة عبد المولى الأربح زعيم العبيدات والمؤيد ليوسف باشا في فترة سابقة (1231-1233هـ/1816-1818 م)(133).

جـ - المحافظة على تمايز بعض الجماعات بالريف وبعض الطوائف بالمدن تكيدا لأوضاعها الاجتماعية وإقرارا لخدماتها المهنية مما حال دون انصهار تلك الجماعات، وحتى تضطر كل منها أن تتعامل مع الحكام مثل جماعة الكراغلة بالساحل والمنشية التي حظيت بإعفاءات جمركية جعلتها تتميز عن باقي السكان، وترتبط بالحكام بما تقدمه من خدمات داخل مدينة طرابلس. وإن كان ذلك لم يحل دون مجاهرتها في بعض الأحيان بالعصيان في الفترة الأخيرة من حكم القرامانليين ما بين (1221-1246 هـ/1806-1830 م). وقد أدى هذا الأسلوب في إقرار الامتيازات إلى توازن اجتماعي بين الجماعات والطوائف لفائدة الحكام، بل أدى الإخلال به إلى حدوث الفوضى والاضطراب، فمدينة الزاوية بولاية طرابلس التي تقطنها جماعات متميزة من الحضر والكراغلة والأعراب عرفت وضعا مضطربا في القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر الميلادي) بسبب الإخلال بهذا التوازن، وهذا ما أشار إليه الورتلاني في رحلته بقوله: "عندما فسد رأيهم اضطرمت الفتنة وعظم فيهم الهرج وصاروا إلى القتل" (123). كما أن مدينة تلمسان الواقعة على حدود المغرب ظلت خاضعة للحكم المركزي بالجزائر لتوارث العلاقة القائمة على الامتيازات بين مختلف الجماعات التي تقطنها، والتي كانت تتشكل سنة 1246 هـ/1830 م من

جماعة الكراغلة (5000 نسمة) وطائفة الحضر (7000 نسمة) والجالية اليهودية (3000 نسمة)(134). وقد أدى اضطراب هذه العلاقة في بعض الأحيان إلى حدوث حركات عصيان

وتمرد، كان آخرها رفضهم لحكم الأمير عبد القادر أثناء مقاومته للفرنسيين عام 1139هـ / 1738م(125).

د- ممارسة الضغط الإداري على المدن والعسكري على الريف، وذلك بتشديد الرقابة على الطوائف المهنية والجماعات العرقية بالمدن وبتجريد المحلات الفصلية على القبائل الممتنعة، وشن الغارات المفاجئة على القبائل المتمردة لإرغامها على الخضوع واستخلاص ما يتوجب عليها من مغارم كما هو الحال بجهات النمامشة والحنانشة ووادي ريغ والزيبان والحضنة والجنوب الوهراني ونواحي التيطري بالنسبة لولاية الجزائر، وجهات الجريد والظهر التونسي بولاية تونس، ودواخل طرابلس وبرقة بولاية طرابلس. هذا، وقد تميزت الحملات (المحلات أو الأمحال) بنظام تقليدي متبع لم يحد عنه الحكام لفترة طويلة، فالحملات التي كانت تتألف في الغالب من 3000 إلى 4000 رجل كانت تنطلق في فصلي الربيع والخريف من عواصم الولايات (مدن الجزائر، تونس، طرابلس) ومراكز الأقاليم (معسكر والمدية وقسنطينة والقيروان وصفاقس وبني غازي) لتجوب البوادي، فقد جرت العادة في كل من الجزائر وتونس أن تخرج الأمحال مرتين في السنة تحت إمرة البايات، وقد ينوب عنهم (الخليفات)، ففي الجزائر تتجه محلة الغرب من مازونة أو من معسكر نحو سهل غريس ووادي مينا وجهات السرسو وتيهرت، وتخرج محلة التيطري من مدينة المدية قاصدة سهول عريب وبني سليمان والبرواقية، وتتفرع محلة الشرق في قسنطينة إلى مجموعتين إحداهما تقصد جهات الهضاب العليا والأخرى تنطلق إلى نواحي التل والجهات الساحلية (126). وفي تونس حيث كان يتولى الباي في الغالب قيادة المحلة، تقصد الأمحال عادة الجهة الجنوبية في شهر سبتمبر وتتجه في شهر مارس غالبا إلى الجهات الشمالية، فهي حسب قول بيرم التونسي في " صفوة الاعتبار" : "لتأمين السبيل وهناء القبائل" (127).

هـ تشجيع الصراع القبلي إذكاء روح العداء بين القبائل اعتمادا على مناصرة الصفوف ودفعها إلى الإغارة على منافسيها من أجل حيازة المراعي والاستيلاء على مصادر المياه التي تشتد الحاجة إليها في فترات الجفاف، وقد شكل هذا الصراع المزمن في الوسط القبلي عامل توازن حفظ للحكام نفوذا ومكانة لدى رؤساء العشائر باعتبارها الجهة التي يعود إليها فصل النزاع وإقرار السلم في آخر الأمر، هذا وشكلت مناطق جنوب ولاية الجزائر وتونس وغالبية ولاية طرابلس بيئة ملائمة للصراع القبلي الذي استغله الحكام، وقد أدى في بعض الأحيان إلى هجرة القبائل وجلاء عدد منها عن مواطنها. ففي طرابلس اشتد الصراع بين قبائل الحرابي (الجوزي، أولاد علي، العبيدات) في العهد العثماني نتيجة الإخلال بالنظام المعروف باللهدة الذي ينظم مجال الرعي ويوزع المراعي بين العشائر (جنوب بني غازي) على شكل أشرطة طويلة على الساحل بحيث يمتد كل شريط من البحر إلى الصحراء بمسافة يتراوح طولها من 15 إلى 70 كلم يعرف بالوطن، ويحدد حسب الأعراف والظواهر الطبيعية، وتوضع لحدوده إشارات متعارف عليها، وذلك حتى يكون لكل قبيلة منفذ على البحر واتصال مباشر بالصحراء حتى يمكن لها الانتفاع بالآبار والعيون الموجودة في كل شريط من هذه الأراضي، وقد أدى الإخلال بهذه التقاليد التي تعود إلى فترة متقدمة من الوجود العثماني إلى اشتداد الصراع القبلي بين أولاد علي القاطنين بالشريط الممتد من الشمال إلى الجنوب ما بين درنة إلى ما وراء المخيلي وبني عمومتهم من العبيدات المقيمين بشريط موازلهم من أجل منطقة الظهر الأحمر الغنية نسبيا بمياهها وخصب تربتها، والتي تتحكم في طريق القوافل عبر الصحراء، وتؤدي إلى المراعي الغنية بالسفوح الجنوبية لهضبة درنة، وقد أذكى هذا الصراع القبلي الخلاف بين يوسف باشا ونجله الأمير محمد بك حاكم درنة، فانقسم بسبب ذلك زعماء العشائر بين مؤيد ومعارض بهدف الفوز بالمراعي ونقاط الماء(128). هذا، وقد أشار عدد من الرحالة إلى هذه الأوضاع فذكر الورتلاني في رحلته "أن

عرب (الجبل الأخضر) يتعدى بعضهم على بعض فالجبل لمن غلب منهم ... وفي نواحي التميمي أصبح الغالب منهم يسلب المغلوب على أنهم مسلوبون إن تعدى عليهم عرب آخرون ... وفي مواطن النوائل ورغمة نشأت الحرب والفتنة والأخذ والموت فانجلى النوائل عن بلادهم ..." (129).

بمثل هذه الأساليب وتلك الطرق أمكن للحكام الإبقاء على نفوذهم وربط سكان المدن والريف بالجهاز الإداري وإخضاعهم لمتطلبات المؤسسة العسكرية على أن ذلك كان له آثار مضرة بالسكان ونتائج سلبية فيما تخص علاقتهم بالحكام . فقد تحول قسم مهم من السكان إلى حياة البداوة والترحال وراء القطعان هربا من الهجمات الانتقامية، وتجنبا لضغط المحلات الفصلية، فتقلصت المساحات الزراعية بالمناطق الخصبة لتتحول إلى مراع أو أراضي بور، فعلى سبيل المثال لم تعد الأراضي المستغلة في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي (1246 هـ/ 1830 م) تتجاوز حسب التقارير الفرنسية سدس أراضي التل الشمالية الخصبة (130). وقد أدت هذه العلاقة بين السلطة والسكان إلى اختلال ديمغرافي فأصبحت الأراضي الجبلية وحتى بعض الجهات الصحراوية (الواحات) كثيفة السكان، فواحة فزان مثلا قدر عدد سكانها بـ 18000 نسمة، في وقت لم يتجاوز عدد سكان المراكز الساحلية المهمة عدة آلاف. كما أن سهل متيجة القريب من مدينة الجزائر أصبح قليل السكان بالمقارنة بالمناطق الجبلية الواقعة إلى الشرق منه (جرجرة)، وهذا ما جعل الورتلاني يشير في رحلته إلى أن "الظلم أخلى مطعن النعيم وأن الجور خرب بلاد سرت وشتت شملهم" (131). ودفع فاليار (Valliere) (1200هـ / 1786م) إلى القول بأن باشا طرابلس لا يحكم إلا رعايا متمردين ومناطق جدباء وأكواما من الأطلال والخرائب..." (132). كما ورد في أحد التقارير التجارية وصف لأوضاع ولاية الجزائر بسبب تصرف الحكام مع الرعية (1205 هـ/ 1791 م) بهذه العبارة: " اضطر قسم كبير من السكان إلى الالتجاء إلى المناطق

الجبلية البعيدة، فتناقصت المحاصيل الزراعية التي لم تعد تفي إلا بحاجة السكان الضرورية ..." (133).

يضاف إلى ذلك أن نوعية العلاقة بين السكان والحكام أدت إلى انفصال بين عالمي المدينة والريف بولايات المغرب العثمانية مع بداية القرن الثاني عشر للهجرة (نهاية القرن السابع عشر الميلادي)، فالمدن التي انكمش عمرانها أصبحت منعزلة عن محيطها متقوقعة داخل أسوارها، وحتى المراكز الرئيسية والتي هي عواصم الولايات أو مراكز الأقاليم أصبحت أكثر علاقاتها مع الخارج عن طريق النشاط البحري والمبادلات التجارية بينما لم تعد صلاتها بالداخل تتجاوز فحوصها أو الجهات القريبة منها التي تزودها بالأقوات بينما الأقاليم البعيدة عنها رغم إنتاجها الوفير لم تعد ترتبط بها إلا عن طريق الحملات العسكرية، ومحاولات الحكام عقد صلات مع زعمائها. هذا في وقت تحول فيه الريف إلى مناطق منعزلة فحتى الجهات الخاضعة مباشرة للسلطة المركزية أو التي تقيم عليها قبائل المخزن أصبح سكانها ينفرون من سكان المدن الذين ينظرون إليهم على أنهم أقل مكانة وأدنى منزلة اجتماعية، وهذا ما عبر عنه حمدان بن عثمان خوجة في المرآة عندما وصف سكان سهل متيجة بهذه العبارة التي تعكس نظرة الحضر إلى أهالي الريف: "إنهم مجبولون على الكسل والنذالة والخيانة والحقد والدسيسة... وعندما يوصف شخص بأنه كسول ومسكين يقال له عادة أنه من متيجة " (134).

هذا، ولعل أهم مظهر اجتماعي نتج عن العلاقة بين السلطة والسكان من خلال الأساليب التي طبقها الحكام يتمثل في تمايز البنية الاجتماعية حسب نوعية ومدى تأثير الجهاز الإداري في العلاقات الاجتماعية. فقد انعدمت الروابط القبلية في الجهات القريبة من المدن الكبرى (الفحوص) لخضوعها للحكام وامتلاك سكان المدن لها، وهذا ما أدى إلى ضعف

الصلات القبلية في الأراضي الخاضعة مباشرة للسلطة، فاختفى نظام القبيلة ليترك مكانه لجماعات صغيرة تتمثل في جماعات الرعية التي يتصرف فيها القادة، وتسير من طرف الحكام أو الشيوخ بينما في الجهات التي ظلت ممتنعة عن الحكم المركزي ظل البناء القبلي يحافظ على مظهره، ويتميز بخصائصه التي تجعل من القبيلة وحدة اجتماعية واقتصادية، فهي خاضعة لشيوخها الذين كانت لهم سلطة أبوية غير محدودة وقوة عصبية تعتمد على الولاء والتبعية لرأي الجماعة، فمصالح القبيلة وحاجاتها إلى المراعي ونقاط الماء هي أساس تعاملها مع غيرها من القبائل، في الوقت الذي كانت فيه صلاتها مع الحكام شكلية لا تتعدى في الواقع التعامل الحذر معهم، حيث حرص الطرفان حكاما وشيوخا على رعاية مصالح القبائل وحاجاتها مقابل الإقرار بنفوذ ظاهري، وتبعية اسمية للسلطة المركزية في كل من الجزائر وتونس وطرابلس.

الفصل الثالث

التعليم والثقافة.

ارتبط الوضع الثقافي عامة والحياة الفكرية خاصة في ولايات المغرب العثمانية بالمؤسسات التعليمية والتنظيمات الحيوية، وتأثر إلى حد كبير بدور الفقهاء في المدن وشيوخ الزوايا في الريف، بينما عكست المظاهر الفنية ولاسيما العمارة والموسيقا ميول وأذواق ونمط حياة سكان المدن والريف، وهذا ما نحاول إلقاء نظرة عليه في النقاط التالية:

1- المؤسسات التعليمية:

كانت تقوم على الكتاتيب والمدارس والمساجد والمعمرات والخلوات والزوايا التي كانت تنتشر في المدن والريف (135)، وتتميز بعضها ببرامج تعليم ذات مستوى عال تمكن الطالب الحائز على إجازة شيوخها من معرفة معمقة بالعلوم الدينية (فقه وأصول وعلم كلام وتفسير وقراءات وتوحيد) والعلوم اللغوية (صرف ونحو وعروض وبلاغة...) والمعارف العلمية (فلك وحساب ومنطق وتركات).

فمن أهم المقررات التي كان يتحصل فيها الطالب على إجازة التخرج نذكر على سبيل المثال: في الفقه وأصوله: متن وشروح رسالة أبي زيد القيرواني، ومتن وشروح وحواشي مختصر خليل، ومتن ابن عاشر وابن الحاجب، ورسالة السنوسي بشرح البيجوري؛ وفي التفسير والقراءات: تفسير ابن عطية وابن الجوزي والثعالبي، والشاطبية في القراءات؛ وفي الحديث ومصطلحه: موطأ مالك وصحيحي البخاري ومسلم ومتن البيقونية وتذكرة القرطبي؛ وفي التصوف والتوحيد: مصنفات ابن عطاء والقشيري ومتن الجزرية والإحياء للغزالي؛ وفي علم الكلام: المقاصد وشرحها للسعد والعقائد النفيسة والإبراهيمية للسنوسي؛ وفي علوم اللغة وقواعدها: متن الكافي في العروض والجوهر المكنون والآجرمية والمغني وقطر الندى لابن هشام، ولفية ابن مالك بشروح ابن

عقيل والماكودي والأشموني؛ وفي الحساب والفلك والمنطق والدرة ومتن السنوسي ومتن إيساغوجي ومتن السلم المرونق...

اشتهر من المدارس والزوايا بالبلاد الجزائرية ما كان موجودا بمدينة الجزائر (الجامع الكبير وكتشاوة والتشتكتون وسوق الجمعة والقشاشين وزوايا الأندلس والشرفة وسيدي عبد الرحمن) وبقسنطينة (الجامع الكبير) وتلمسان (الجامع الأعظم) ومازونة ومعسكر (المدارس المحمدية) وبجاية (مدرسة سيدي التواتي) ومساجد البليدة ومليانة والقليعة، بالإضافة إلى الزوايا الكبرى بالريف مثل زوايا بلاد القبائل التي كان عددها لا يقل عن أربعين زاوية أهمها زوايا: سيدي عبد الرحمن اليلولي وسيدي محمد بوقبرين (ت. 1105 هـ/1694 م) وسيدي علي بن الشريف (ت. 1112 هـ/ 1700 م) وسيدي أحمد بن إدريس وسيدي منصور والشيخ وأعراب وأولاد مصباح، وكذلك زوايا الصحراء (بوسعادة والهامل وسيدي خالد وبسكرة وسيدي عقبة وطولقة وعين ماضي وتماسين) وزوايا ناحية وهران (زاوية محمد بن علي بهلول بمجاجة بالشلف والقيطنة بوادي الحمام وعين الحوت بنواحي تلمسان والبسباس بعمي موسى وابن أحمد البدوي بتلمسان) وزوايا الهضاب العليا وشمال قسنطينة والأوراس (بلحملاوي والشقفة والمنعة..) وزوايا جهات الجزائر (بني
خليل بسهل متيجة وصماتة والبراكنة بشرشال ومحيي الدين ببني سليمان).

وفي البلاد التونسية انتشرت العديد من المدارس التي تميزت بمستواها العلمي وببرامجها الراقية لمحافظتها على التقاليد الحفصية والأندلسية ولاتصالها الوثيق بالمشرق، وكذلك لاهتمام الحكام بها ورعايتهم للقائمين عليها، فاشتهرت مدينة تونس خاصة بمدارسها الكثيرة، وفي مقدمتها الجامع الأعظم (الزيتونة) الذي استطاع أن يحافظ على مكانته المميزة أمام منافسة المدارس والزوايا التي أنشأها الحكام مثل المدارس السبعة بالحسينية الكبرى (النخلة) والحسينية

الصغرى والباشية وبير الحجارة والمرادية والمستنصرية والشماعين والبكرية وحوانيت عاشور والقصر والباهية والحلفاوين (صاحب الطابع) والعنقية والقشاشية والسليمانية. هذا بالإضافة إلى مدارس وزوايا الأقاليم مثل زاوية سيدي إبراهيم الجميني (1134 هـ/1722 م) بجربة التي كانت مخصصة لدراسة الفقه المالكي في وسط يسوده المذهب الإباضي مما جعلها مقصد طلبة إقليم الساحل، ومدرسة سيدي علي النوري (ت. 1118 هـ/1706 م) بصفاقس ومدارس سوسة والقيروان والمهدية ونابل وقابس وقفصة وتوزر والكاف وباجة وتستور وسليمان .

وفي ولاية طرابلس تركزت أغلب المدارس بمدينة طرابلس، فاشتهرت منها مدارس: الجامع الكبير وقائد عمورة وعثمان باشا وأحمد باشا ومصطفى الكاتب (1183 هـ/ 1769 م)، بينما قل عدد المدارس الإقليمية فاقتصر وجودها على بعض المراكز المهمة مثل زنزور وتاجوراء ودرنة (مدرسة جامع الباي) ومرزوق وغدامس، ومن الملاحظ أن مدارس ولاية طرابلس كانت بالنسبة لمدارس تونس والجزائر محدودة العدد، ودون المستوى المطلوب مما اضطر طلبتها إلى إتمام دراستهم في الأقطار المجاورة. وقد علق الورتلاني (1181 هـ/ 1767 م) على ذلك بقوله: "انقطع تدريس العلم في طرابلس وقل الاشتغال بالعلم ... غير أنهم لما انقطع التدريس منهم صاروا قاصرين لعدم إنفاق العلم... ومن أراد العلم فليذهب إلى مصر وإلى تونس وإلى جربة..."(136).

عملت هذه المؤسسات التعليمية من مدارس وزوايا سواء منها ما كان موجودا بالمدن أو الريف على نشر المعارف الميسرة والثقافة الدينية المبسطة في أوساط عامة الناس فقامت بتحفيظ ما تيسر من القرآن الكريم وبتلقين ما هو ضروري من أمور العبادة، مما حد من ظاهرة الأمية، وشكل أساس ثقافة مغربية أصيلة تستند إلى الروابط الروحية وتماسك البنية الاجتماعية، وهذا ما أثار انتباه الفرنسيين عند احتلالهم للجزائر (1246 هـ / 1830 م) فقد ورد في أحد تقارير

ضباطهم " أن عدد الجزائريين الذين كانوا يحسنون القراءة والكتابة يفوق ما كان موجودا في الجيش الفرنسي نفسه، الذي كانت نسبة الأمية به تقدر بـ 45 %" (137).

2 – المساهمات العلمية والأدبية:

بجانب الثقافة الشعبية السائدة سمحت المدارس والزوايا بولايات المغرب العثمانية بتخريج مجموعة متميزة من الكتاب والفقهاء(138)، تولوا الخطط الدينية والوظائف التعليمية بالمدن جلهم من المذهب المالكي، وبعضهم بالمدن الكبرى من المذهب الحنفي. وقد كان لبعضهم مساهمات إيجابية في المحافظة على التراث الإسلامي، وعلى إغماء الثقافة العربية بما جمعوه أو صنفوه أو شرحوه من مختلف المعارف الفقهية (فقه، تفسير، قراءات، حديث، توحيد، أصول، معاملات، نوازل، فتاوى) واللغوية والأدبية (نحو، صرف، بلاغة، عروض، القوافي) والفنون العقلية والأدبية (شعر، سير، إخوانيات، قصص، كلام، حساب، طب، فلك، هيئة)، فكان في مجمله استمرارا للفترات الإسلامية السابقة التي أعقبت عهد الموحدين، والتي غلب عليها شروح وملخصات دينية وتصانيف أدبية وتاريخية واتصفت بالإطناب والسجع والتكرار، واستندت إلى الحفظ والرواية والنقل وعرض المسائل، كما وردت دون تمحيص أو نقد أو ابتكار أو تجديد، وإن تميز جزء منه بمستوى أدبي جيد وقيمة علمية معتبرة .

اشتهر من علماء الجزائر : عبد الرحمن الأخضري (ت. 983هـ/1575 م) واضع " نظم الجوهر المكنون " في البلاغة و" السلم المرونق في علم المنطق "، وأبو العباس أحمد المقري (ت. 1041 هـ / 1632 م) صاحب " نفح الطيب بغصن الأندلس الرطيب "، وأبو مهدي عيسى الثعالبي (ت. 1080 هـ/1668 م) صاحب " مقاليد الأسانيد " و" المجموع في درر المجاز " و" يواقيت المسموع "، ويحيى الشاوي (ت. 1096 هـ/1685 م) له مصنفات منها رسالة في

"أصول النحو"، والشيخ سعيد قدورة (ت. 1107 هـ / 1685 م)، وعبد العزيز الثميني (ت. 1223 هـ/1808 م) له كتاب " النيل وشفاء العليل " في فقه الإباضية.

ومن أدباء وعلماء تونس: عاشور بن موسى فيكرين (ت. 1074 هـ/ 1664 م) وأبو الحسن علي كرباصة (ت. 1085 هـ/1674 م)، أبو العباس سيدي أحمد الشريف (ت. 1092 هـ/1681 م)، وسيدي محمد بن عاشور الأندلسي التونسي (ت. 1110 هـ/ 1698 م)، وأبو الحسن علي الرصاع (ت. 1132 هـ/ 1719 م)، والشاعر علي الغراب الصفاقسي (1183هـ/1769 م)، وأبو عبد الله محمد الورغي (ت. 1190 هـ/1776 م)، والشيخ إسماعيل التميمي (ت. 1248 هـ/1832 م)، والشيخ إبراهيم الرياحي (ت. 1266 هـ/ 1850 م) وغيرهم.

وفقهاء وعلماء طرابلس محمد بن علي الخروبي الطرابلسي الذي استوطن الجزائر، وتوفي بها (963هـ/ 1556 م)، وعبد السلام بن عثمان التاجوري (ت. بعد سنة 1095 هـ/ 1683 م) مصنف "الإشارات لبعض ما بطرابلس الغرب من المزارات " و" فتح العالم في مناقب عبد السلام بن سالم (المعروف بعبد السلام الأسمر)، وعلي عبد الصادق الطرابلسي (ت. 1138 هـ/ 1725 م) ومعاصره أحمد ابن حسين البهلول والشيخ المغاس التاجوري (ت. 1139 هـ/1762م) وغيرهم.

وقد تميزت المساهمة المغربية في العهد العثماني في كل من الجزائر وتونس وطرابلس في التاريخ بمختلف أنواعه بوفرة الإنتاج وتنوع المادة وجدة المواضيع وطرافة الأسلوب.

ففي الجزائر اشتهر في التراجم والرحلات وعرض الآراء والمواقف الشخصية:

- محمد بن مريم المديوني (ت حوالي 1020 هـ/1611 م) مؤلف " البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان" .

- عبد الكريم بن الفقون (ت. 1073 هـ/1662 م) صاحب " منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية ".

- أحمد بن القاسم بن محمد الساسي البوني (ت. 1139هـ/1726 م) وله " الروضة الشهية في الرحلة الحجازية " و" الدرر المصونة في علماء وصلحاء بونة " .

- محمد بن ميمون الجزائري (ت. بعد 1159 هـ/ 1746 م) واضع " التحفة المرضية في أخبار الدولة البكتاشية ".

- الحسين بن محمد السعيد الورتلاني (ت. 1193 هـ/ 1779 م) المعروف برحلته المشهورة "نزهة الأنظار في فضل التاريخ والأخبار".

- عبد الرزاق بن محمد بن حمادوش الجزائري (ت 1200 هـ/1783 م) صاحب مصنف "رحلة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال " و"كشف الرموز وتعديل المزاج بسبب قوانين العلاج ".

- أحمد بن عبد الله بن عمار (ت. بعد 1209 هـ/ 1790م) مؤلف رحلة " نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب" وتقاييد "لواء النصر في فضلاء العصر ".

- حمدان بن عثمان خوجة (حوالي 1261 هـ / 1845 م) وله " المرآة " وهي عرض تاريخي وإحصائي عن الجزائر وأواخر العهد العثماني، و" إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء" .

- محمد بن محمود العنابي (ت. 1267 هـ/1850 م) وله " السعي المحمود في نظام الجنود".

كما اشتهر في التقييد والأخبار والروايات في الجزائر كل من:

- عبد القادر بن عبد الله المشرفي (ت حوالي 1192 هـ / 1778م) وله " بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر ".

- محمد بن رقية الجديري التلمساني (ت. بعد 1194 هـ/ 1780 م) وله " الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة ".
- أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي (ت بعد 1211 هـ / 1796 م) وله " الثغر الجماني في أخبار الثغر الوهراني".
- محمد المصطفى بن عبد الله بن زرفة الدحاوي (ت 1215 هـ/ 1800 م) وله " الرحلة القمرية في السيرة المحمدية ".
- أحمد بن محمد بن هطال التلمساني (ت. بعد 1219هـ/ 1804 م) وله " رحلة محمد الكبير باي الغرب نحو الجنوب الوهراني".
- حسين بن أحمد خوجة الكاتب (بعد 1220 هـ/ 1805 م) وله " در الأعيان في أخبار مدينة وهران ".
- محمد بن أحمد بن أبي راس الناصري (ت. حوالي 1238 هـ/1823 م) عرف بانتاجه الوفير الذي قدر بخمسين تصنيفا، أهمها "درء الشقاوة في فتنة درقاوة " و" عدتي ورحلتي في تعداد رحلتي" و "عجائب الأسفار ولطائف الأخبار في شرح قصيدة نفيسة الجمان في فتح مدينة وهران ".
- مسلم بن عبد القادر الوهراني (1248 هـ/1832 م) وله " خاتمة أنيس الغريب والمسافر " .
- الحاج أحمد الشريف الزهار (1289 هـ / 1872 م) وله تقييد في شكل مذكرات .
- أبو حامد محمد العربي المشرفي الغريسي (بعد 1299 هـ / 1882 م) مؤلفات عديدة أهمها في التاريخ " طرس الأخبار " و" ذخيرة الأوائل والأواخر" وياقوتة النسب الوهاجة".

- أبو إسماعيل بن عودة المزاري (ت. بعد 1315 هـ / 1897 م) وله " طلوع سعد السعود في أخبار مدينة وهران ومخزنها الأسود".
- محمد بن يوسف الزياني البرجي (1320 هـ/1902 م) وله "دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران".

وبالنسبة إلى تونس كانت مساهمتها في مجال التاريخ والعلوم المتصلة لا تقل شأنا عن الجزائر، فقد اشتهر فيها:

- محمد بن أبي دينار القيرواني (ت. 1110 هـ / 1698م) له " المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس ".
- أحمد بن مصطفى برناز (1138 هـ/ 1725 م) له " الشهب المحرقة فيمن ادعى الاجتهاد " .
- حسين خوجة (1145 هـ/1732 م) له "تباشير أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان " و"ذيل في تراجم نخبة من التونسيين" وغيرهم.
- محمد بن محمد الأندلسي الوزير المعروف بالسراج (بعد سنة 1149 هـ/ 1736 م) له "الحلل السندسية في الأخبار التونسية".
- محمد بن محمد الصغير بن يوسف الباجي (ت حوالي 1184 هـ/ 1770 م) له "المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي".
- حمودة بن محمد بن عبد العزيز الوزير (1201هـ/1787م) له "كتاب الباشي في تاريخ الدولة الحسينية ".
- محمود بن سعيد مقديش الصفاقسي (1227 هـ/1812 م) له " نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار".

- محمد بن سليمان المناعي (1247هـ / 1831م) له كناش (تقييد تاريخية).

- محمد بن الطيب بن سلامة (1265 هـ / 1849م) له " العقد المنضد في أخبار مولانا المشير أحمد "وقصيدة" الدرة النفيسة في أخبار أمراء تونس الأنيسة" في تاريخ البايات الحسينيين.

- أحمد بن أبي الضياف العوني (1291 هـ / 1874 م) له " إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان".

- محمد بن حسين بن مصطفى المعروف ببيرم الخامس (1307 هـ/1888 م) له "صفوة الاعتبار بمستودع الأنظار" وهي رسالة في السياسات الشرعية والثقافة العامة.

وبالنسبة لطرابلس عرف بالكتابة في التاريخ والأخبار والسير كل من:

- أبو الحسن بن مخلوف الطرابلسي (أوائل القرن العاشر الهجري /السادس عشر الميلادي) له " تاريخ طرابلس" (وهو في حكم المفقود).

- محمد بن علي الخروبي الطرابلسي (ت 963 هـ / 155م) و له ثبت في "تقاييد شيوخه".

- أبو عبدالله محمد بن خليل بن غلبون المصراتي (ت حوالي 1178 هـ/ 1764 م) له "التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار" وهو شرح لقصيدة أحمد بن عبد الدائم الأنصاري .

- مصطفى خوجة بن بلقاسم المصراتي (ت 1213 هـ / 1798 م) له مستخرج من تواريخ طرابلس يعرف بتاريخ فزان. محمد بن عبد الكريم الطرابلسي (ت. 1232 هـ/1817 م) له تقاييد منها " الإرشاد بمعرفة الأجداد ".

- محمد بن عبد الجليل الفزاني (بعد 1268 هـ/1852 م) له " ري الغليل عن أخبار عبد الجليل " عن سلاطين بلاد فزان (1268 هـ/1852 م).

- حسن الفقيه حسن الطرابلسي (ت حوالي 1264هـ / 1867 م) له "تقييد" في شكل يوميات (من 958هـ/ 1551 م إلى 1277 هـ/ 1861 م).

- أحمد بن الحسين النائب الأنصاري الليثي (ت بعد 1335 هـ/1916) له "المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب" و" نفحات النسرين ".

3 – مكانة رجال الدين في المدن والريف:

تتحدد هذه المكانة من خلال تعرف الدور الذي كان يقوم به الفقهاء في المدن وشيوخ الزوايا بالريف، وعلاقة الحكام بهم ونوعية السياسة التعليمية التي انتهجوها في المدارس والزوايا.

فالفقهاء أصبحوا يتمتعون بوضعية ممتازة ومكانة مرموقة نظرا لصلتهم بالحكام، وارتباطهم بالجهاز الإداري، واعتمادهم على مردود الأوقاف، وتأثيرهم على العامة، وتحكمهم إلى حد كبير في جماعات الطلبة والعاملين في المؤسسات الدينية، فكانوا بذلك صلة وصل بين الحكام والسكان وعاملا مهما في اكتساب أنظمة الحكم المحلية الشرعية السياسية لدى عامة الناس في كل من الجزائر وتونس وطرابلس، ولهذا السبب بادر الحكام إلى رعاية الفقهاء وإدراجهم في سلك الوظيف الديني والى تأسيس العديد من المدارس، وتقديم يد المساعدة للكثير من الزوايا. ففي الجزائر أسس محمد الكبير باي الغرب (ت. 1213 هـ/ 1799 م) مدارس بمستغانم ووهران وجدد مدرسة تلمسان، واعتنى خاصة بالمدرسة المحمدية بمعسكر(139)، كما اهتم صالح باي (ت. 1207 هـ/1792 م) بقسنطينة بشؤون التعليم، فأدخل إصلاحات عليها (1181 هـ/1771 م) وخصص منحا سنوية لحوالي . .7 طالب وأنشأ مدرستي: سيدي الكتاني (1190 هـ/1776 م) وسيدي الأخضر (1193 هـ/ 1779 م)(140).

وفي تونس يعود تأسيس أغلب المدارس الحديثة بها إلى مبادرة الحكام، فقد أنشأ مراد الثاني (ت. 1088 هـ/1675 م) المدرسة المرادية بتونس والمدرسة الجمنية بجربة، وبنى محمد باي (ت. 1108هـ/ 1969م) ست مدارس، اثنتين منها للأحناف بباجة والقيروان، وأربعا للمالكية بالكاف وقفصة وتوزر وقابس لتكون مراكز لتأييد الحكم المركزي بتونس، كما أقام حسين بن علي التركي (ت. 1153 هـ/ 1740 م) مدارس بسوسة والقيروان وصفاقس وقفصة ونفطة وتونس (المدرسة الحسينية ومدرسة الخالة) وشمل القائمين عليها برعايته، فذكر حسين خوجة في كتابه الذيل أن حسين بن علي التركي سجل مرتبات ثلاثين مدرسا للتكفل بها، بعده أسس علي باشا (ت. 1169 هـ/1756 م) عدة مدارس (مدرسة حوانيت عاشور والمدرسة السليمانية المخصصة للطلبة المالكيين القادمين من الآفاق والمدرسة الباشية المخصصة للحنفية) وخصص لها أوقافا للإنفاق عليها، وهذا ما أشار إليه حمودة بن عبد العزيز في كتابه الباشي بأن علي باي الثاني خصص ميزانية موجهة لصرف مرتبات منتظمة للمدرسين والطلبة جمعها من يهود البلاد التونسية مع ريع بعض الأوقاف.

وفي طرابلس أولى أحمد القرامانلي (ت. 1158 هـ/1745 م) عناية خاصة بالتعليم، وذكر ابن غلبون في التذكار: " أنه كان يراعي جانب العلم الذي به حفظ الشريعة .. وأنه كان يجمع العلماء بين يديه لفصل الخصومة، وأنه كان يقبل منهم شفاعتهم ..." (141).

لم يسمح الجهاز الإداري والمنظمة العسكرية المتحكمة في إيالات المغرب العثمانية بتحول الفقهاء إلى جماعة ضاغطة وفئة مؤثرة في الحكم، فاقتصر دورهم على مجال الإفتاء والقضاء خاصة حيث كانت الرئاسة لسلك القضاء تعود إلى شيخ الإسلام الملقب بالأفندي، وهو عادة من أتباع المذهب الحنفي من الأتراك، وبعض جماعات الكراغلة والحضر، كان في أول الأمر يأتي من إستانبول، ثم أصبح يختار محليا من طرف الباشوات. فكان أول من تولى منصب شيخ

الإسلام في الجزائر الشيخ محمد بن يوسف (1022 هـ/1613 م)، وأول من أرسل من إستانبول لشغل هذا المنصب بتونس هو الشيخ رمضان أفندي متولي الإفتاء والخطبة بجامع الأحناف (يوسف داي)، ثم خلفه الشيخ أحمد الشريف من الكراغلة، قبل أن يبرز في عهد متأخر شيوخ آل بيرم المتولين للمدرسة الحنفية والعنقية (142).

تعود المكانة المميزة لفقهاء المذهب الحنفي إلى ارتباطهم بالحكام واتصالهم بمركز السلطة بإستانبول، فتولوا القضاء والإفتاء، وأصبحوا محل رعاية وحظوة لدى الحكام الذين حاولوا تحويل الإشراف على بعض المساجد المهمة من فقهاء المالكية إلى فقهاء الحنفية، لكنهم أمام تمسك غالبية السكان بفقهاء المذهب المالكي بقيت المساجد الكبرى في كل من طرابلس وتونس والجزائر تحت إشراف فقهاء المالكية، واضطر الحكام إلى بناء أو تخصيص بعض المساجد لأتباع المذهب الحنفي. ففي تونس مثلا تركز الأحناف بجامع القصبة منذ عهد حيدر باشا بعد أن فشل عثمان داي في جعل جامع الزيتونة مركزا للأحناف (1008 هـ/ 1599 م). وفي الجزائر أنشئ الجامع الجديد (1070 هـ / 1660 م) ليبقى الجامع الأعظم المجاور له مقرا لهيئة علماء المالكية، كل ذلك أدى إلى إقرار ازدواجية السلك القضائي وسمح للمفتين والقضاة من المذهب المالكي بالاندماج في خطة القضاء، في كل من الجزائر وتونس وطرابلس، بمان بقيت الأسبقية للأحناف بحيث كان شيخ الإسلام الحنفي وعادة من الأتراك يعتبر القاضي الأول في البلاد والمشرف على القضاء في جميع المدن، وله حق تعيين القضاة بها.

أما في الريف حيث انحسر نفوذ الفقهاء، فكان لشيوخ الزوايا (المرابطين) مكانة مميزة، وذلك للخدمات التعليمية والاجتماعية التي كانوا يقومون بها والنصائح والإرشادات التي كانوا يقدمونها، فهم يقومون بدور الوسيط والمصلح والمرشد والقاضي والمعلم، وقد ساعدهم على ذلك انتشار حركة التصوف ببلاد المغرب منذ القرن الثامن للهجرة (الرابع عشر الميلادي) والتي

ارتبطت بانتشار الزوايا وتعدد الطرق الدينية وتكاثر الأضرحة والمزارات التي بلغ عددها فقط ببلاد القبائل حسب الورتلاني حوالي 120 مزارا منها 50 بجرجرة (143). فأصبح للقائمين عليها من الشيوخ مكانة مرموقة في نظر العامة بعد أن انعدم الأمن واختفت السلطة المركزية بالبوادي، واشتد تهديد النصارى منذ القرن التاسع للهجرة (الخامس عشر الميلادي)، وهذا ما جعل لشيخ الزاوية مكانة خاصة في الوسط الريفي، فأصبح له تأثير على موقف شيوخ القبائل ورؤساء الأحلاف العشائرية، فكلمته مسموعة عند التوسط في النزاع بين القبائل والأحلاف، وفي ضمان عهد الأمان الصادر عن الحكام، وهذا ما سمح له في بعض الجهات أن يجمع بين دور المرابط (شيخ الزاوية) ومهمة شيخ القبيلة، فهو في هذه الحالة يقدر المجبى ويحدد القرية ويعين مجال الرعي، ويوزع الأراضي الزراعية بين أفراد القبيلة، ويحدد حصص الماء المخصصة للري، ويشرف على توزيع النفقات "الإعانات" على عائلات القبيلة، ويلتجئ إليه المظلومون والهاربون، فيكون لهم نعم المعين على خصومهم والمدافع عن حقوقهم.

كل هذه الخدمات جعلت شيوخ الزاوية وسطاء بين الإدارة بالمدن وسكان الريف لالتزام السكان بطاعتهم والأخذ برأيهم جعل الحكام يسقطون عنهم المغارم، ويظهرون لهم الاحترام فيقبلون شفاعتهم، ولا يترددون في زيارة الأضرحة وتكريم القائمين على المزارات.

تقوم الزاوية على الانتساب إلى إحدى الطرق الدينية، وتتميز بطريقة التسابيح والأذكار الخاصة بها وبمواسم الزيارة التي يؤم خلالها الأتباع (الإخوان) مقر شيخ الزاوية أو ضريح الولي الذي تنتسب إليه لأخذ الورد من شيوخها والتعهد بخدمتها، ويتولى أمر الطريقة أو الزاوية المقدم أو شيخ الزاوية، وتقوم سلطته على تنفيذ أوامره من طرف القائمين على الزاوية باختلاف رتبهم من الوكيل والمستخلف إلى الطالب والقداش، وعلى اعتقاد العامة في بركاته، فلا يرد له أتباعه طلبا، ولا يعصون له أمرا، وقد أدى هذا السلوك مع مرور الزمن إلى ظهور البدع والخرافات

والدروشة بين المنتسبين " الإخوان " وأغلبهم من الأميين الفقراء، كما نتج عن ذلك فساد أخلاق بعض القائمين على هذه الطرق فسمحوا بممارسات منافية للأخلاق أثناء مواسم زيارة الأضرحة والتبرك بها مثلما جرت به العادة لدى زيارة ضريح سيدي عابد بالشلف.

تنتسب الزوايا المنتشرة بولايات المغرب العثمانية إلى العديد من الطرق الدينية، وكان أهمها (144):

أ- **الطريقة الشابية:** نسبة إلى الإمام أبي عبد الله محمد بن عرفة الورغمي دفين تونس (803 هـ/1399 م) والتي أصبح لأتباعها نفوذ بدواخل تونس، فامتدت سلطة شيوخها من القيروان إلى شرق الجزائر ونواحي طرابلس (942- 965هـ/ 1532- 1556م)، فقاومت الإسبان، وقدمت العون للأتراك قبل أن ينتهي أمرها على أيديهم بعد مقاومة استمرت قرابة القرن.

ب- **الطريقة الشاذلية:** تنتسب إلى الشيخ أبي الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الشاذلي الغماري دفين الحميترا بصعيد مصر (571-656 هـ/ 1175- 1258م)، عمل على نشرها ببلاد المغرب سيدي أحمد بن يوسف الراشدي دفين مليانة (931هـ/1523 م) ومحمد بن علي الخروبي (ت. 963هـ/1554 م) فكانت أساس ظهور طرق أخرى تفرعت عنها أهمها الطريقة الزروقية نسبة إلى أبي العباس أحمد زروق البجائي البرنسي دفين مصراته (ت. 854 هـ/ 1441 م) انتشرت خاصة بإقليم طرابلس، والطريقة الشيخية للشيخ عبد القادر محمد من أولاد سيدي الشيخ (ت. 1022 هـ/ 1613 م) بالجنوب الوهراني، والطريقة الطيبية لمولاي عبد الله الشريف الوزاني (ت. 1089 هـ/1678 م) وأخوه الطيب الذي حملت الطريقة اسمه، وكان له نفوذ كبير بالغرب الجزائري، والطريقة الحنصالية لسيدي يوسف الحنصالي (ت. 1114 هـ/ 1702 م) الذي تأثر بدعوة أصحاب الطريقة الخلواتية، والطريقة الزيانية للشيخ

محمد بن عبد الرحمن بن أبي زيان القنادسي (ت. 1145 هـ/1733 م)، انتشرت بنواحي قنادسة وإقليم توات، والطريقة الدرقاوية لمولاي محمد العربي الدرقاوي (ت. 1239هـ/1613 م).

جـ – الطريقة القادرية، تعود في أصولها إلى الولي الصالح سيدي عبد القادر الجيلاني دفين بغداد (470-561 هـ/ 1079-1166 م)، كان لها نفوذ بالغرب الجزائري حيث بلغ عدد الزوايا المنتسبة إليها ثلاثا وثلاثين زاوية، منها زاوية الحاج مصطفى المختاري الغريسي (ت. 1200 هـ/ 1784 م) بالقيطنة على وادي الحمام .

تفرعت عن الطريقة القادرية العديد من الطرق أهمها الطريقة العيساوية لمحمد ابن عيسى المكناسي (ت. 933هـ /1526 م)، والطريقة العمارية لسيدي عمار بوسنة.

د – الطريقة الخلواتية: تقوم على دعوة كل من الشيخ عمر الخلواتي دفين قيصرية بالشام (ت. 800 هـ/ 1297 م) والشيخ كريم الدين الخلواتي المصري (986هـ/ 1578م) تنتسب إليها الطريقة الرحمانية التي أسسها سيدي محمد بن عبد الرحمن القشتولي (ت. 1208 هـ/1793م)، انتشرت ببلاد القبائل والأوراس والزيبان والشرق الجزائري، والطريقة التيجانية لأبي العباس أحمد بن المختار بن سالم التيجاني دفين فاس (ت. 1230 هـ/ 1815 م)، تأثرت إلى حد ما بالطريقة الشاذلية، وأصبح لها أتباع كثيرون بالجنوب الوهراني حيث مقر الطريقة (بعين ماضي) والصحراء الشرقية (تماسين) وإقليم السودان الغربي.

تضاف إلى هذه الطرق الدينية الرئيسية طرق أخرى محدودة الانتشار، أهمها الكرزازية أو الأحمدية (1017 هـ / 1608م) والعروسية والناصرية واليوسفية والمدنية والدردورية والعزوزية التي كان لها أتباع بتونس خاصة، والوقائية التي أنشأها بصفاقس ميمون الوقائي عند قدومه من الإسكندرية، وحافظت عليها أسرة الكرادي في تلك المدينة. هذا دون أن ننسى الإشارة إلى

الطريقة السنوسية التي ظهرت في فترة متأخرة على يد محمد بن علي السنوسي الخطابي (ت. 1276 هـ/ 1859 م) بإقليم برقة، وكان لها انتشار واسع في أقاليم فزان وبلاد السودان ومواقف بطولية ضد التوسع الإيطالي في إقليم طرابلس في الربع الأول من القرن الحالي.

4- نوعية الحياة وطبيعة النشاط الفني:

عبرت نوعية الحياة عن أسلوب العيش وعكست النشاط الفني وميول وأذواق السكان، فتميز سكان المدن على اختلاف مستوياتهم وتعدد طوائفهم برقة الذوق، وتنوع المظهر، والميل إلى الكماليات في المأكل والملبس والمسكن والغناء بفعل تقاليد محلية متوارثة منذ عهد الموحدين، وبسبب التأثيرات الأندلسية المقتبسة والاتصال بالمشرق الذي ساعد عليه ارتباط بلاد المغرب بالسلطنة العثمانية، وذلك عكس ما عرف به سكان الريف من بساطة في المظهر وخشونة في العيش، واقتصار الضروري من الأشياء في حياتهم (145).

عرف مجتمع المدن وخاصة سكان الحواضر الكبرى منه كيف يمزجون التقاليد المحلية بالطرق الأندلسية والأساليب الشرقية (التركية) في مختلف مظاهر حياتهم. وهذا ما يؤكده تنوع المحولات التي اشتملت على مختلف الطواجين المحضرة بالجبن والتفاح والسفرجل والبذنجان والقسطل والعين، وكذلك الكثير من الأكلات المميزة كالبسطيلة والشطيطحة، السفيرية، التشكشوكة، الطبيخة، البرانية، البكبوكة والأطعمة الخاصة سواء منها السائل كالجاري، الشربة، المرق، الحريرة أو التي تعتمد على اللحم والعجائن مثل أطباق الكباب، البوراك، المشوي، الضولمة، الديول، المحاجب، الطليطلي، المسفوف، التي تقدم مع المشروبات المعروفة بالشاربات المحفوظة في الجرار (الخوابي)، بالإضافة إلى الحلويات، ومن أهمها الكعك، القطايف، المقروض البقلاوة، الغريبية، الحلقوم، المشهد، الشربك، البسيسة، الإسفنج (146).

هذا في حين كان فيه سكان الريف محافظين على المأكولات التقليدية، فأغلب وجباتهم تقوم على الحليب والزبدة والسمن والجبن والزيتون والتين والتمر، مع بعض الأصناف المحلية التي تعتمد على العجائن مثل الكسكسي والشخشوخة والثريدة والغرائف والبغرير والمطلوع والأبراج التي كانت تختلف عما كان يصنع منها بالمدن .

أما الملبس فكان أيضا يختلف حسب طريقة المعيشة وأسلوب الحياة، فسكان المدن عرفوا بتنوع ملابسهم واختلافها منها المحلي ومنها المقلد من الأندلس والمشرق، بينما سكان الريف ظلوا محافظين في الغالب على ملابسهم التقليدية مثل الشاش والعمامة والبرنوس والقشابية والقاعة (الخف) بالنسبة للرجال، والملاية والحايك واللحفة والقندورة والمحزمة وبالبليغة للنساء، وهي بسيطة في منظرها، خشنة في صناعتها إذا ما قورنت بملابس الرجال وجهاز المرأة في المدن الذي يصنع من مختلف الأقمشة، وقد يستخدم فيه التطريز في بعض الملابس الخاصة بالأسر الموسرة مثل الطوق والفستان والقفطان والصدرية والمحرمة والبنيقة والحزام والبليغة وغيرها(147).

ونفس الاختلاف في أسلوب العيش نلاحظه فيما يتعلق بالمسكن من حيث كونه انعكاسا لنمط العيش ومظهرا لفن العمارة. فقد حافظ سكان الريف في مساكنهم على طابعهم التقليدي البسيط حيث كان المنزل العادي في أي مجتمع سكاني "دوار أو دشرة أو قرية" يتألف في الغالب من فناء واسع تنفتح عليه غرف تتصل بحظيرة المواشي، ويعلوه سطح في المناطق الداخلية، وقد يغطيه القرميد في المناطق الشمالية الجبلية الرطبة من ناحية شرشال إلى جهات تونس، هذا في الوقت الذي عرفت فيه المساكن بالمدن الكبرى تطورا ملحوظا فأصبح لها طابع معماري خاص بها يجمع بين الطرق المحلية والأساليب الشرقية، ويخضع لتأثيرات البحر المتوسط الأوربية، وهذا ما أعطى طابعا خاصا لبعض الحواضر مثل الجزائر وتلمسان وقسنطينة وتونس وسوسة وصفاقس وطرابلس، فاستعمل في بنائها الآجر والحجارة والقرميد، وعلت منازلها السطوح

وغطي ما كان مكشوفا منها للمارة بالقرميد، وكسي أغلبها بالجير، وقد تميزت منازل الأسر الميسورة بلطافة هندستها، فأغلبها كان على شكل مربع يتوسطه فناء به عين ماء أو بئر وتتناثر فيه بعض الأشجار المثمرة، يستند إلى عرصات تعلوها أقواس تنفتح عليها غرف تكون عادة مستطيلة، حليت سقوفها بالنقوش الجميلة وغطي الجزء الأسفل من جدرانها "بالزليج". هذا، وقد يعلو الطابق الأرضي طابق علوي له نفس الهندسة وإن كانت لغرفه نوافذ ضيقة محمية بالشبابيك وأبواب صغيرة تتصل بالفناء الداخلي وبالسطح بواسطة سلالم خشبية (148).

أما النشاط الفني فقد عبرت عنه بعمق نوعية الموسيقا وطبيعة الغناء، ففي الريف غلب على الغناء والموسيقا الطابع البدوي والحوزي بالجزائر، والمرزكادي بطرابلس المتميز بتواتر الأنغام وبرتابة الإيقاع وبساطة الآلات، مثل القصبة والربابة والزرنة (الغايطة) والبندير والطبل، واعتمد على الشعر العامي الملحون الذي انحصرت مواضيعه في المدائح والمراثي والفخر والتغني بالحب والبطولات والتشوق إلى الأحباب والتأسف على ما مضى من الأيام مثل أشعار سعيد المنداسي التلمساني (ت حوالي 1088 هـ / 1677م) وابن سويكت السويدي (القرن العاشر الهجري / القرن السادس عشر الميلادي) شاعر سويد، وأحمد بن التريكي (القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي)، والأخضر بن خلوف شاعر بني شقران (النصف الثاني من القرن التاسع الهجري /النصف الثاني من القرن السالسى عشر الميلادي)، ومصطفى بن إبراهيم (1284هـ/1867 م) شاعر بني عامر.

وفي المدن سادت الموسيقا والغناء الحضري الذي يعود إلى تقاليد عريقة غلب عليها الطابع الأندلسي، وداخلتها نغمات زنجية، وتأثرت إلى حد كبير بالأساليب التركية مثل إدخال تراكيب البشارف بتونس ولحن غناء الخوجات (الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله) بالجزائر، وإيقاعات الفن الغنائي النسائي بطرابلس (المزمزمات)، وقد اعتمد الفن الموسيقي بالمدن عامة

على أصحاب الصنعة (العوادة أو الطبالة) الذين استعملوا مختلف الآلات الوترية كالعود والقانون والكمنجة (القسنطينية) والرباب (التلمساني) وتفننوا في الآلات الإيقاعية كالطبل والصنوج والدف والطبيلات والطار والدربوكة التي كان يصاحبها استخدام الآلات الصوتية كالقصبة والزرنة والغايطة والناي (149).

يقوم الفن الغنائي بالحواضر عامة على منظومات شعبية تميل إلى التعابير الدارجة القريبة من نظم الزجل الأندلسي، فكانت بذلك استمرارا لفن الموشحات الأندلسية بموسيقاه الخاصة (النوبات) وبقصائده التقليدية (المولوديات والإخوانيات والحكم والغزل ووصف الطبيعة والتوبة)، هذا، وقد حافظت على هذا الفن الغنائي الأندلسي المعروف بالمالوف العائلات الحضرية من أصل أندلسي، واشتهرت به الأجواق الأندلسية بتلمسان وندرومة وشرشال والجزائر والبليدة وقسنطينة وتونس وزغوان وتستور وطرابلس ودرنة (150).

اشتهر بنظم وتلحين المألوف الأندلسي في الجزائر كل من أحمد بن التريكي (القرن الحادي عشر الهجري /السابع عشر الميلادي) ومحمد بن مسايب التلمساني (1190 هـ / 1776م)، وفي تونس وجد الفن الأندلسي تشجيعا خاصا من الحكام : مراد باي (1076-1087هـ/ 1665-1675 م) ومحمد باشا (1108 هـ/ 1696م) ومحمد الرشيد (1169- 1172 هـ/ 1756- 1759م)، واشتهر بالعزف والغناء كل من الأمير رمضان باي الضرير ومزهود ومحمد بن عبد النبي والمغني رمضان والعازف إسحاق اليهودي (151)، هذا في الوقت الذي كانت فيه حلقات الصوفية التي كانت تقام في الزوايا وبعض المساجد تحافظ على الفن الغنائي ذي الطابع الديني. فقد شجع مفتو الحنفية بالجزائر (مثل أحمد بن عمار ومحمد بن الشاهد والمنقلاتي) الإنشاد الديني. وغلب على حلقات الذكر بالزوايا استعمال الموسيقا، وقد اشتهرت في ذلك زوايا الطريقة القادرية والعيساوية والعزوزية... ففي ولاية طرابلس مثلا كان الإنشاد والموسيقا

يلازم الزيارة للزوايا، كما هو الحال في الزاوية الكبيرة والزاوية الصغيرة وزاوية سيدي الشعاب بمدينة طرابلس.

وفي الأخير يمكن القول بأن نشاط المدارس والزوايا ومؤسسات الوقف قد طبع الحياة الثقافية السائدة بمظهرها البسيط لدى عامة الناس أو بمستواها الراقي لدى الخاصة والأعيان والفقهاء وشيوخ الزوايا والموظفين وغيرهم. فقد سمح هذا النشاط بتأصيل الثقافة العربية الإسلامية بولايات المغرب العثمانية التي استمدت أسسها من التقاليد والعادات المتوارثة من العهود الإسلامية السابقة، وتفاعلت اقتباسا وعطاء وتواصلا مع الأقطار العربية الأخرى، واحتضنت الأساليب والطرق الأندلسية، وهذا ما جعل الاقتباسات التركية لا تتجاوز استعمال اللغة التركية في مجال ضيق لا يتعدى مؤسسة الجيش وبعض الوظائف السامية في الجهاز الإداري المركزي بعواصم الولايات، كما لم يسمح للتأثيرات الأوربية أن تترك بصماتها على واقع الحياة الاجتماعية والثقافية رغم كثرة الأوربيين بمجتمع المدن الساحلية بفعل نشاط البحرية. فلم يتعد مجال الاحتكاك بالأعلاج والأسرى من الأوربيين بعض المهارات والتقاليد في أوساط البحارة والتجار مثل استعمال لهجة تخاطب هجينة عرفت بلغة الفرانكا (Langua Franca) المؤلفة من العديد من الكلمات والتعابير الإيطالية والبروفانسية والإسبانية بجانب الكلمات العربية والتركية، فكانت وسيلة مفضلة في التفاهم مع الأجانب في الأوساط التجارية والبحرية بالمرافئ المغربية، لم تلبث أن زالت مع ضعف التعامل مع الخارج وانقطاع النشاط البحري .

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة يتضح لنا أن مظاهر النشاط الاقتصادي، وواقع الأوضاع الاجتماعية وطبيعة الثقافة، ونوعية الحياة اليومية في ولايات المغرب العثمانية (الجزائر وتونس وطرابلس)، هي المرآة الصادقة للتاريخ الحقيقي لهذه الأقطار، من خلالها تتحدد تصرفات الحكام، ويمكن فهم التطورات السياسية على مستوى الإدارة المحلية، أو في إطار العلاقات الخارجية مع مركز السلطة العليا، إستانبول، وباقي الدول الأوربية، فوضعية الإنتاج الزراعي ونوعية النشاط الحرفي، وطبيعة التبادل التجاري، وعلاقات الجهاز الحاكم بسكان المدن والريف، وتطور النشاط البحري (القرصنة)، كلها عوامل تفسر تطور مجتمعات وكيانات ولايات المغرب العثمانية، وتظهر مدى خصوصيتها أو اندماجها في الفضاء العثماني وتكاملها وتمايزها على باقي الولايات العربية العثمانية في المشرق.

إن ما تم عرضه من معلومات تتعلق بالتاريخ المحلي للجزائر وتونس وطرابلس أثناء العهد العثماني لا تكتمل الفائدة منه إلا بتسجيل بعض الملاحظات التي تبرز مكانة الاقتصاد وأهمية المجتمع والثقافة في هذا التاريخ:

1 – أن العهد العثماني في تاريخ كل من الجزائر وتونس وطرابلس يعتبر بمثابة المعبر الزمني الذي حافظ على التقاليد، وما يرتبط بها من أساليب العيش وطرق الحياة التي كانت سائدة في الفترة الإسلامية السابقة، وساعد على تمايز كياناتها السياسية، وهذا ما ينفي عن الوجود العثماني في المغرب العربي الطابع الاستعماري أو هيمنة العناصر التركية، ويبعد عنه تهمة التسبب في انغلاق أقطار المغرب وتهيئة الظروف فيما بعد لخضوعها للهيمنة الأوربية؛ فالتاريخ المحلي الاقتصادي منه والاجتماعي يؤكد على أن الحكم العثماني في المغرب العربي له خصوصية وأوضاع خاصة به تجعل منه إحدى فترات التاريخ الخاص بتلك الأقاليم، عكس ما تذهب إليه الكثير من الدراسات

الغربية التي تحاول جاهدة اعتبار العهد العثماني استعمارا تركيا يتنافى ومصالح وتطلعات شعوب المغرب العربي.

2 - أن الفترة العثمانية من تاريخ ولايات المغرب العربي تعتبر بحق فترة مميزة بواقعها الاقتصادي وتنظيماتها الاجتماعية، ونوعية الجهاز الحاكم، وخصوصية الإدارة المحلية، وهذا ما سمح لشعوب تلك الولايات باستكمال بنائها الاجتماعي، وساعدها على تشكل ذهنيتها الثقافية، وهيأ الظروف لاندماج العناصر المختلفة التي كانت تشكل مجتمع المدن، ومكن من إيجاد انسجام ضمن تعايش المجموعات القاطنة بالريف؛ فتحول الحكم العثماني لأقطار المغرب من نظام عسكري مرتبط بالخارج ومهتم بممارسة النشاط البحري (القرصنة) إلى مؤسسات إدارية معتمدة على القدرات المحلية ومتجاوبة مع الظروف الاجتماعية.

3 - أن الواقع الاجتماعي والمتطلبات الاقتصادية كان لها تأثير ملموس على تطور نظام الحكم في كل من الجزائر وتونس وطرابلس وعلى فترات القوة والضعف والازدهار والانكماش، فنوعية العلاقات الاجتماعية والأنظمة الإدارية ومستوى النشاطات الاقتصادية، تسمح لنا أن نعتبر ولايات المغرب العثمانية عرفت في القرنين العاشر والحادي عشر الهجري / السادس عشر والسابع عشر الميلادي فترات نمو وازدهار تميزت بصفة عامة باستقرار الأوضاع ونشاط الاقتصاد وتوافر مصادر دخل كافية للإنفاق على الجهاز الحاكم، بينما في القرنين التاليين (الثاني عشر والثالث عشر الهجري / الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي) عرفت تلك الأقطار فترات جمود وتراجع تميزت بتكرر الثورات وزيادة الضغط المالي على الريف وسكان المدن بعد أن شحت مصادر الجهاد البحري، وتكررت هجمات الأساطيل الأوربية، وتوترت العلاقة بين الحكام والسكان .

4 - أن النشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والتنظيمات الإدارية لولايات المغرب العثمانية يقوم على مبدأ التخصص في الإنتاج، والامتياز في المعاملة حسب المقدرة الاقتصادية،

والمنزلة العسكرية، والمكانة الاجتماعية . فالنشاط الاقتصادي يقوم على توفير المداخيل المالية لضمان الحاجات الضرورية ولتلبية متطلبات الجهاز الإداري، بينما الحراك الاجتماعي تحكمه وتوجهه موازين القوى بين فئات وطوائف المدن والحكام وكذلك بين جماعات الريف والجهاز الإداري، وهذا ما اكسب التنظيم الإداري المتحكم في النشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية طابعاً عسكرياً من حيث موظفوه وقوانينه وتوجهاته التي تتلخص في مهمتين رئيسيتين هما إقرار الأمن وقمع حركات التمرد، وضمان مصادر دخل قارة للإنفاق على الجهاز الحاكم عن طريق استخلاص الجبايات، وتشجيع النشاط البحري للحصول على الغنائم والأسرى الأوربيين.

5- أن الخدمات الاجتماعية والمهام التعليمية والتنظيمات الدينية ظلت خارج اهتمام الجهاز الحاكم باعتبارها شؤونا تخص السكان، وتهم الهيئات القائمة عليها، وهذا ما أعطى دورا مهما لمؤسسة الأوقاف في المدن، وخاصة منها المهتمة بأوقاف الحرمين الشريفين أو المشرفة على المساجد الحنفية (سبل الخيرات)، أو التي تعود إلى هيئات خاصة كالأندلسيين والأشراف ورجال الدين الصالحين (الأولياء والمرابطين)، أو الموجهة لبعض الخدمات كأوقاف العيون والثكنات، وغيرها. بينما الريف تكفلت بحاجاته الروحية والتعليمية والاجتماعية الطرق الدينية (الزوايا)، وأعيان العشائر، وشيوخ القبائل، وهذا ما عمل على المحافظة على استمرارية الحياة وتكيد التقاليد المتوارثة، وأبقى على تماسك المجتمعات المحلية ونظم العلاقة بين الجهاز الحاكم ومختلف الطوائف والجماعات في المدن والريف لفائدة الحكام، وعلى حساب السكان الخاضعين، وأدى في أواخر العهد العثماني إلى انفصام الروابط بين الجهاز الحاكم والقوى المؤثرة في المجتمعات المحلية على الرغم من تحول ذلك الجهاز الحاكم في أقطار المغرب العثمانية إلى سلطة فعلية مستقلة عمليا عن إستانبول ومتعاملة مباشرة مع الدول الأوربية، وهذا ما أدى إلى تأزم في الأوضاع الداخلية وتوتر في العلاقات الخارجية، ومهد للنفوذ الأجنبي، وساعد على نجاح المشروع الاستعماري في المغرب العربي باحتلال الفرنسيين للجزائر (1246 هـ/1830 م) وفرض حمايتهم على تونس (1298 هـ/1881 م) وعودة طرابلس للحكم العثماني المباشر (1251 هـ/1835 م) قبل أن تقع هي الأخرى تحت الاحتلال الإيطالي (1329 هـ/1911 م).

الهوامش والإحالات

1 - المطالب المخزنية: هي مجموع الضرائب المستخلصة من سكان الريف في العهد العثماني نقداً أو عيناً، وهي صنفان: ضرائب اعتيادية شرعية، وهي العشور والزكاة، وضرائب مستحدثة طارئة لا تستند إلى دليل شرعي، تستخلص في أوقات غير محددة، وقد يلجأ الحكام إلى استعمال القوة في تحصيلها، ومن أهمها النائبة والغرامة والخطية والمجس والضيفة واللزمة وغيرها.

2- Abderrahmane Benachenhou, Régimes des terres et structures agraires au Maghreb, Alger, Éd. Populaire, 1970.

- Dr Worms, «Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans», in Journal Asiatique, janvier, 1844.

3 - الكراغلة أو القرغلان تحوير للتعبير التركي " قول أوغلي " أي أبناء العبيد على اعتبار أنهم عبيد للسلطان، وهم المولدون من آباء أتراك عاملين بالإنكشارية وأمهات من سكان البلاد. أصبحوا يشكلون جماعة مهمة من سكان المدن ذات مكانة اجتماعية مميزة، وان لم يسمح لهم الأتراك العاملون بالحامية بمنافستهم في المناصب والامتيازات فظلوا تابعين لهم وخاضعين لأوامرهم.

4 - الفحوص جمع فحص، وهي الجهات القريبة من المدن والتي عرفت في الفترة الإسلامية بالأرباض (جمع ربض)، يمتلك أراضيها سكان المدن ويقوم فلاحون بخدمتها لفائدتهم؛ تحول جزء منها أواخر العهد العثماني إلى أوقاف خيرية حتى لا يستحوذ عليها الحكام أو يصادرونها، وقد اشتهرت فحوص مدن الجزائر وتونس وطرابلس وقسنطينة بوفرة إنتاجها وسعة مساحتها التي تمتد خارج أسوار المدينة عشرات الكيلومترات .

5- J. Pouyanne, La propriété foncière en Algérie, Alger, A. Jourdan 1900.P.226.

- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (الفترة العثمانية)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص ص. 26 و 49.

6- المصدر السابق، ص ص. 52 و 61.

7- المصدر السابق، ص ص. 55 و 56.

- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص ص. 545-546 .
- نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا في منتصف القرن السادس عشر، حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد حاتم، ط. 2، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2001، ص ص. 151-152 .

8- Consul Vallière, Mémoire (Alger en 1781), pub. Par Chaillou, Toulon, s.d., p. 31.

9- A. M. Perrot, Alger, esquisse topographique, Paris, Ladvocat, 1830, sp..
P. Genty de Bussy, De rétablissement des Français dans la Régence d'Alger, T. 2, Paris, Firman-Didot, 1839, pp. 342-345.

10- A. Memmi, «Exemple de structure de la propriété dans une bourgade tunisienne au XlXè siècle (Ksar-Hellal)», in Actes du Colloque : Structures précapitalistes, Université Paris VIII, Paris, 1981, p. 322.

11- الجابدة أو المشية أو الزويجة أو السكة: مترادفات لوحدة قياس المساحة الزراعية المتعارف عليها الفلاحون بأقطار المغرب العربي وهي تماثل "جفتلك" بالأناضول. و مساحتها تقدر بما يمكن لثورين أو بقرتين حرثه من الأرض في يوم واحد، وعادة ما تحدد بـ 10 هكتارات و 6 في الجبل (الهكتار 10.000 متر مربع).

- الصاع : الوحدة التقليدية لقياس الحبوب ببلدان المغرب العربي، يختلف وزنها حسب المواد والأمكنة، ففي الجزائر مثلا يقدر الصاع بـ 80 لترا للحبوب و 85 للملح.

12- I. Urbain, « Appendice, Notice sur l'ancienne province du Titteri », in Tableau de la situation des établissements français en Algérie, 1844-1845, p. 402.

13- P. Costanzo Bergna, Tripoli del 1510 al 1850, pp. 281-282.

- القرش أو الريال الإسباني أو الدورو وقد يعرف بالدولار أو القرش القوي، تقدر قيمته بالنسبة للفرنك ما بين 5.25 و 5.43 فرنك، (الفرنك = 86، 1 ريال جزائري).

14 - Archives du Ministère de la Guerre (A.M.G.) à Vincennes, Rapport Rousseau sur le système monétaire de Constantine, 1838, p. 50.

الريال بوجو يعرف بدراهم الجزائر أو دورو في الجزائر، وهو عملة فضية تماثل الأقجة العثمانية، وان كانت تختلف عنها في القيمة والوزن، ومتوسط وزن الريال 10 غ. و يعادل في قيمته 1.86 فرنك فرنسي.

15- الجرايات جمع جراية، وهي مرتبات الجند وعلاوات الموظفين، تعرف في أقطار المشرق التابعة للدولة العثمانية بالعلوفات أو السليانة، وقد جرت العادة أن تسدد نقدا أو عينا في نهاية الشهر، وتضاف لها مكافآت خاصة في المواسم وعند تولية الحكام .

16- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، ص ص. 35 و 60-61.

- Nacereddine Saidouni, Le waqf en Algérie à Vépoque ottomane (XVII-XIXè siècles), Koweït, Fondation publique des Awqaf, 2007, pp. 122-141.

17- L. Rinn, « Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey », in Revue africaine, T. 41/1897, p. 137.

18- رودلفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، القاهرة، معهد الدراسات العربية العليا، 1965، ص ص. 131- 230.

19- الدراسات M. Morineau, «L'ankylose de l'économie méditerranéene au XVIIIè et au début du XlXè siècle », in Actes de Journées d'Etude, Nice, 12-13 mai 1972, pp. 95-107.

وكذلك : ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، ص ص. 363- 364 و 372.

- الهكتار : وحدة قياس الأراضي الزراعية المستعملة بشمال أفريقيا، تقدر مساحته بـ 10.000 متر مربع، وهو بمثابة الفدان في المشرق الذي يقل عنه بأكثر من الضعفين (الفدان: 4.200 متر مربع).

20- E. Vayssettes, « Histoire des derniers Beys de Constantine », in Revue africaine, T. 3/1858, p. 116.

- A. Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, Paris, P.U.F., 1961, pp. 97-98 et 101.

- الحكور: وهو كراء أراضي الدولة المسماة بأراضي البايليك، والمعروفة في المشرق بأراضي الميري.

21- الحاج أحمد الشريف الزهار، " مذكرات "، نشر أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر، 1974، ص ص. 15-16.

- الآغا يحيى: قائد الإنكشارية بمدينة الجزائر وإقليمها، عرف بحسن تصرفه، فنظم الإدارة المحلية وأخمد انتفاضات القبائل، واهتم بتحصين البلاد، ورعاية السكان. أمر حسين باشا آخر دايات الجزائر بقتله بفعل الوشاية (1827)، ففقدت الجزائر بموته قائدا محنكا، في وقت فرض فيه الفرنسيون الحصار على السواحل تمهيداً لاحتلال مدينة الجزائر(1830).

22 - أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، الدار التونسية للنشر، 1976، الجزء 2، ص ص. 160-161.

23 - المصدر السابق، ج. 3، ص. 23.

24 - المصدر السابق، ج. 3، ص. 24.

25 - ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، ص ص. 50 و 52-53.

26- Venture de Paradis, «Alger au XVIIIè siècle», pub. par E. Fagnan, in Revue africaine, T. 39/1895, pp. 245-246.

- عمر علي بن إسماعيل، انهيار الأسرة القرامانلية في ليبيا (1795-1835)، طرابلس، 1966، ص ص. 226-227 .اعتمادا على تقرير مور (Mur).

27- W. Shaler, *Esquisse de l'État d'Alger*, traduit de l'anglais par Bianchi, Paris, L. Ladvocat, 1830, p. 49.

لمعرفة قيمة الريال بوجو، انظر هامش 14.

28 - بيت المال يقصد بها الخزينة العامة حيث تحفظ أموال ومقتنيات الدولة، يشرف عليها عادة الخزندار ويساعده موظفون، منهم الدفتر دار ووكيل الحرج .

- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792- 1830)، ط. 2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص ص .

29- Dr Shaw, Voyage dans la Régence d'Alger, traduit de l'anglais par J. Mac Carthy, Paris, Malin, 1830, p. 176.

- الفرنك: عملة فرنسية عوض بها الجنيه الفرنسي بعد الثورة الفرنسية (1789)، وهو عملة فضية تسدد بها عادة الاحتكارات الفرنسية، تقدر بربع الريال الإسباني المستعمل (0.25) وتعادل بالريال الجزائري 86، 1.

30- Venture de Paradis, pp. 242-245.

31 - عمر علي بن إسماعيل، ص 226.

32- Prince de Bourbon, La dernière conquête du Roi, Alger, 1830, Paris, Éd. C. Lévy, 1930, p. 16.

33 - ميكال دي إيبالزا، معاهدة السلم الأولى الإسبانية -الليبية (1784)، ترجمة طه إدريس، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، 1980، ص. 43.

34- Sacerdoti, «Venise et les Régences d'Alger, Tunis et Tripoli (1699- 1764)», in Revue africaine, n°452-453/1957, pp. 273-297.

- سكة البندقية، وتعرف بالدكة، وهي عملة ذهبية كانت شائعة الاستعمال بأقطار المغرب العربي، تحدد قيمتها العملات الأخرى وهي الريال أو القرش الإسباني، والتالاري النمساوي، والأقجة العثمانية، انطلاقا من وزنها وهو 3.559 غ . ذهب.

35- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص. 198.

36 - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص ص. 196- 210.

- A. Dugaste, Notice sur les poids, mesures et monnaies de Tunis Paris, 1832, pp. 52 et suiv.l

- A. Bonneville, Nouvelle Encyclopédie monétaire, Paris, Gros, 1849 pp. 44 et suiv.

- كولا فرلايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القره مانلي، ترجمة عبد القادر المحيشي، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، 1988، ص ص. 41- 49.

37 - M.-H. Chérif, « Introduction de la piastre espagnole (Rayai) dans la Régence de Tunis au début du XVIIIè siècle, in Les Cahiers de la Tunisie, 16eme année, 1968, pp. 45-53.

- حسن حسن الفقيه، اليوميات الليبية، تحقيق محمد الأسطى وعمار جحيدر، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح ومركز دراسة جهاد الليبيين، 1984، ص ص. 184-185.

38 - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص ص. 179-183 .

39 - المصدر السابق، ص. 213.

- محمد مصطفى الشركسي، سك وتداول النقود بطرابلس الغرب (1551-1911)، طرابلس، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين، 1991، ص. 69.

40- W. Shaler., pp. 49-50 et 104.

- ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر في العهد العثماني، موسوعة الجزائر في التاريخ، الجزء الرابع، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 62.

41 - محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس، سيراس للنشر، 1980 ص ص. 92 و 94.

42 - عمر علي بن إسماعيل ،، ص. 233.

43 - M. Dallouni, « Le problème de l'alimentation en eau potable de la ville d'Alger», in Bulletin de la Société géographique d'Alger, 1928.

44 - عثمان الكعاك، عنابة قبل وبعد الإسلام، مجلة الأصالة، الجزائر، عدد 34-1976/35، ص. 53.

- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003، ص ص. 30-31.

45 - أحمد بن أبي الضياف ،، ج. 2، ص. 118 .

46 - المصدر السابق، ج. 3، ص. 195.

47- حمودة بن عبد العزيز، كتاب الباشي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم 351، ص. 340.

48 - لوسيت فالنسي، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر (1790-1830)، ترجمة إلياس مرقص، بيروت، دار الحقيقة، 1980، ص ص. 59-...

- Nacereddine Saidouni, L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1792-1830), Beyrouth, Dar al-Gharb al-Islami, 2001, pp. 409-416.

49 - الحسين بن محمد السعيد الورتلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، نشر محمد بن أبي شنب، الجزائر، مطبعة فونتانا، 1908، ص ص . 610-614.

50- محمد الهادي الشريف، حمودة بن عبد العزيز وأفكاره التقدمية، بحث قدم في ندوة المؤسسات الدينية ببرلين (24-29 مارس 1980)، عمل غير مطبوع ، ص. 3 .

- الهيكتولتر، يستعمل في قياس السوائل وتحدد سعته بمئة لتر.

- القفيز، يماثل القيسة أو الكيلة، يستعمل بتونس، ويقدر القفيز الواحد بالنسبة للحبوب بنصف هيكتولتر.

51 - Nacereddine Saidouni, L'Algérois rural., pp. 83-116.

- ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر،، ص. 58.

- كنتال، هو تحوير لكلمة القنطار، يعتبر وحدة قياس الكميات الكبيرة من المحاصيل، يختلف وزنه حسب النواحي والمحاصيل من 100 إلى 119 رطل (حوالي 54 إلى 59.5 كلغ).

- حوش بالجزائر وهنشير بتونس وطرابلس، وهو مزرعة صغيرة مؤلفة من عدة جابدات، تكون عادة في ملكية الدولة أو بعض الخواص ويعمل فيها أجراء (الخماسة).

52 - Desfontaines et Peyssonnel, Voyage dans les Règences de Tunis et d' Alger, pub. par Dureau de la Malle, Paris, Gide, 1838, T. 2.

53 - حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، لمحة تاريخية طحصائية عن إيالة الجزائر، ترجمة محمد العربي الزبيري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص. 74.

54 - محمد الصالح العنتري، سنين القحط والمسغبة أو مجاعات قسنطينة، نشر رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص. 35.

55 - عبدالله بن محمد بن الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/ 1695-1705 م)، تحقيق وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006.

- L. Golvin, Aspects de l'artisanat en Afrique du Nord, Paris-1957.
- P. Ricard et A. Bel, Les industries indigenes de l'Algerie, Alger, 1913.

56 - Desfontaines et Peyssonnel., T. I, pp. 76-77.

57- Le D. de Haëdo, «La topographie d'Alger», trad. de A. Berbrugger et Dr. Monneau, in Revue africaine, T. 20/1876, pp. 145-163.

58- Desfontaines et Peyssonnel, op. cit., T. II, pp. 15-16.

59- L. Golvin, Les tapis algériens, Alger, 1953.

60- ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر،، ص . 67.

61 - المصدر السابق، ص . 66.

62 - محمد رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس 1764(-1782)، تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1980، ص. 221.

63 - A. Nouschi, « Constantine à la veille de la conquête française », in Les Cahiers de la Tunisie, nQl 1/1955, p. 381.

64 - H. Klein, Feuillets d'El- Djazar, Alger, Fontana, 1937, p. 102.

- A. M. Perrot, op. cit-

- محمد رشاد الإمام ،، ص . 221 .

- أحمد سعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي (1795-1832)، بيروت، دار الكتاب الجديد، 2001، ص. 24.

65 - P. Eudel, Aperçu historique de Vorfèvrerie algérienne et tunisienne Alger, 1920.

66- عبد الله بن محمد بن الشويهد، ص ص. 30-33.

67 - A. Raymond, Tunis sous les Mouradites, la ville et ses habitants au XVIIIè siècle, Tunis, Cerès éditions, 2006, pp.

68 - علي الميلودي عمورة، مدينة طرابلس العريقة ومعمارها الإسلامي، طرابلس، الفرجاني، 1993.

69- C. Charmet, Le commerce de la Tunisie au XVIIle siècle, Alger, s.d., p. 65.

70- M. Emerit, « Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIIè et au début du XlXè siècle », in Bulletin de l'Institut de recherches sahariennes, Faculté d'Alger, 1er semestre, T. 11/1954, p. 39.

71 - لوسيت فالنسي، ص ص. 129-130. شارل فيرو، الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي كرجمة وتعليق محمد عبد الكريم الوافي، ط 3 ، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1994، ص ص 187و 225.

72- R. Romano, Commerce et prix du blé à Marseille au XVIIIè siècle,Paris, A. Colin, 1956, pp. 134-136.

73- M. Emerit, « Les liaisons... »,., pp. 29-37.

74- W. Shaler., pp. 49-50.

75- P. Masson, « Concessions et compagnies d'Afrique »,in Bulletinde géographie historique et descriptive, 1909, p. 57.

- M. Mauroy, Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale, Paris, 1845, pp. 32-63.

76- P. S. Girard, Mémoire sur l'agriculture, l'industrie et le commerce de l'Égypte, Paris, imp. Royale, 1822, pp. 153-154.

77- M. Emerit, « La situation économique de la Régence d'Alger en 1830 », in Information historique, n°2, mars-avril 1952, p. 171.

78- Eu. Plantet, Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833), Paris, F. Alcan, 1889, T. 2, p. 463.

- P. Montagnon, La conquête de VAlgérie (1830-1871), Paris, 1986, p. 50.

79-كوستنازيو بيرنيا، طرابلس منذ 1510 إلى 1850، ترجمة خليفة محمد التليسي، طرابلس، الفرجاني، 1969، ص ص.284-285.

80 - أبو عبد الله محمد بن أبي دينار القيرواني، المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس، تحقيق وتعليق محمد شمام، تونس، المكتبة العتيقة، 1967، ص. 203.

81 - الحسن الوزان المعروف بليون الأفريقي، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط. 2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1983، ج. 2، ص ص . 17، 37، 50، 56، 74.

82 - J.- A. Peyssonnel, op. cit., T. l, p. 258.

83- حسن حسني عبد الوهاب ، خلاصة تاريخ تونس، ط 4،، تونس، دار الجنوب ،2001، ص ص. 114- 115.

84- رودولفو ميكاكي،.

Dr F. Hoefert, États tripolitains (Régence de Tripoli), 2ème éd., Tunis, Bouslama, 1980.

85 - ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر،، ص. 88.

86 - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص ص. 561-565.

- ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر، ص ص. 89-90.

- عبد الله بن محمد الشويهد، ص ص. 141-142.

- A. Berbrugger, Un memoire sur la peste en Algerie, Paris, 1847, pp. 205-247.

- N. SaIdouni, L'Algerois rural..., op. ci., pp. 362-364.
- Ch. Bois, « Famines et sécheresses en Algérie », in Revue pour Vétude des calamités, Genève, 1944, pp. 47-62.

87- Ed. Bloch, La peste en Tunisie, Tunis, 1929.
- Ch. Bois, « Sécheresses et pluies en Tunisie », in Revue pour Vétude des calamités, Genève, 1944, pp. 3-26.
- P. Sebag, La peste dans la Régence de Tunis aux 17-18 siecles, in. Ibla, Tunis, n.109/ 1965,pp.35-48.

88- محمد رجب الزائدي، ليبيا في عهد القره مانلي، بنغازي، دار الكتاب الليبي، 1974 ، ص 87.

- شارل فيرو، ص ص 187،225، 336 -338.

نيكولاي إ. بروتشين،، ص. 131.

- أحمد سعيد الطويل، ص ص. 284- 285.

89 - E. Lapène, Aperçu historique sur la Régence d'Alger, Metz, 1842.

- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص. 562.

90- الورتلاني،، ص ص. 228-229 و 612.

91- رودولفو ميكاكي ،، ص. 108 .

92- محمد الصالح العنتري ،، ص. 39.

93- ابن أبي الضياف ،، ج. 3، ص. 54.

94- E. Lapène, op. cit., p. 250.

95- C. Boutin, Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger, pub. par G. Esquer, Paris, Champion, 1927, pp. 72-73.
- W. Shaler, op. cit., p. 72.
- X. Yacono, «Peut-on évaluer la population de l’Algérie à la veille de la conquête», in Revue africaine, T. 98/1954, pp. 277-307.

96- L. Valensi, Fellahs tunisiens aux XVIII-XIXè siècles, Paris, 1977, pp. 31-88.

- J. Pignon, «La Tunisie turque et husseïnite», in Initiation à la Tunisie, Paris, 1950, pp. 98-133.
97- E. Rossi, « Tripoli », in Encyclopédie de l'Islam, Éd. Paris, T. IV, pp. 857-861.
98- T. Bachrouch, Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIé siècle, Tunis, SNET, 1977, p. 35. .A. Raymond, p 63
99- Eu. Plantet, Correspondance des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la cour (1577-1830), Paris, 1883, T. 1, p. 124
- T. Bachrouch, op. cit., p. 43.
100- Le père Dan, Histoire de la Barbarie et ses corsaires, Paris, P. Rocolet, 1637, pp. 285, 377-379 et 411-434.

101- شارل آندري جوليان، تاريخ أفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشير ابن سلامة، تونس، الدار التونسية للنشر، 1985، ج. 2، ص. 371.

1 02 - نيكولاي إ. بروتشين،، ص ص. 105 - 120.

- J. Pignon, « L'esclavage en Tunisie de 1590 à 1620 », in Revue tunisienne, T. 1/1930, pp. 23-37.
103- X. de Planhol, Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam, Paris, Falmmarion, 1968,, ppl55-158.

- حسن حسني عبد الوهاب ،، ص ص. 134- 135.

- M. Epalza et R. Petit, Etudes sur les Moriscos andalous en Tunisie, Madrid, 1973, pp. 77-88.

104- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، ص ص. 29 و 48.

- D. Brahimi, « Quelques jugements sur les Maures andalous dans les Régences turques au XVIIIè siècle », in Revue d'histoire et civilisation du Maghreb, nQ9/1970, pp. 39-51.

105- أبو سالم عبد الله العياشي، ماء الموائد (رحلة)، نشر محمد حجي، الرباط، 1977.

106- N. Saïdouni, L'Algérois rural., p. 320.

107- S. Bencheneb, « Un contrat de mariage algérois du début du XVIIIè siècle », in Annales de l'Institut des études orientales, T. III/1955, pp. 99-100.

108 - رودولفو ميكاكي،ص ص. 206-207 و 296.

- M. Eisenbeth, « Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830) », in Revue africaine, T. 96/1952, pp. 114-187.
- C. Hagège, « Communautés juives en Tunisie à la veille du protectorat français », in Le mouvement social, Paris, 1980, pp. 35-50.

109- يعود سببها إلى تحكم اليهود في النشاط التجاري بعد أن وجدوا الدعم والمساندة من الداي مصطفى باشا، وقد حدثت الانتفاضة شهري يونيو وأغسطس (1210 هـ/ 1805 م) وتسببت في هلاك 107 يهودي وهجرة نحو 200 أسرة يهودية من مدينة الجزائر إلى مدينة ليفورن بإيطاليا و100 أسرة أخرى إلى مدينة تونس.

- عزيز سامح إلتر، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة محمد عامر، بيروت، دار النهضة العربية، 1979، ص ص. 584- 585.

- J. Chouraqui, Les Juifs d'Afrique du Nord marchant vers l'Occident, Paris, P.U.F., pp. 63-84.
- M. Eisenbeth, op. cit., pp. 134-146.

110- P. Costanzo Bergna, op. cit., p. 284.

111- ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر، ص ص. 99-102.

112 - المصدر السابق، ص ص. 100-101.

- عبدالله بن محمد الشويهد، ص. 67.

113 - P. Masson., p. 57 et suiv.
- L. Valensi,., pp. 31-88.

114- اليولداش (جمعه اليولداشلار)، يطلق على الجندي الإنكشاري المستقدم من الأناضول للعمل العسكري في إيالات المغرب العثمانية، ويشكل هؤلاء الجنود فرق الوجاق الموزع على

الحاميات، ويختلف عددهم حسب سياسة الحكام وتبعا للظروف الأمنية والاقتصادية، وقد تراوح مجمل عدد اليولداشلار في أغلب الفترات التاريخية بين 15000 و 20000، ففي القرن الثاني عشر الهجري /الثامن عشر الميلادي كان عددهم يقدر بـ 8000 في الجزائر، وبـ 4000 بتونس، و 300 بطرابلس.

115- N. Federmann et H. Aucapitaine, « Notice sur l'histoire et l'administration du Beylik du Titteri », in Revue africaine, T. 9/ 1865.

- L. Valensi, op. cit., pp. 31-88.

116- ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر، ص. 108.

117- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، ص ص. 40-42.

118- ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر...، ص ص . 111-112.

- H. D. de Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Paris, E. Leroux, 1887, p. 409.

119- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص ص. 251 و 278-279.

120- - M. Emerit, Les tribus privilégiées..., pp. 44-54.

- J. E. Hebenstreit, Lettres à Frédéric Auguste II Roi de Pologne, Pub. par Bernouillies, Berlin-Leipzig, Trad. française par Eyriés sous le titre: «Voyage à Alger, Tunis et Tripoli en 1732», in Les nouvelles annales de voyages, T. 16/1830, pp. 44-46, 70-72, 89-90.

121- الحاج الشريف الزهار،ص ص. 84-87.

122- صالح عبد المولى الحريري، سياسة يوسف باشا، المجلة التاريخية المغربية، زغوان، عدد 37-38/1985،ص ص 88-92.

123- الحسين الورتلاني، ص. 644.

124- - O. Damerdji, « Tlemcen, un exemple de l'organisation économique d'un centre urbain dans l'Algérie précoloniale »,

in Actes du colloque « Structures et cultures précapitalistes », Université Paris- Vincennes, Paris, 1981, p. 381.

125- محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، دمشق، دار اليقظة العربية، 1964، ص. 295.

126- J. E. Hebenstreit, op. ci., pp. 30-46.

127- محمد بيرم التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، القاهرة، المطبعة الإسلامية، 1885، ج 10، ص ص. 132-133.

128 - صالح عبد المولى الحريري، ص ص. 88-92.

129 - الحسين الورتلاني، ص ص. 610 و. 65-651.

130 - G. Esquer, Les commencements d ،un Empire, la prise d'Alger, Paris, Larousse, 1929, p. 13.

131 - الحسين الورتلاني، ص. 217.

132 - رودولفو ميكاكي ،، ص. 108.

133 - Aperçu historique, statistique et topographique sur l'Etat d'Alger, rédigé par des officiers français, Marseille, 1830, p. 206.

134 - حمدان بن عثمان خوجة، ص. 87.

135 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1981 (2 ج.).

- العيد مسعود، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة سرتا، قسنطينة، عدد 1980/3، ص ص. 58-76.

- ناصر الدين سعيدوني، دور الزوايا التربوي والتعليمي في الجزائر العثمانية (نموذج بلاد القبائل)، أعمال مؤتمر العلم والمعرفة في العالم العثماني، إستانبول، 2000، ص ص. 41-87.

- محمد بن محمد الأندلسي الوزير سراج، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيروت، دار الغرب الإسلامي (ثلاثة أجزاء).

- عثمان الكعاك، محاضرات في مراكز الثقافة بالمغرب العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، القاهرة، معهد الدراسات العربية العليا، 1958 .
- علي مصطفى المصراتي، مؤرخون من ليبيا، مؤلفاتهم ومناهجهم، طرابلس، 1977.
- M. Emerit, « L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830 », in Revue d'histoire moderne et contemporaine, Paris, T. 1/1954, pp. 199-212.

136- الحسين الورتلاني، ص. 621.

137- سعد الدين بن شنب، النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر، مجلة جامعة الجزائر، العدد الأول، 1964، ص. 39.

نقلا عن تقارير : و. إسترهازي (W. Esterhazy) وإ. أوربان. (I. Urbain).

138 - اعتمدنا في التعريف بالشخصيات العلمية بولايات المغرب العثمانية على المصادر التالية:

- أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، بيروت، مؤسسة الرسالة (جزءان).
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1 و 2 .
- ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي (تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1999.
- الهادي حمودة الفزي، الأدب التونسي في العهد الحسيني (1705-1881)، تونس، 1973.
- أحمد بن عبد السلام، المؤرخون التونسيون في القرون 17 و 18 و 19، رسالة في تاريخ الثقافة، ترجمة أحمد عبد السلام وعبد الرزاق اكليري، تونس، بيت الحكمة بقرطاج، 1993.
- محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، بيروت، دار الغرب الإسلامي (5 ج .)، 1982-1984-1986.
- محمد مفتاح قريد المصراتي، تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته، القاهرة ، 1970.
- علي مصطفى المصراتي، " مؤرخون من ليبيا، مؤلفاتهم ومناهجهم "، طرابلس، 1977.

- الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، ط . 3، بيروت، المدار الإسلامي، 2004.

139- أحمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، نشر الشيخ المهدي البوعبدلي، قسنطينة، منشورات الشؤون الدينية، 1973.

140- محمد الصالح العنتري، فريدة مؤنسة أو تاريخ بايات قسنطينة، نشر يحيى بوعزيز، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.

141- محمد بن خليل بن غلبون، التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تصحيح وتحقيق الطاهر أحمد الزاوي، طرابلس، مكتبة النور، 1967، ص. 206.

142- جميل أبو النصر، مدارس العلم التونسية في العهد العثماني، ندوة المؤسسات الدينية، جامعة برلين الحرة، 24-29 مارس 1980، عمل غير مطبوع، ص. 3 .

143 - Hadj-Sadok, «À travers la Berbérie orientale au XVIIIè siècle, avec le voyageur El-Wartilani», in Revue africaine, T. 95/1951, p. 370.

144- اعتمدنا في التعريف بالطرق الدينية وفروعها على كل من:

- محمد السعيد بن زكري الزواوي، أوضح الدلائل على وجوب إصلاح الزوايا ببلاد القبائل، الجزائر، فونتانا، 1903.
- ناصر الدين سعيدوني، دور الزوايا التربوي والتعليمي، ص ص. 41-87.
- علي الشامي، مصادر جديدة لدراسة تاريخ الشابية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد 13-14 /1979، ص ص. 55-81.
- علي فهمي خشيم، أحمد زروق والزروقية، ط. 2، طرابلس،1980.
- عبد السلام بن عثمان التاجوري، الإشارات لبعض ما بطرابلس من المزارات، نشر روفائيل رابكس، طرابلس، 1921.
- E. Demenghem, Le culte des saints dans l'Islam maghrébin, Paris, Gallimard, 1954.
- Ch. Brosselard, Les khouans, ordres religieux chez les musulmans de l'Algérie, 2eme éd., Alger, A. Guyot, 1846.

- X. Coppolani et O. Depont, Les confréries religieuses musulmanes,Alger, A. Jourdan, 1897.
- 145 - Venture de Paradis,., p. 117.
- N. Saïdouni, L'Algérois rural., pp. 284-286.

146- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، ص. 58.

- .J. E. Hebenstreit, op. cit., p, p. 26.

147- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية ، ص ص . 53-54 .

- شريفة طيان، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1991 (غير مطبوعة).

- P. Pichault, Le costume traditionnel maghrebin, Alger, 1975.

148 - عبد العزيز الدولاتلي، مدينة تونس في العهد الحفصي، تونس، دار سيراس، 1981، ص ص. 172- 192.

- عبد العزيز الأعرج، الزليج في العمارة الإسلامية بالجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

- علي الميلودي عمورة .

- J. E. Hebenstreit, op. cit., pp. 16-17.
- J. Cotereau, La maison mauresque, pub. Les cahiers nord-africains, Paris, 1930.

149- صالح المهدي، الموسيقا العربية (تونس، الجزائر، ليبيا)، تونس، 1986، ص ص. 121- 144.

150- عبد العزيز بن عبد الجليل، الموسيقا الأندلسية المغربية (فنون الأداء)، سلسلة عالم المعرفة بالكويت، عدد 129، سبتمبر 1988، ص ص. 57- 61 و 241-248 .

- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، ص ص 58 و63-64.

151- صالح المهدي، ص ص. 121-144 .

ثبت بالمصادر والمراجع المعتمدة

أولاً – المصادر والمراجع العربية:

– أبو النصر (جميل)، مدارس العلم التونسية في العهد العثماني، ندوة المؤسسات الدينية، جامعة برلين الحرة، 24-29 مارس 1980، عمل غير مطبوع .

– الأعرج (عبد العزيز)، الزليج في العمارة الإسلامية بالجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

– الإمام (محمد رشاد)، سياسة حمودة باشا في تونس (1764-1782)، تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1980.

– الأندلسي (محمد بن محمد)، الوزير سراج، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيروت، دار الغرب الإسلامي (ثلاثة أجزاء).

– إلتر (عزيز سامح)، الأتراك العثمانيون في فريقيا الشمالية، ترجمة محمد عامر، بيروت، دار النهضة العربية، 1979.

– بروشين (نيكولاي إيليتش)، تاريخ ليبيا في منتصف القرن السادس عشر، حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد حاتم، ط. 2، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2001.

– ابن أبي الضياف (أحمد)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، الدار التونسية للنشر، 1976، الجزء 2.

– ابن أبي دينار القيرواني (أبو عبد الله محمد)، المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس، تحقيق وتعليق محمد شمام، تونس، المكتبة العتيقة، 1967.

– ابن إسماعيل (عمر علي)، انهيار الأسرة القرامانلية في ليبيا (1795-1835)، طرابلس. اعتمادا على تقرير مور (Mur).

– ابن زكري الزواوي (محمد السعيد)، أوضح الدلائل على وجوب إصلاح الزوايا ببلاد القبائل، الجزائر، فونتانا، 1903.

- ابن سحنون الراشدي (أحمد)، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، نشر الشيخ المهدي البوعبدلي، قسنطينة، منشورات الشؤون الدينية، 1973.

- ابن شنب (سعد الدين)، النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر، مجلة جامعة الجزائر، العدد الأول، 1964.

- ابن عبد الجليل (عبد العزيز)، الموسيقا الأندلسية المغربية (فنون الأداء)، سلسلة عالم المعرفة بالكويت، عدد 129، سبتمبر 1988.

- ابن عبد السلام (أحمد)، المؤرخون التونسيون في القرون 17 و 18 و 19، رسالة في تاريخ الثقافة، ترجمة أحمد عبد السلام وعبد الرزاق اكليري، تونس، بيت الحكمة بقرطاج، 1993.

- ابن عبد العزيز (حمودة)، كتاب الباشيي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم 351.

- ابن عثمان خوجة (حمدان)، المرآة، لمحة تاريخية طحصائية عن إيالة الجزائر، ترجمة محمد العربي الزبيري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975.

- ابن غلبون (محمد بن خليل)، التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تصحيح وتحقيق الطاهر أحمد الزاوي، طرابلس، مكتبة النور، 1967.

- بيرم التونسي (محمد)، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، القاهرة، المطبعة الإسلامية، 1885، ج. 1.

- بيرنيا (كوستنازيو)، طرابلس منذ 1510 إلى 1850، ترجمة خليفة محمد التليسي، طرابلس، الفرجاني، 1969.

- التاجوري (عبد السلام بن عثمان)، الإشارات لبعض ما بطرابلس من المزارات، نشر روفائيل رابكس، طرابلس، 1921.

- جوليان (شارل آندري)، تاريخ أفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، تونس، الدار التونسية للنشر، 1985، ج. 2 .

- الحريري (صالح عبد المولى)، سياسة يوسف باشا، المجلة التاريخية المغربية، زغوان، عدد 37-38/ 1985 .

- الحفناوي (أبو القاسم محمد)، تعريف الخلف برجال السلف، بيروت، مؤسسة الرسالة (جزآن).
- خشيم (علي فهمي)، أحمد زروق والزروقية، ط. 2، طرابلس، 1980.
- الدولاتلي (عبد العزيز)، مدينة تونس في العهد الحفصي، تونس، دار سيراس، 1981.
- الزائدي (محمد رجب) ليبيا في عهد القره مانلي، بنغازي كدار الكتاب الليبي، 1974.
- دي إيبالزا (ميكال)، معاهدة السلم الأولى الإسبانية –الليبية (1784)، ترجمة طه إدريس، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، 1980.
- الزاوي (الطاهر أحمد)، أعلام ليبيا، ط. 3، بيروت، المدار الإسلامي، 2004.
- سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1981 (2 ج.).
- سعيدوني (ناصر الدين)، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر في العهد العثماني، موسوعة الجزائر في التاريخ، الجزء الرابع، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- سعيدوني (ناصر الدين)، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792- 1830)، ط. 2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- سعيدوني (ناصر الدين)، دراسات أندلسية، مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003.
- سعيدوني (ناصر الدين)، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (الفترة العثمانية)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001.
- سعيدوني (ناصر الدين)، دور الزوايا التربوي والتعليمي في الجزائر العثمانية (نموذج بلاد القبائل)، أعمال مؤتمر العلم والمعرفة في العالم العثماني، إستانبول، 2000 .
- سعيدوني (ناصر الدين)، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي (تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1999.

- سعيدوني (ناصر الدين)، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000.

- الشامي (علي)، مصادر جديدة لدراسة تاريخ الشابية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد 13-14 / 1979.

- الشركسي (محمد مصطفى)، سك وتداول النقود بطرابلس الغرب (1551- 1911)، طرابلس، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين، 1991.

- الشريف (محمد الهادي)، تاريخ تونس، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس، سيراس للنشر، 1980.

- الشريف (محمد الهادي)، حمودة بن عبد العزيز وأفكاره التقدمية، بحث قدم في ندوة المؤسسات الدينية ببرلين (24-29 مارس 1980)، عمل غير مطبوع .

- الشريف الزهار (الحاج أحمد)، مذكرات، نشر أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر، 1974.

- الشويهد (عبد الله بن محمد)، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107- 1117هـ/ 1695-1705 م)، تحقيق وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006.

- الطويل (أحمد سعيد)، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي (1795 - 1832)، بيروت، دار الكتاب الجديد، 2001.

- طيان (شريفة)، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1991 (غير مطبوعة).

- عبد الوهاب (حسن حسني)،، خلاصة تاريخ تونس، ط 4 ،، تونس ، دار الجنوب للنشر، 2001.

- العنتري (محمد الصالح)، سنين القحط والمسغبة أو مجاعات قسنطينة، نشر رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

- العنتري (محمد الصالح)، فريدة مؤنسة أو تاريخ بايات قسنطينة، نشر يحي بوعزيز، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.

- العياشي (أبو سالم عبد الله)، ماء الموائد (رحلة)، نشر محمد حجي، الرباط، 1977.

- فالنسي (لوسيت)، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر (1790-1830)، ترجمة إلياس مرقص، بيروت، دار الحقيقة، 1980.

- فرلايان (كولا)، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القره مانلي، ترجمة عبد القادر المحيشي، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، 1988.

- الفزي (الهادي حمودة)، الأدب التونسي في العهد الحسيني (1705-1881)، تونس، 1973.

- الفقيه (حسن حسن)، اليوميات الليبية، تحقيق محمد الأسطى وعمار جحيدر، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح ومركز دراسة جهاد الليبيين، 1984.

- فيرو(شارل)، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة وتعليق محمد عبد الكريم الوافي، ط 3 ، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1994.

- الكعاك (عثمان)، عنابة قبل وبعد الإسلام، مجلة الأصالة، الجزائر، عدد 34-1976/35.

- الكعاك (عثمان)، محاضرات في مراكز الثقافة بالمغرب العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، القاهرة، معهد الدراسات العربية العليا، 1958.

- محفوظ (محمد)، تراجم المؤلفين التونسيين، بيروت، دار الغرب الإسلامي (5 ج.)، 1982-1984-1986.

- محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، دمشق، دار اليقظة العربية، 1964.

- مسعود (العيد)، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة سرتا، قسنطينة، عدد 1980/3.

- المصراتي (علي مصطفى)، مؤرخون من ليبيا، مؤلفاتهم ومناهجهم، طرابلس، 1977.

- المصراتي (محمد مفتاح قريد)، تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته، القاهرة ، 1970.
- المهدي (صالح)، الموسيقا العربية (تونس، الجزائر، ليبيا)، تونس، 1986.
- ميكاكي (رودلفو)، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، القاهرة، معهد الدراسات العربية العليا، 1965.
- الميلودي عمورة (علي)، مدينة طرابلس العريقة ومعمارها الإسلامي، طرابلس، الفرجاني، 1993.
- الورتلاني (الحسين بن محمد السعيد)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، نشر محمد بن أبي شنب، الجزائر، مطبعة فونتانا، 1908.
- الوزان (الحسن)، المعروف بليون الأفريقي، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط. 2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1983، ج. 2 .

ثانيا – المصادر والمراجع الأجنبية:

- Aperçu historique, statistique et topographique sur l'État d'Alger, rédigé par des officiers français, Marseille, 1830.
- Archives du Ministère de la Guerre (A.M.G.) à Vincennes, Rapport Rousseau sur le système monétaire de Constantine, 1838. Bachrouch (T.), Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIè siècle, Tunis, SNET, 1977.
- Benachenhou (Abderrahmane), Régimes des terres et structures agraires au Maghreb, Alger, Éd. Populaire, 1970.
- Bencheneb (S.), « Un contrat de mariage algérois du début du XVIIIè siècle », in Annales de l'Institut des études orientales, T. XIII/1955.
- Berbrugger (A.), Un mémoire sur la peste en Algérie, Paris, 1847. Bergna (Costanzo P.), Tripoli del 1510 al 1850.
- Bloch (Ed.), La peste en Tunisie, Tunis, 1929.

- Bois (Ch.), « Famines et sécheresses en Algérie », in Revue pour Vétude des calamités, Genève, 1944.
- Bois (Ch.), « Sécheresses et pluies en Tunisie », in Revue pour Vétude des calamités, Genève, 1944.
- Bonneville (A.), Nouvelle Encyclopédie monétaire, Paris, Gros, 1849.
- Bourbon (Prince de), La dernière conquête du Roi, Alger, 1830, Paris, Éd. C. Lévy, 1930.
- Boutin (C.), Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger, pub. par G. Esquer, Paris, Champion, 1927.
- Brahimi (D.), « Quelques jugements sur les Maures andalous dans les Régences turques au XVIIIè siècle », in Revue d'histoire et civilisation du Maghreb, n°9/1970.
- Brosselard (Ch.), Les khouans, ordres religieux chez les musulmans de l'Algérie, 2eme éd., Alger, A. Guyot, 1846.
- Charmet (C.), Le commerce de la Tunisie au XVIIIè siècle, Alger, s.d. Chérif (M.-H.), « Introduction de la piastre espagnole (Rayai) dans la Régence de Tunis au début du XVIIIè siècle, in Les Cahiers de la Tunisie, 16eme année, 1968.
- Chouraqui (J.), Les Juifs d'Afrique du Nord marchant vers l'Occident, Paris, P.U.F.
- Coppolani (X.) et Depont (O.), Les confréries religieuses musulmanes, Alger, A. Jourdan, 1897.
- Cotereau (J.), La maison mauresque, pub. Les cahiers nord-afri- cains, Paris, 1930.
- Dallouni (M.), «Le problème de l'alimentation en eau potable de la ville d'Alger», in Bulletin de la Société géographique d'Alger, 1928.
- Damerdji (O.), «Tlemcen, un exemple de l'organisation économique d'un centre urbain dans l'Algérie précoloniale»,

in Actes du colloque «Structures et cultures précapitalistes», Université Paris- Vincennes, Paris, 1981.

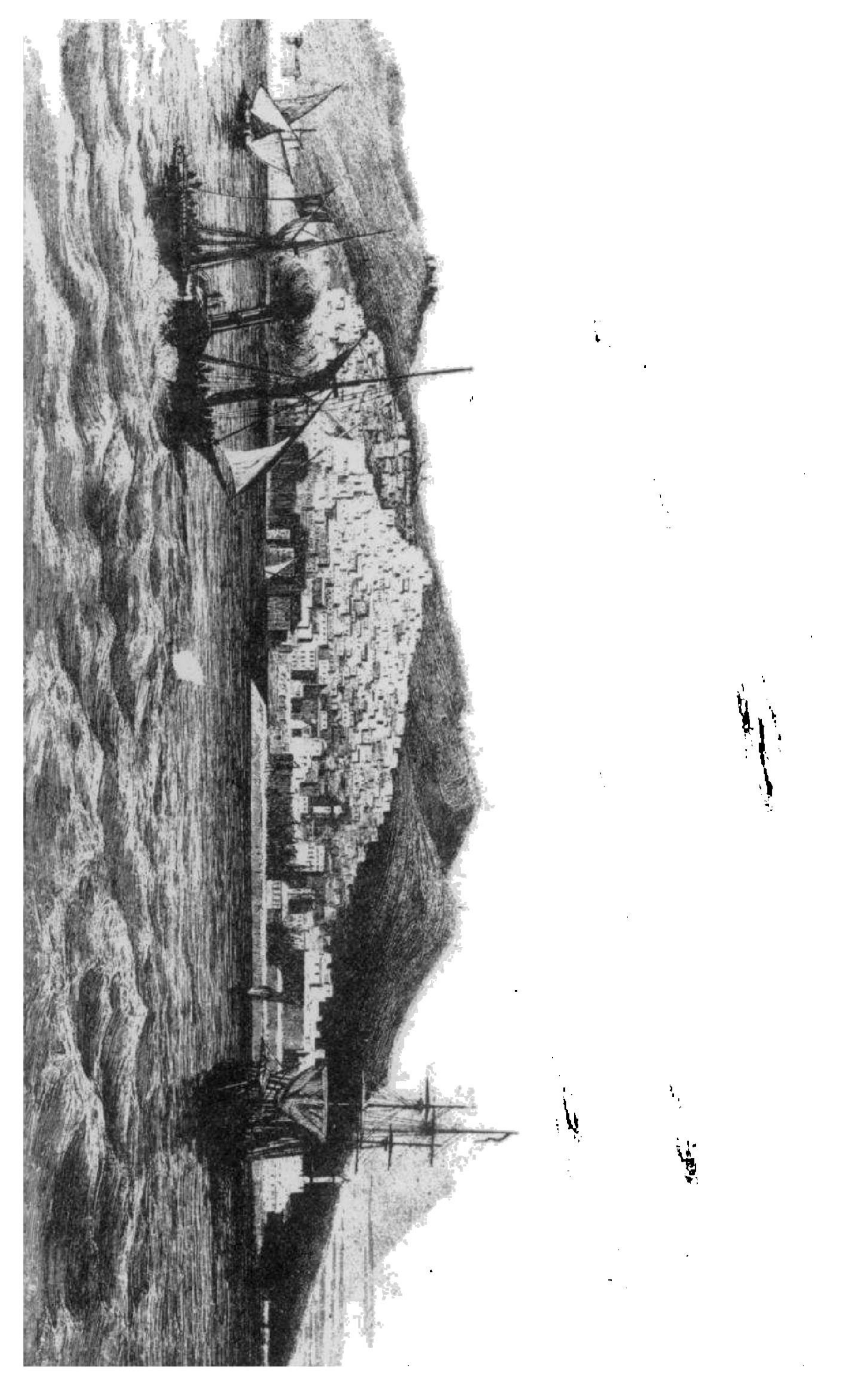
- Dan (Le père), Histoire de la Barbarie et ses corsaires, Paris, P. Rocolet, 1637.
- Demenghem (E.), Le culte des saints dans l'Islam maghrébin, Paris, Gallimard, 1954.
- Desfontaines et Peyssonnel, Voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger, pub. par Dureau de la Malle, Paris, Gide, 1838, T. 2. Dugaste (A.), Notice sur les poids, mesures et monnaies de Tunis, Paris, 1832.
- Eisenbeth (M.), « Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830) », in Revue africaine, T. 96/1952.
- Emerit (M.), « L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830 », in Revue d'histoire moderne et contemporaine, Paris, T. 1/1954. Emerit (M.), « La situation économique de la Régence d'Alger en 1830 », in Information historique, nQ2, mars-avril 1952.
- Emerit (M.), « Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIIè et au début du XlXè siècle », in Bulletin de l'Institut de recherches sahariennes, Faculté d'Alger, 1er semestre, T. 11/1954.
- Emerit (M.), Les tribus privilégiées en Algerie dans la premiere moitié du 19 e siecle, in.Annales E.S.C Paris,n. 1/1966, pp.44-58.
- Epalza (M.) et Petit (R.), Etudes sur les Moriscos andalous en Tunisie, Madrid, 1973.
- Esquer (G.), Les commencements d'un Empire, la prise d'Alger, Paris, Larousse, 1929.
- Eudel (P.), Aperçu historique de l'orfèvrerie algérienne et tunisienne, Alger, 1920.
- Federmann (N.) et Aucapitaine (H.), « Notice sur l'histoire et l'administration du Beylik du Titteri », in Revue africaine, T.

9/1865. Genty de Bussy (P.), De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger, T. 2, Paris, Firman-Didot, 1839.
- Girard (P. S.), Mémoire sur l'agriculture, l'industrie et le commerce de l'Egypte, Paris, imp. Royale, 1822.
- Golvin (L.), Aspects de l'artisanat en Afrique du Nord, Paris, 1957. Golvin (L.), Les tapis algériens, Alger, 1953.
- Grammont (H. D. de), Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Paris, E. Leroux, 1887.
- Hadj-Sadok, « A travers la Berbérie orientale au XVIIIè siècle, avec le voyageur El-Wartilani », in Revue africaine, T. 95/1951.
- Haëdo (Le D. de), « La topographie d'Alger », trad. de A. Ber- brugger et Dr. Monneau, in Revue africaine, T. 20/1876.
- Hagège (C.), « Communautés juives en Tunisie à la veille du protectorat français », in Le mouvement social, Paris, 1980. Hebenstreit (J. E.), Lettres à Frédéric Auguste II Roi de Pologne, Pub. par Bernouillies, Berlin-Leipzig, Trad. française par Eyriés sous le titre : « Voyage à Alger, Tunis et Tripoli en 1732 », in Les nouvelles annales de voyages, T. 16/1830.
- Hoefert (Dr F.), États tripolitains (Régence de Tripoli), 2eme éd., Tunis, Bouslama, 1980.
- Klein (H.), Feuillets d'El-Djazar, Alger, Fontana, 1937.
- Lapène (E.), Aperçu historique sur la Régence d'Alger, Metz, 1842. Masson (P.), « Concessions et compagnies d'Afrique », in Bulletin de géographie historique et descriptive, 1909.
- Mauroy (M.), Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale, Paris, 1845.
- Memmi (A.), « Exemple de structure de la propriété dans une bourgade tunisienne au XlXé siècle (Ksar-Hellal) », in Actes du Colloque : Structures précapitalistes, Université Paris VIII, Paris, 1981.
- Montagnon (P.), La conquête de VAlgérie (1830-1871), Paris, 1986.

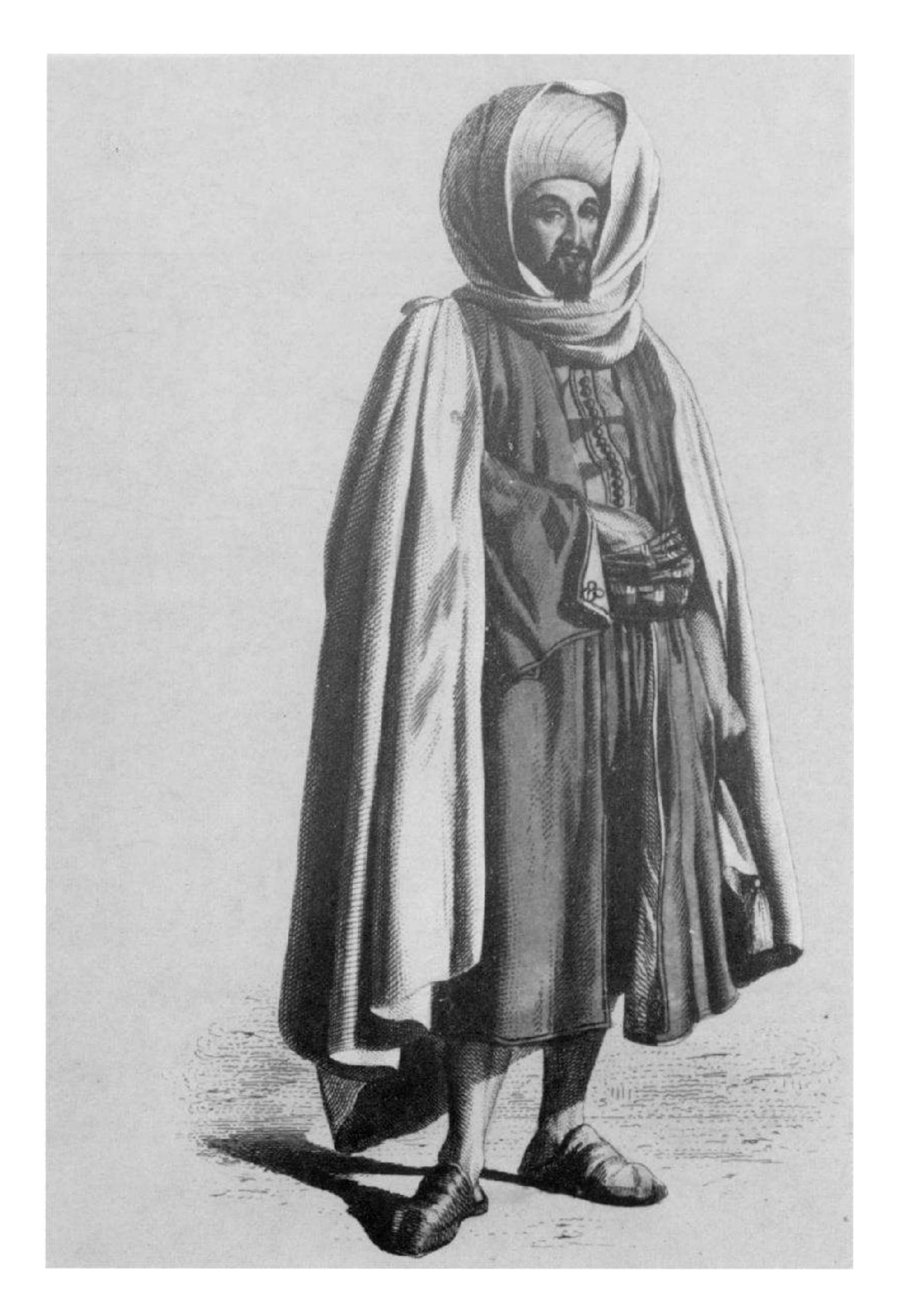
- Morineau (M.), « L'ankylose de l'économie méditerranéene au XVIIIè et au début du XlXè siècle », in Actes de Journées d'Etude, Nice, 12-13 mai 1972.
- Nouschi (A.), « Constantine à la veille de la conquête française », in Les Cahiers de la Tunisie, nQl 1/1955.
- Nouschi (A.), Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, Paris, P.U.F., 1961. Perrot (A. M.), Alger, esquisse topographique, Paris, Ladvocat, 1830.
- Pichault (P.), Le costume traditionnel maghrébin, Alger, 1975. Pignon (J.), « L'esclavage en Tunisie de 1590 à 1620 », in Revue tunisienne, T. 1/1930.
- Pignon (J.), « La Tunisie turque et husseïnite », in Initiation à la Tunisie, Paris, 1950.
- Planhol (X. de), Les fondements géographiques de l'histoire de VIslam, Paris, Falmmarion, 1968.
- Plantet (Eu.), Correspondance des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la cour (1577-1830), Paris, 1883, T. 1.
- Plantet (Eu.), Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833), Paris, F. Alcan, 1889, T. 2.
- Pouyanne (J.), La propriété foncière en Algérie, Alger, A. Jourdan, 1900.
- Raymond (A.), Tunis sous les Mouradites, la ville et ses habitants au XVIIIè siècle, Tunis, Cerès éditions, 2006.
- Ricard (P.) et Bel (A.), Les industries indigènes de l'Algérie, Alger, 1913.
- Rinn (L.), « Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey », in Revue africaine, T. 41/1897.
- Romano (R), Commerce et prix du blé à Marseille au XVIIIè siècle, Paris, A. Colin, 1956.
- Rossi (E.), « Tripoli », in Encyclopédie de l'Islam, Ed. Paris, T. IV.

- Sacerdoti (A.), « Venise et les Régences d'Alger, Tunis et Tripoli (1699-1764) », in Revue africaine, nQ452-453/1957.
- Saidouni (Nacereddine), L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1792-1830), Beyrouth, Dar al-Gharb al-Islami, 2001. Saidouni (Nacereddine), Le waqf en Algérie à l'époque ottomane (XVII-XIXè siècles), Koweït, Fondation publique des Awqaf, 2007.
- Sebag (P.), La peste dans la Régence de Tunis aux 17-18 siecles, in. Ibla, Tunis, n.109/ 1965,pp.35-48.
- Shaler (W.), Esquisse de l'État d'Alger, traduit de l'anglais par Bianchi, Paris, L. Ladvocat, 1830.
- Shaw (Dr), Voyage dans la Régence d'Alger, traduit de l'anglais par J. Mac Carthy, Paris, Malin, 1830.
- Urbain (I.), « Appendice, Notice sur l'ancienne province du Titteri », in Tableau de la situation des établissements français en Algérie, 1844-1845.
- Valensi (L.) Fellahs tunisiens aux XVIII-XIXè siècles, Paris, 1977. Vallière (Consul), Mémoire (Alger en 1781), pub. Par Chaillou, Toulon, s.d.
- Vayssettes (E.), « Histoire des derniers Beys de Constantine », in Revue africaine, T. 3/1858.
- Venture de Paradis, « Alger au XVIIIè siècle », pub. par E. Fag- nan, in Revue africaine, T. 39/1895.
- Worms (Dr), « Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans », in Journal Asiatique, janvier, 1844.
- Yacono (X.), « Peut-on évaluer la population de l'Algérie à la veille de la conquête », in Revue africaine, T. 98/1954.

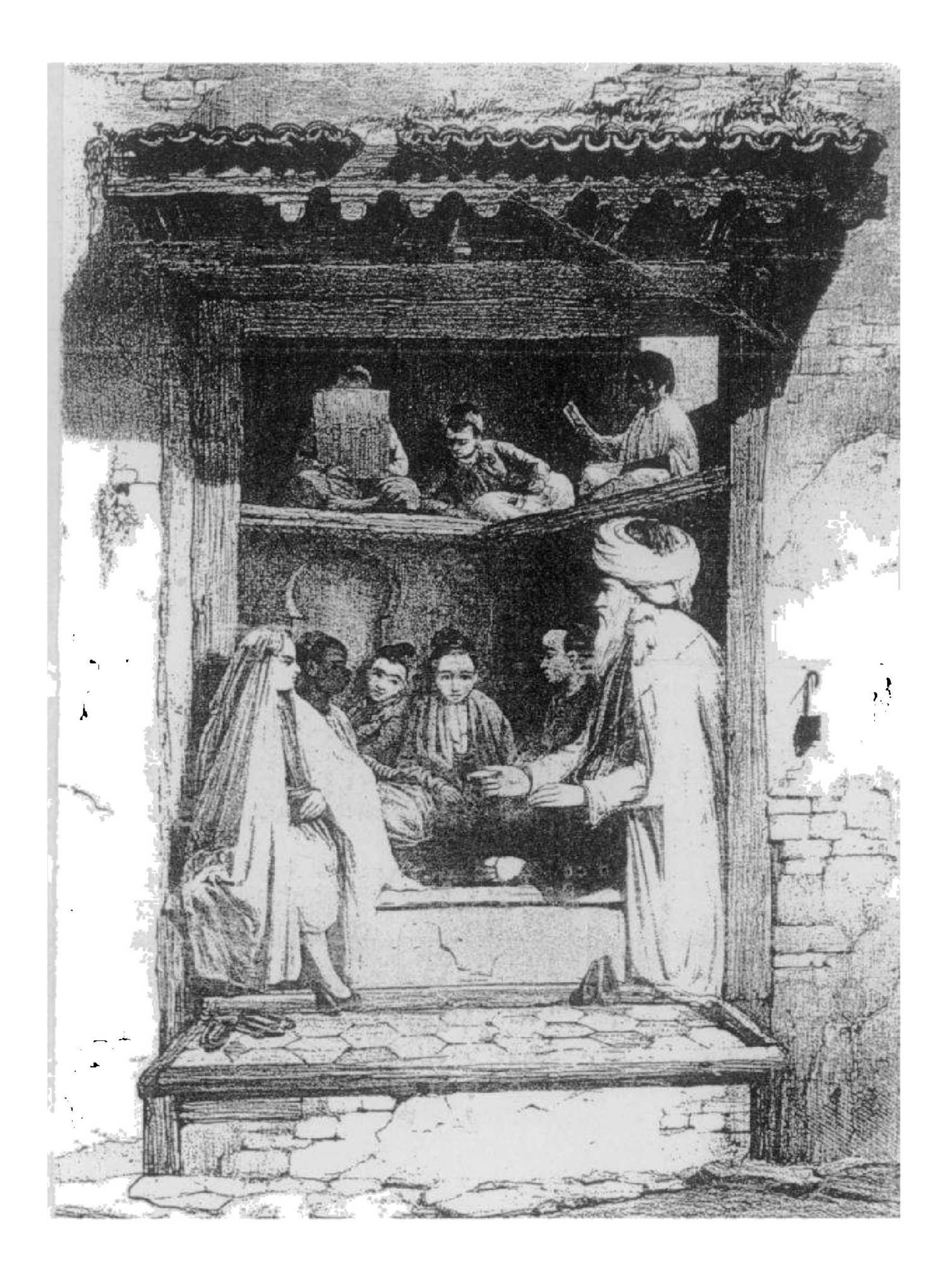
الخرائط والأشكال والصور



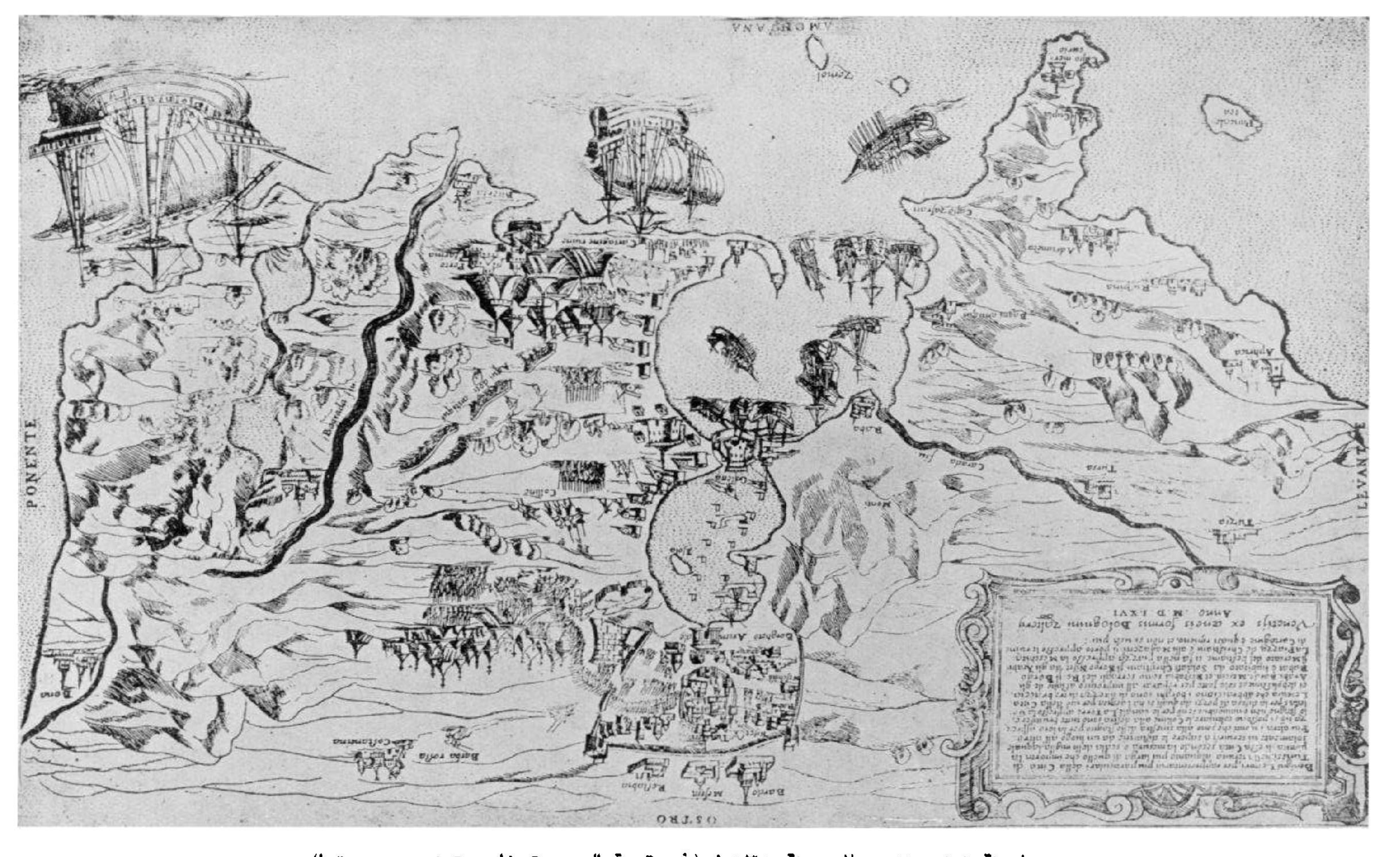
مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر



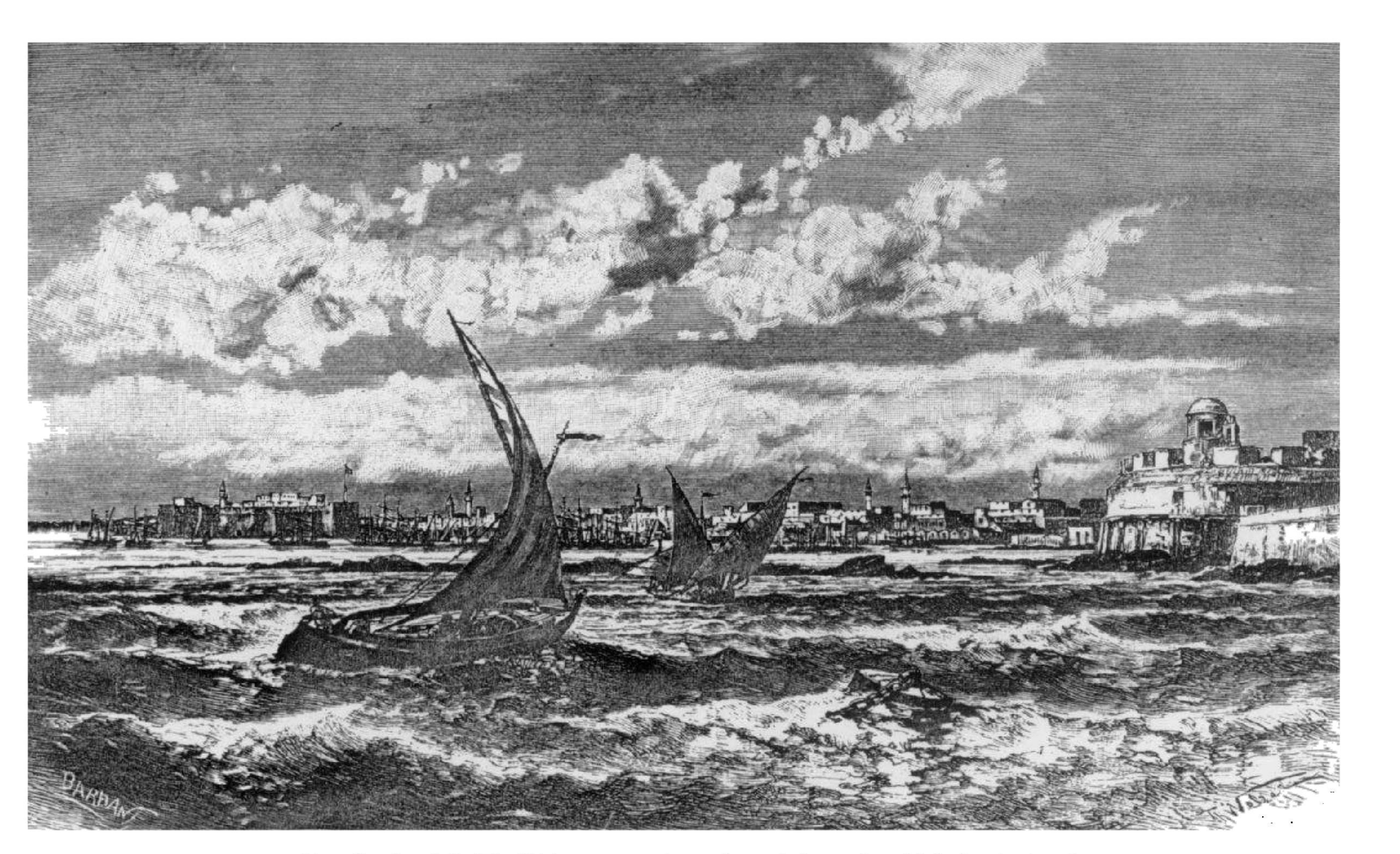
فقيه وقاخي في زيه التقليدي



صورة لكتاب (مدينة قرانية) بالجزائر تعود إلى سنة ١٨٣٢



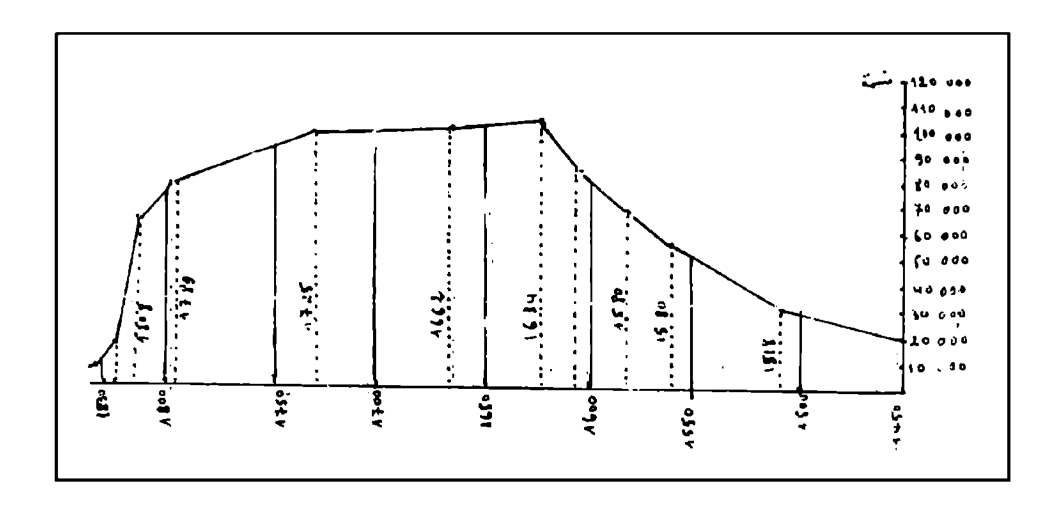
رسم لمدينة تونس تعود إلى سنة ١٥٣٥ (في مقدمة الصورة خليج تونس وبحيرتها)



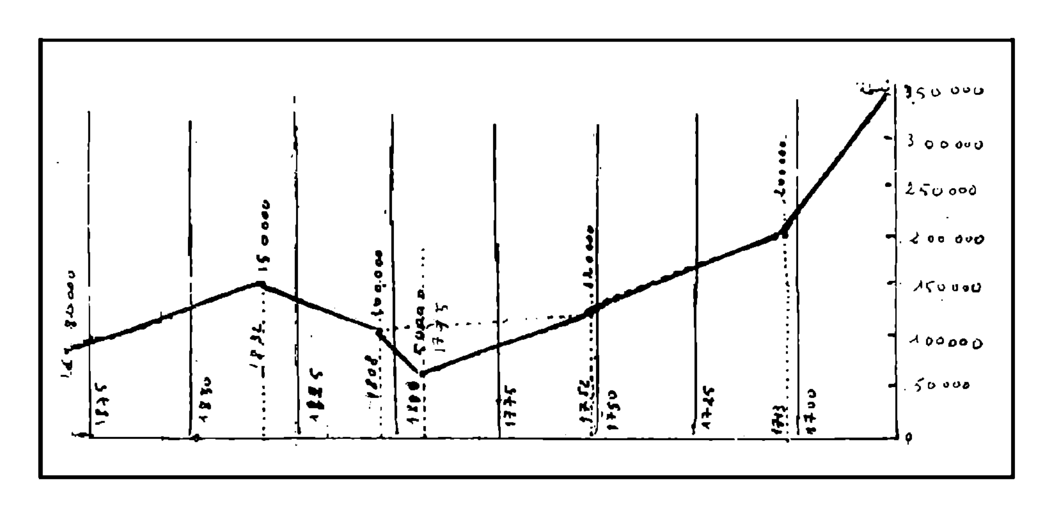
منظر عام لمدينة طرابلس الغرب أخذ من البحر (ث. ويبر Th. Webar) أثناء حكم القرمانليين



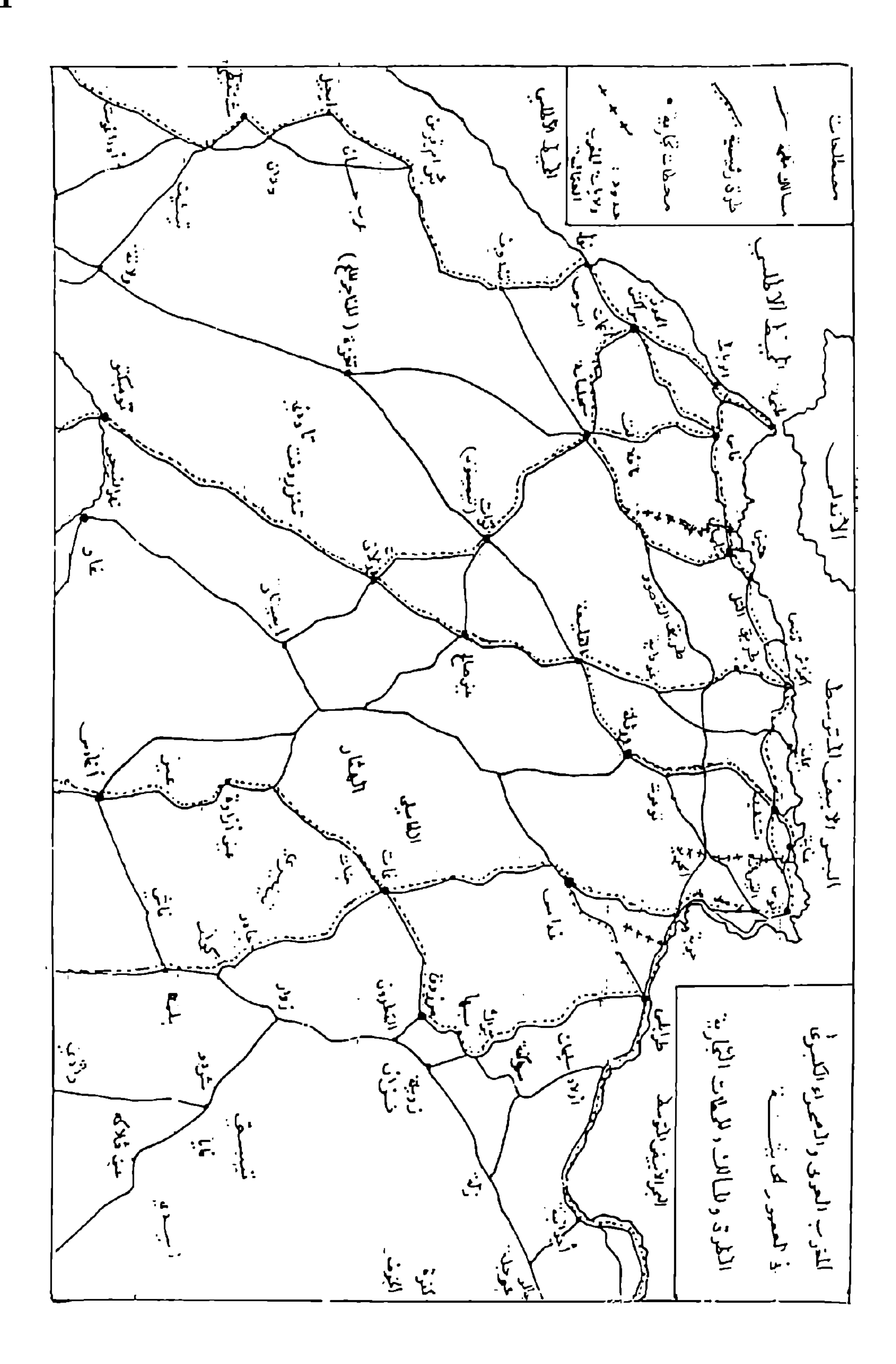
مصور لمدينة طرابلس الغرب في القرن السادس عشر (عن لافريري Lafrery) ١٥٦٠

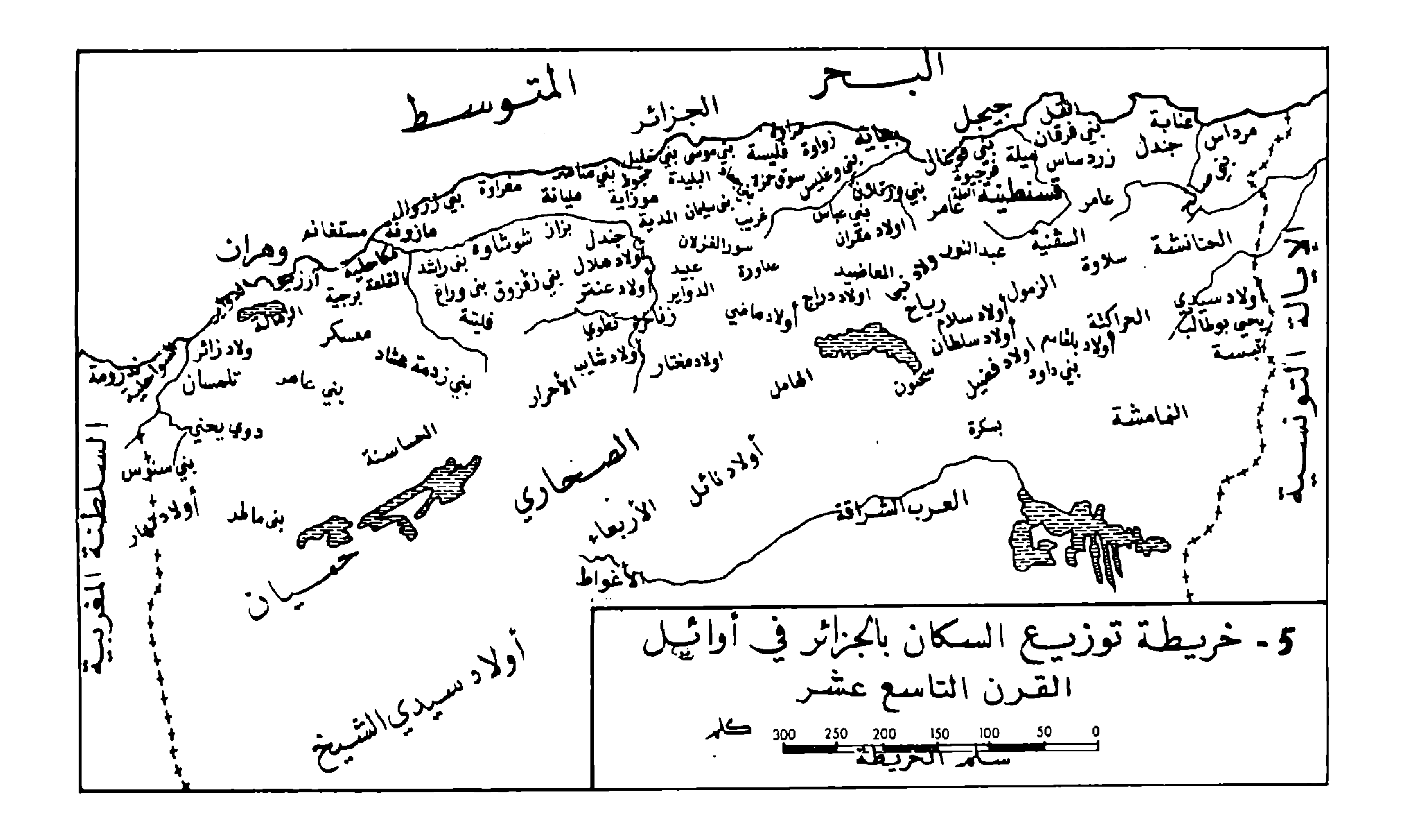


تطور سكان مدينة الجزائر في العهد العثماني

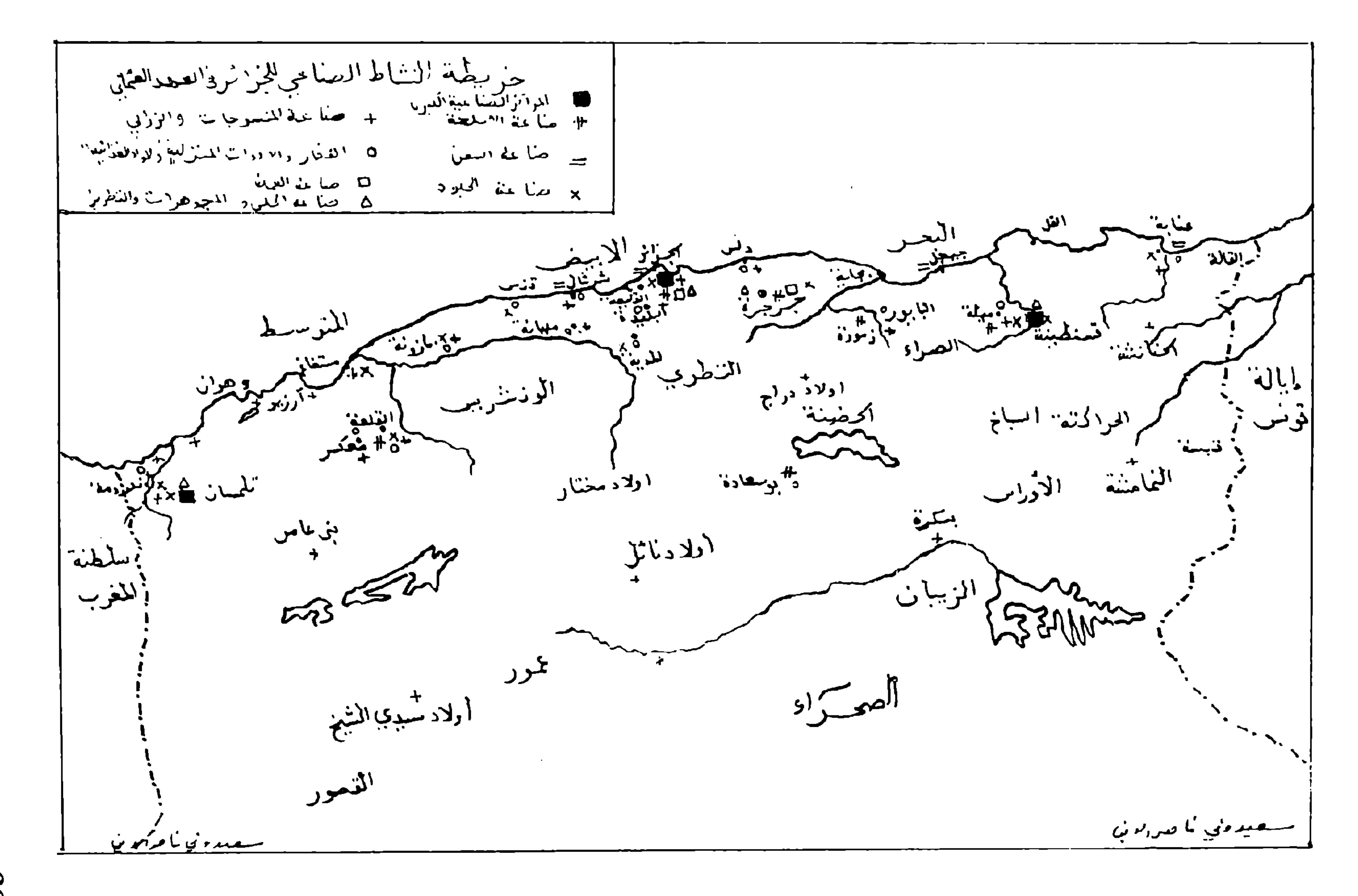


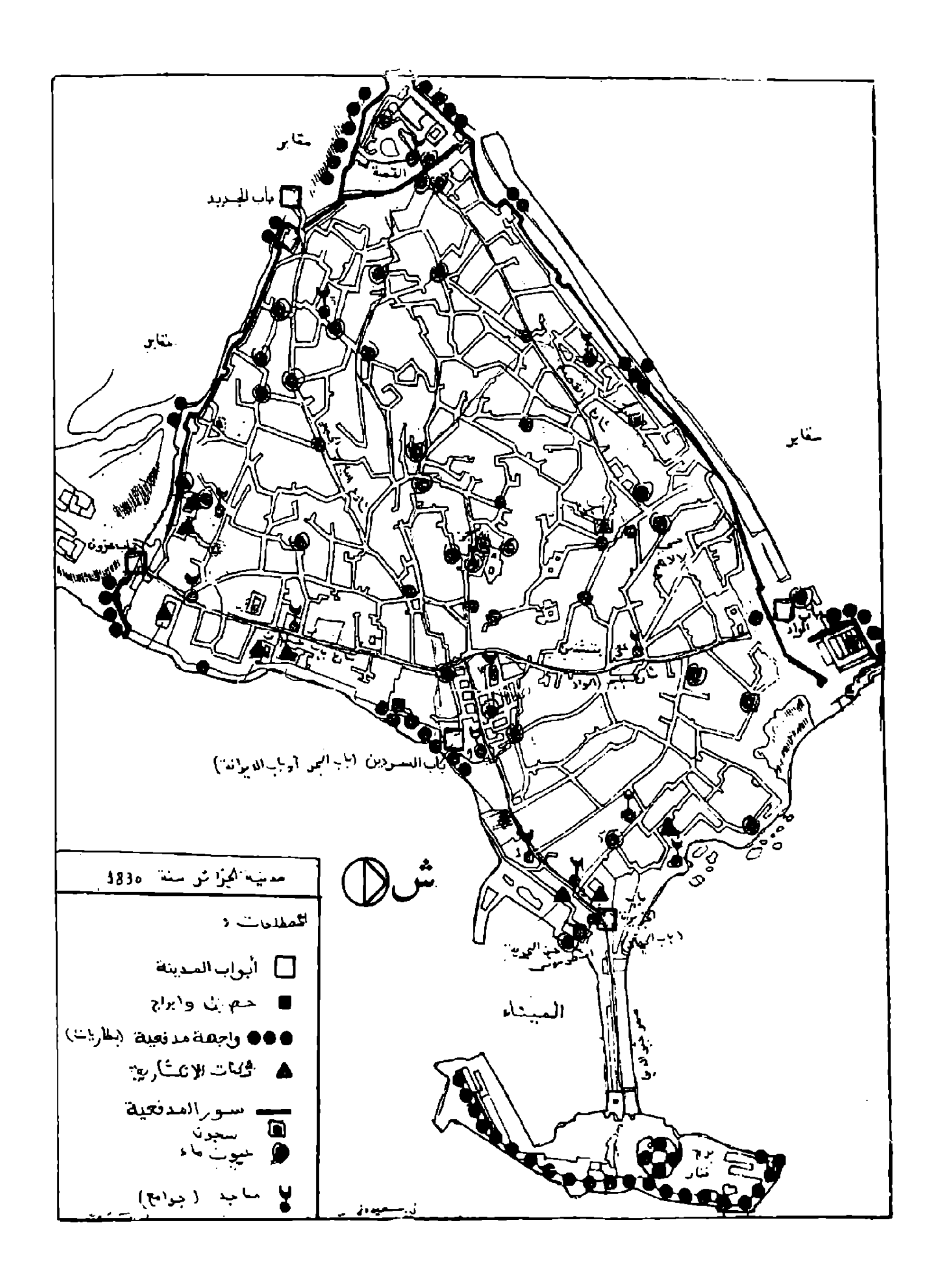
تطور سكان مدينة تونس في العهد العثماني
(القرن الثامن عشر والتاسع عشر)


المغرب العربي والصحراء الكبرى
في العصور الحديثة
الطرق والمسالك والمحطات التجارية
مصطلحات
مسالك مهمة
طرق رئيسية
محطات تجارية
حدود ولايات المغرب العثمانية
البحر الأبيض المتوسط
الأندلس
المحيط الأطلسي
طرابلس
غدامس
ورقلة
توقرت
القليعة
تمنطيط
مراكش
فاس
سجلماسة
توات
عين صالح
تنبكتو
غاو
غات
الهقار
الطاسيلي
مرزوق
سبها
أوجلة
زويلة
فزان
زلة
الكفرة
تيبستي
زوار
أغاديس
بلما
كوار
وادان
شنقيط
تيشيت
ولاتة
أروان
تاودني
جنات
عين أزاوة
تمبكتو
الجوف
ناشي
تندوف

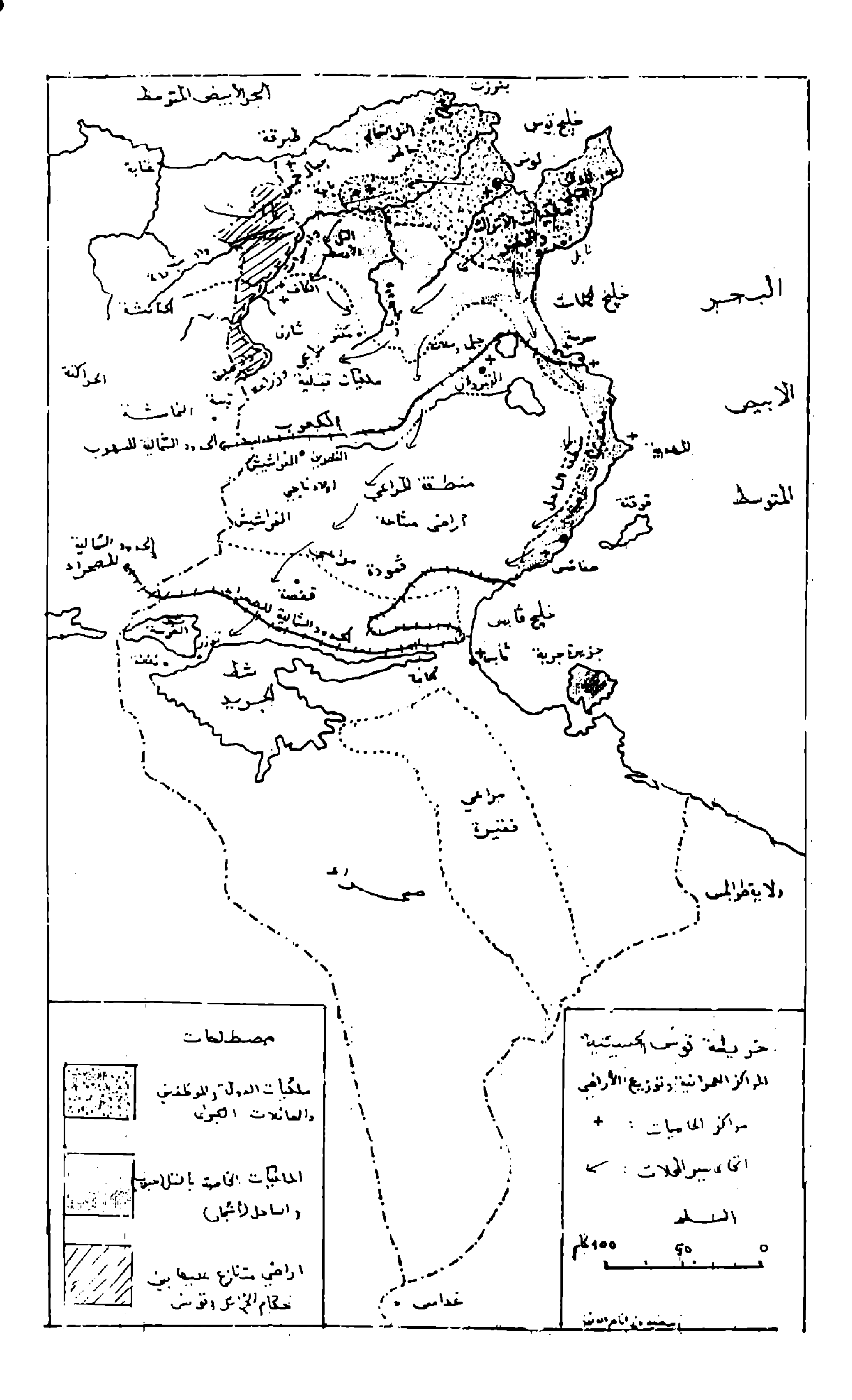


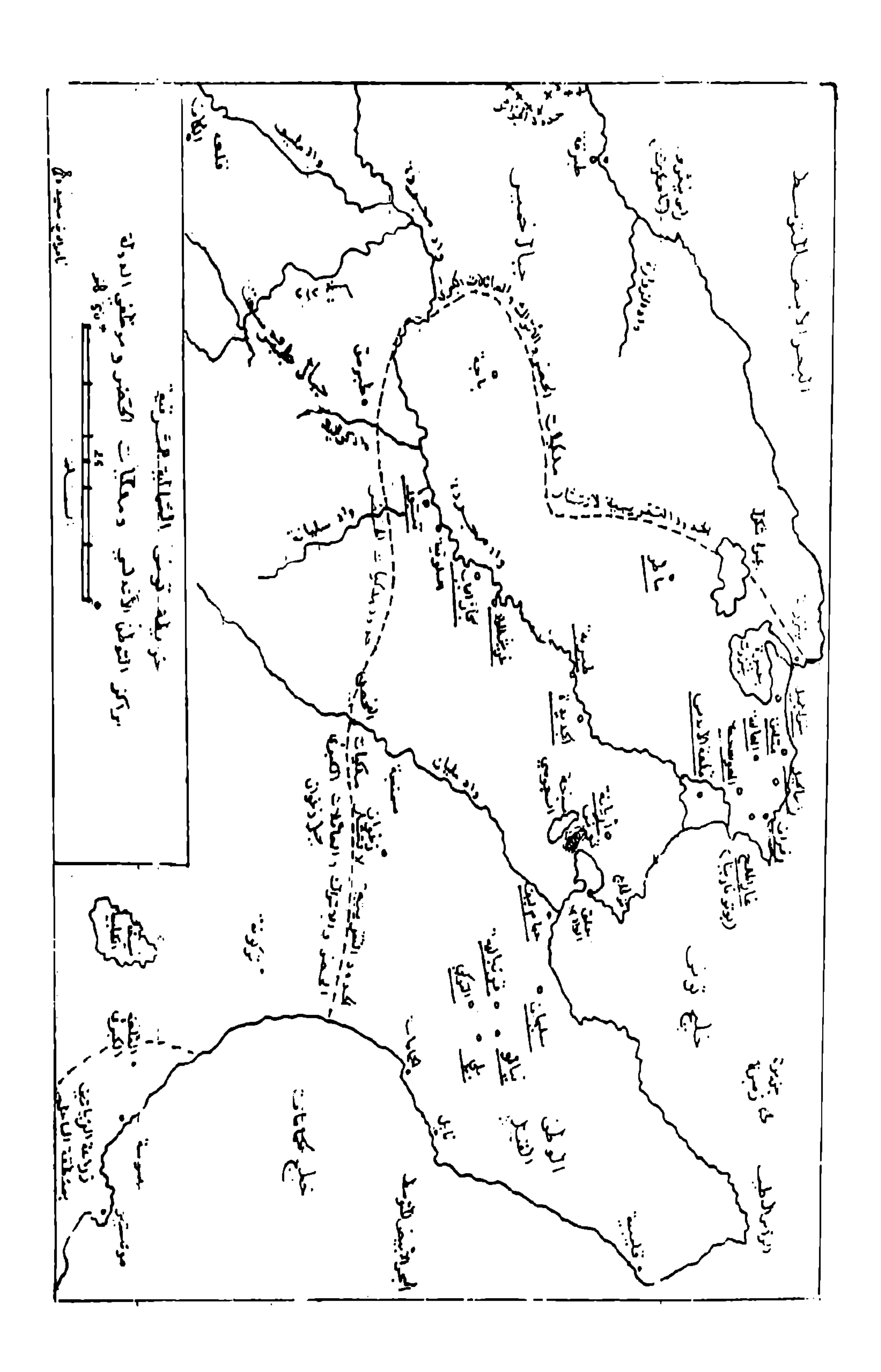
5- خريطة توزيع السكان بالجزائر في أوائل القرن التاسع عشر

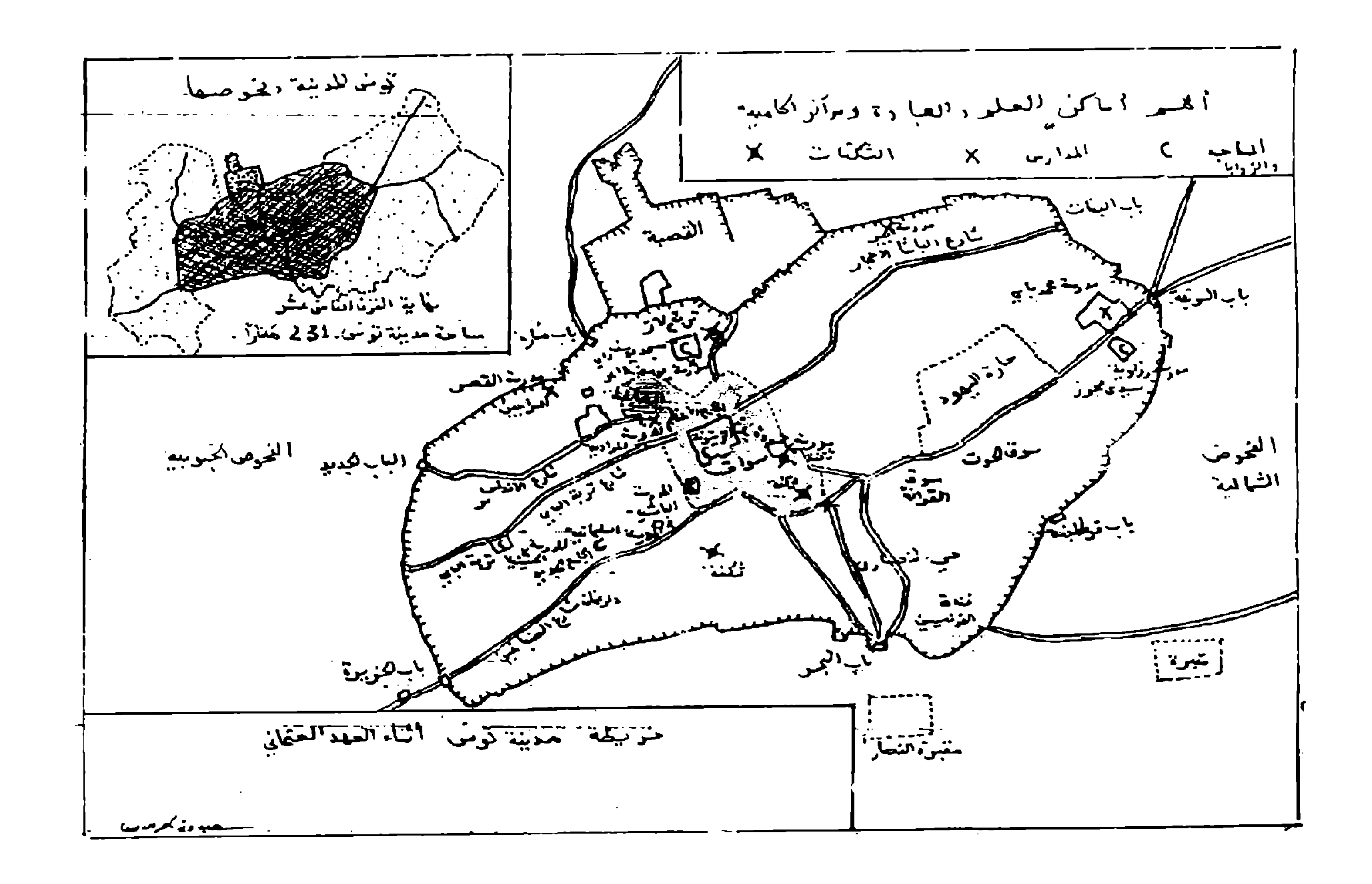

خريطة النشاط الصناعي للجزائر في العهد العثماني
المراكز الصناعية الكبرى
صناعة الأسلحة
صناعة المنسوجات والزرابي
صناعة السفن
الفخار والأدوات المنزلية والأواني الفخارية
صناعة الجلود
صناعة الحلي والمجوهرات والنظائر
المتوسط
البحر
الجزائر الأبيض
تلمسان
وهران
مستغانم
أرزيو
معسكر
القلعة
تنس
شرشال
مليانة
المدية
البليدة
دلس
جرجرة
بجاية
جيجل
القل
عنابة
القالة
قسنطينة
ميلة
زمورة
البابور
الصراء
الونشريس
التيطري
أولاد دراج
الحضنة
أولاد مختار
بوسعادة
الحراكتة
الأوراس
النمامشة
تبسة
بسكرة
الزيبان
أولاد نايل
بني عامر
عمور
أولاد سيدي الشيخ
الصحراء
سلطنة المغرب
إيالة تونس

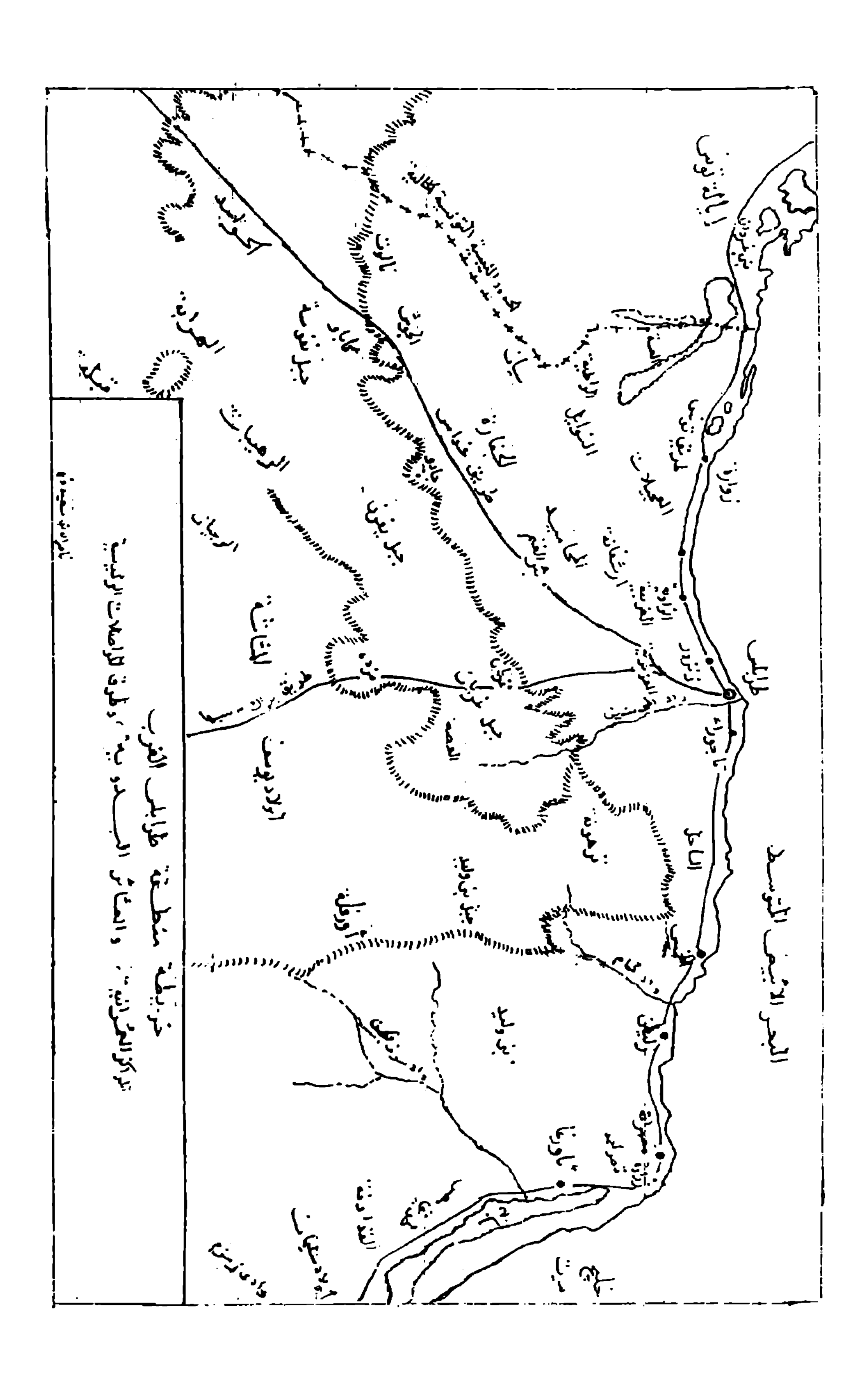


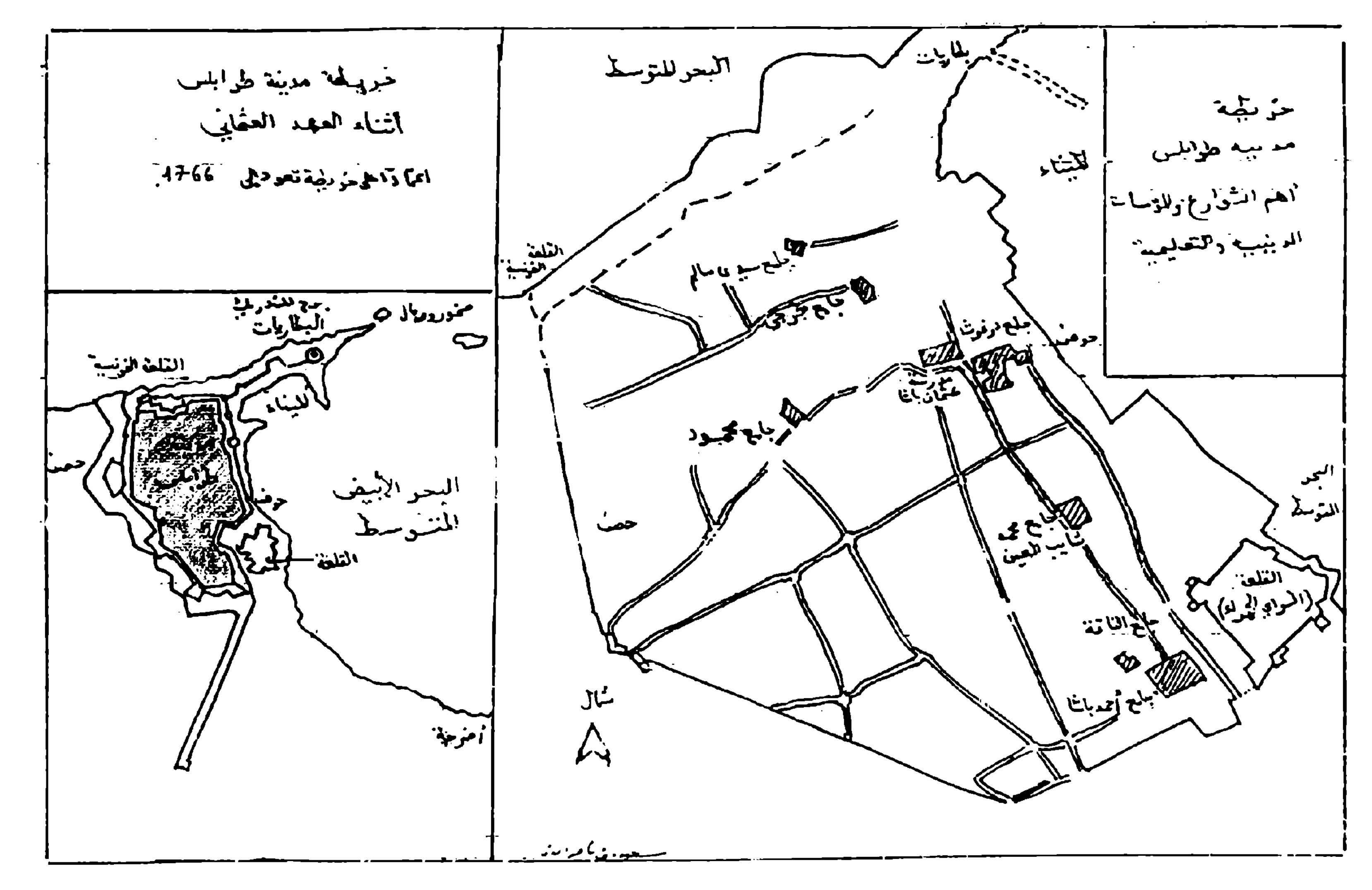
مقابر
باب الجديد
القصبة
مقابر
مقابر
باب عزون
باب السردين (باب البحر أو باب الديوانة)
ش
الميناء
برج
فنار
مدينة الجزائر سنة 1830
المصطلحات :
أبواب المدينة
حصون وابراج
واجهة مدفعية (بطاريات)
ثكنات الإنكشارية
سور المدفعية
سجون
عيون ماء
مساجد (جوامع)


البحر الأبيض المتوسط
بنزرت
خليج تونس
تونس
طبرقة
عنابة
الكاف
خليج الحمامات
البحر الأبيض المتوسط
القيروان
الحراكتة
الحنانشة
تبسة
الكعوب
منطقة المراعي
أراضي مشاعة
المهدية
قرقنة
صفاقس
قمودة
قفصة
توزر
شط الجريد
خليج قابس
قابس
جزيرة جربة
مراعي فقيرة
صحراء
ولاية طرابلس
غدامس
مصطلحات
ملكيات الدولة والموظفين والعائلات الكبرى
الملكيات الخاصة بالفلاحين والساحل (أشجار)
أراضي متنازع عليها بين حكام الجزائر وتونس
خريطة تونس الحسينية
المراكز العمرانية وتوزيع الأراضي
مراكز الحاميات : +
اتجاه سير المحلات :
السلم
٠ ٥٠ ١٠٠ كلم




تونس المدينة وأحوازها
نهاية القرن الثامن عشر
مساحة مدينة تونس 231 هكتاراً
أهم أماكن العلم والعبادة ومراكز الحامية
المساجد والزوايا
المدارس
الثكنات
القصبة
باب البنات
باب الوقيد
حارة اليهود
سوق الحوت
الأحواض الشمالية
الأحواض الجنوبية
الباب الجديد
باب قرطاجنة
باب البحر
باب الجزيرة
مقبرة النصارى
مقبرة
ثكنة
خريطة مدينة تونس أثناء العهد العثماني


خريطة منطقة طرابلس الغرب
البحر الأبيض المتوسط
طرابلس


خريطة مدينة طرابلس
أثناء العهد العثماني
اعتمادا على خريطة تعود إلى 1766م
البحر الأبيض
المتوسط
القلعة
البحر المتوسط
جامع سيدي سالم
جامع قرجي
جامع درغوث
جامع محمود
جامع محمد
باب البحر
جامع الناقة
جامع أحمد باشا
القلعة
(السراي الحمراء)
البحر
المتوسط
شمال
خريطة
مدينة طرابلس
أهم الشوارع والمؤسسات
الدينية والتعليمية

Economie, Social and Cultural Situation in Maghreb Ottoman Provinces (Algeria, Tunisia, Tripolitania) from 10th to 14th H. Centuries (16 th -19 th Centuries)

Abstract

The aim of this study is to go beyond the traditional display of historical events and international relations of Maghreb Ottoman provinces (Algeria, Tunisia, Tripolitania) and to highlight their everyday life realities. It also tries to provide an overall, plain and simple picture of the local history of the Ottoman entities in North Africa (10lh-14th H. centuries/16lh- 19lh centuries), a picture that transcends territorial boundaries and portrays these entities as a homogenous human realm, a unified cultural area and a single social structure whose conditions are very similar and whose activities are highly complementary.

This global approach to the internai history of Maghreb Ottoman provinces emphasize the influential factors and the main features of the economic activity selated to various aspects as property regime, tax system, production modalities and catégories, trade and related maritime activity. It présents the social conditions

of a human configuration based on urban communities and rural groups interacting through changing rapports and struggles involving the local forces and Central Administration. It also depicts différent aspects of the cultural life, notably the main spiritual trends and knowledge output shaped and oriented by fouqaha and marabouts who were in charge of éducation and cuit institutions.

The whole contribution is fundamentally based on the key sources and references on Maghreb Ottoman history.

Author:

Dr. Necereddin Saidouni

- Ph.D. in Modren History from Thei University of Provence (France) 1988.
- Assistant Professor, Department of History, University of Kuwait.
- Previously Professor of Modem and Contemporary History, Department of History, Algiers University.

Publications:

A. Books:

1 Islande Occident Historical and Geographical Héritage (Biographies), Beirut, 1999.
2 Historical Methodology Fundamentals, Algiers, 2000.
3 Algeria: Bases and Perspectives (Historical Issues and Concepts), Beirut, 2000.
4 Algerian Notes, Beirut, 2000.
5 The Era of Emir Abdelkader, Kuwait, 2000.
6 Studies on Property, Waqf and Fiscality, Beirut, 2001.
7 Andalusian Studies, Beirut, 2003.
8 Algiers Markets Code (1695 - 1705), Manuscript, Beirut, 2006.
9 Waqf in Ottoman Algeria (17^{th} - 19^{th} centuries), Kuwait, 2007.
10 Hebenstreit Trip to Algiers, Tunis and Tripolitania (1732), Beirut, 2008.

B. Papers:

1 European Historical School in the 16^{th} Century (in Dirassat Inssania, Algiers, no 1-2, 2001).
2 Toward a New Approach to Arab Contemporary History: Concepts and Theories. Gulf Historical and Archaeological Journal, no 2, 2006.
3 European Renaissance Concept of War. Alam Al-Fikr, Vol. 36,no 2,2007.
4 Paris: A Product of Genius Loci and Human Action. Alam al-Fikr, Vol. 38, no 3, 2010.

Monograph 318

Economie, Social and Cultural Situation in Maghreb Ottoman Provinces (Algeria, Tunisia, Tripolitania) from 10th to 14th H. Centuries (16th-19th Centuries)

Dr. Nacereddine Saidouni
Department of History - Faculty of Arts
University of Kuwait